الدولة القومية السودانية
صراع الفرصة الأخيرة!!...

الدولة القومية السودانية
صراع الفرصة الأخيرة

د. خـالد فــرح

ISBN 9789776597225

© Willows House 2021

الطبعــة الأولــى: 2021 منشورات ويلوز - جوبا

جميـع حقـوق النشـر محفوظـة للناشـر، ولا يحـق لأي شـخص أو مؤسسـة أو جهـة، إعـادة إصـدار هـذا الكتـاب، أو جـزء منـه، أو نقلـه، بـأي شـكل أو واسـطة مـن وسـائط نقـل المعلومـات، سـواء أكانـت إلكترونيـة أو ميكانيكـة، بمـا في ذلـك النسـخ أو التسـجيل أو التخزيـن أو الاسـترجاع، دون إذن خطّـيّ مـن الناشر.

All copyrights are reserved to the publisher, and no person, institution or entity has the right to reissue this book, or part of it, or transfer it, in any form or medium of information transmission, whether electronic or mechanical, including copying, recording or storing Or, without written permission from the publisher

جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي النَّاشر

Willows House
منشـــورات
ويلوز هاوس

جنوب السودان، جوبا، كاتور، مربع ٨ جوار مركز جيران

www.willowshouse.net
www.jubabok.com
gatawillow@gmail.com
willowshouse3@gmail.com
+211927302302

الإهداء....!!

إلى كل أم احترق قلبها بفقد فلذة كبدها، وكل شهيد وثائر أضاء بدمه سنين القتام للشعب السودان. أِهدي جهدي المتواضع لكل من فقد داره وصار نازحاً أو لاجئاً وكل من قاسى الفقر والمرض والجهل بسبب الحرب. والخزي والعار لكل من حاول الوقوف ووضع المتاريس أمام تطلعات وطموح ذلك الشعب ، ولكل من سرق ونهب وقتل وسلب. والرحمة والمغفرة لشهداء ثورة ديسمبرالمجيدة .

مدخل

يتناول الكتاب الأزمة السودانية من خلال الرصد التاريخى للأحداث منذ وقت ظهورها الأول، في عهد المهدية وقبلها الممالك المسيحية والإسلامية ودورها فى تشكيل الدولة السودانية الحديثة، وركز الكتاب إلى الثروات والموارد التى يتمتع بها السودان خاصة الموقع الجغرافى كرابط بين المنطقتين العربية والأفريقية. ولم يستفد السودان من كل تلك الموارد الضخمة. وتناول بالتفصيل الأزمات التى وقفت حجر عثرة أمام بناء الدولة السودانية منذ الاستقلال، متمثلة في الحرب الأهلية في جنوب السودان. وأزمة الهوية، والانقلابات العسكرية، والثورات الشعبية التي أفضت إلى القضاء على الأنظمة العسكرية والشمولية. ووقف الكتاب كثيراً عند نظام الإسلاميين كآخر نظام اقتلعته أعظم ثورة في التاريخ الحديث والقديم. الكتاب هدف للوقوف على العثرات والمتاريس التى حالت دون بناء الدولة القومية، والإجابة على سؤال لماذا يرزح السودانيون تحت وطأة الفقر باقتصاد منهار مع كل هذا الكم الهائل من الموارد ؟ كيف ذلك والبلاد تمتلك مقومات كان بالإمكان أن تجعلها في مقدمة الدول الأفريقية والعربية، ولكن الواقع يبين أنها متأخرة فى كل شيء. وفي سبيل الخروج من ذلك فلا بد من الوقوف على الجذور الرئيسية التى أدت إلى اشتعال الحروب فى كل من مناطق النزاع، والتي ما تزال تهدد الدولة بانشطار ثانٍ.

حاول الكتاب تقديم رؤىً مناسبة للحيلولة دون انقسام جزء عزيز آخر من الدولة السودانية. نظراً إلى أن المجتمعات في العصر الحديث ظلت تبحث عن تكتلات سياسية لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، بينما تواجه بلادنا شبح التقسيم والتشظى.

أخيراً تناول الكتاب الثورة الشعبية والمتاريس التى وضعت من أجل وأدها من قبل الاسلاميين والمليشيات التى أنشأها نظام الرئيس المعزول عمر البشير، وهي بالطبع فرصة ينبغى، أن تعبر بالسودان إلى مصاف الدول المتقدمة. الكتاب قدم وصفة وحلولاً نأمل أن تكون مناسبة لقضايا السياسة والأمن والاقتصاد.

تقديم

من المعلوم أن الدول تتطور وتنمو بتطور الأجيال والتكنولوجيا. والكثير منها حققت رفاهية شعوبها على الرغم من شح مواردها، إلا أن السودان بوصفه دولة غنية بمواردها لايزال شعبه يعاني الجوع والفقر والمرض. ولايزال يبحث عن أبسط مقومات الحياة(المواصلات والخبز) ولم يتعاف حتى الآن من علل ما بعد الاستقلال.هذه العلل التي أقعدت به عن اللحاق بركب الدول الأفريقية حتى تلك شحيحة الموارد منهم ناهيك عن الأخرى المتطورة.

وما يؤلم أكثر أن هناك دولاً نهضت من تحت الرماد، وكانت شعوبها يحصدها الموت فى حروب أهلية عبثية، مثل (رواندا بورندي)، ولكن في فترة وجيزة أصبحت تلك الدول مضرب مثل للنمو الاقتصادى المضطرد. بينما يحكى عن السودان، أنه كان في سبعينيات القرن الماضى، رائداً في التعليم ، وفي الرياضة و الفن. وأنه أسهم بكفاءاته في بناء العديد من الدول التى صارت اليوم مضرب مثل للرفاهية مثل الإمارات وغيرها. والأنكى من ذلك أننا أصبحنا محل تندر واستهزاء من قبل شعوب المنطقة، خاصة التي أسهمنا في بنائها ، فأصبحنا أمة تطرب لسماع ماضيها، وتلعن حاضرها. أما المستقبل فلا يستطيع أحد أن يتنبأ بمآلاته.

وعلى الرغم من رياح التغيير التي اقتلعت العديد من المتاريس، إلا أن السودان لا يزال يعانى من متاريس أخرى، فكيف لأمة ذات

حضارة ضاربة فى القدم والجذور وتمتلك كل هذا الكم الهائل من الموارد والثروات وموارد بشرية لايستهان بها ،كيف لها أن تعيش المهانة والخنوع والجوع؟؟

ومن أسف أن هناك العديد من الفرص التي كانت كفيلة بأن تخرج السودان من أزماته ومآزقه ، وتنحو به إلى بر الأمان، إلا أنه كلما أطفأ ناراً في الشرق اشعلت النخب السياسية أخرى في الغرب لتعيد عجلة التنمية الى ما قبل الاستقلال. ويرى العديد من المراقبين والسياسيين أن السياسات التى اتبعت عقب الاستقلال كانت وراء كل أزمات السودان الحاضرة اليوم، إذا مانظرنا إلى الحرب الأهلية التي استمرت لأكثر من ستين عاماً، ويرون أنها هي ما أقعدت بالبلاد عن التطور. وذلك لانشغال كافة النظم المتعاقبة على حكم السودان بعد الاستقلال بتلك الحرب خاصة الأنظمة العسكرية منها. ولكن كثيرين أيضاً كانوا أرجح رأياً إذ يرون أن فرص السلام والتنمية التي لاحت بعد الاستقلال كانت كفيلة بتحقيق التعايش السلمى وضمان وحدة البلاد. وأرجعوا ذلك لفشل النخب في إدارة النزاع ، والأنانية وحرمان الجنوبيين من أبسط حقوقهم السياسية والوظيفية ابتداءً بالنكوص عن الوعود التي منحها لهم مؤتمر جوبا في العام ١٩٤٧ وانتقاص الشماليين من حقوق الجنوبيين في وظائف السودنة،التي لم يمنح فيها الجنوبيون حقهم كاملاً، وتأسيساً على ذلك يمكن القول بأن السودان لم يستفد من مزايا التعدد الإثني والثقافي، فكانت تلك المزايا نقمة علينا بدلاً من أن تكون نعمة.

من الملاحظ أنه لا تخلو أطروحة سياسية كانت أو اجتماعية أو

ثقافية، من تناول الحرب الأهلية كمسبب جذري لإعاقة عملية بناء الدولة القومية.والتى فشلت فيها النخب السياسية المتعاقبة على حكم البلاد منذ الاستقلال عدا فترة عشر سنوات من الاستقرار كانت قد كفلتها اتفاقية ديس أبابا ١٩٧٣. و كأن الشعب السودانى مكتوب عليه أن يعيش هذا الواقع المؤلم فى كل شىء.

واللافت للنظر أن غالبية الرؤى والأطروحات التى قدمت لحل تلك الأزمة اتخذت فى عناوينها مسميات أبرزت الواقع المشؤوم الذى كان وما يزال يعيشه الشعب السودانى، فى الشمال والجنوب على حد سواء. ولخصت ذلك الواقع فى شكل رؤىً متصارعة، وعهود منقوضة، وأزمات متتابعة عملت جميعها على تعويق وإبطاء مسيرة السودان في سبيل التطور والنماء. ومن ذلك ما جاء في كتابات منصور خالد؛ «السودان و الخروج من النفق المظلم»،»النخبةالسودانية وإدمان الفشل»، «أهوال الحرب وطموحات السلام»، وأبيل اير من خلال كتابه» جنوب السودان التمادى فى نقض العهود والمواثيق» وما أورده ابوالقاسم حاج حمد فى كتابه «السودان والمأزق التاريخى وآفاق المستقبل».فتشير معظم تلك الدراسات التى سبقت هذا الكتاب،الى أن الوضع السياسى في البلاد طوال التاريخ،كان عبارةعن مآزق وأنفاق مظلمة، وذلك من خلال تأمل عناوين تلك الكتب التى تصف واقع السودان المأزوم.

أما عطا الحسن البطحاني فقد عزا ذلك إلى هيمنة النخب الشمالية على السلطة والثروة، فى كتابه الموسوم «أزمة الحكم فى السودان، أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة». أما سلمان محمد أحمد

سلمان الخبير القانونى، فى كتابه «انفصال جنوب السودان، دور ومسؤولية القوى الشمالية»،أيضاً قضى بتحميل النخب الشمالية صراحة مسؤولية ما حدث لجنوب السودان.أما الباقرالعفيف، فكان يرى أن الهوية كانت بمثابة الداء الذى أصاب السودان فى مقتل، واختزل السودانيون علائقهم الاجتماعية فى (هذا عبد وهذا ابن عرب)، تضمن ذلك فى كتابه (وجوه خلف الحرب،الهوية والنزاعات الأهلية فى السودان). الباقر العفيف دافع عن فكرته بأن أقدم على فحص الحمض النووي لإثنيته فى عملية نادرة الحدوث.حيث أثبت من خلال ذلك بأن جده ليس جعلياً يعود نسبه للعباس عم الرسول النبي الأمي الكريم.وإنما تعود أصوله إلى أرض الحبشة فى خطوة غير مسبوقة ليضرب مثلاً بأن غالبية قبائل السودان الشمالى تدعى نسبها الى القبائل العربية وتتنكر إلى انتمائها للقبائل الإفريقية الزنجية أو الحبشية كما هو أصل المنبت الثابت. فبالطبع أن الهوية أضاعت السودانيين الذين فضلوا أن يكونوا آخر العرب، فى وقت كان بإمكانهم أن يكونوا أول العرب والأفارقة فى وقت واحد. ولكن أضاعوا الوقت فى جدل حول الهوية التى عطلت كل مناحى الحياة السياسية والاجتماعية. وحال ذلك دون تحقيق بناء الدولة القومية، أو التنمية التى نبحث أمرها الآن فى هذا الكتاب . فكانت النتيجة أن أصبح السودان الآن هو آخر العرب وآخر الأفارقة فى نفس الوقت.

على الرغم من قصر المسافة، والطرق التى تقود الى التنمية والازدهار. إلا أن النخب التى تعاقبت على حكم البلاد، منذ الاستقلال،

اختارت أبعد الطرق لاندلاع النزاعات وعدم الاستقرار. مما أدخل البلاد فى نزاعات وحروب مجانية، كما قال الرئيس المعزول البشير(قتلنا الناس فى دارفور لأتفه الأسباب التى لاتستحق أن يذبح لها خروف). و دفع فاتورة هذه النزاعات الشعب السودانى من صحته وتعليم أبنائه. انتهت هذه الأزمات بفقدان جزء عزيز من الوطن. ولاتزال الأحداث تتسارع وتدفع الى فقدان المزيد. ومن ثم كان لابد من صيحة تنذر عقلاء الثورة.

يهدف الكتاب إلى تسليط الضوء على الأخطاء التى حالت دون بناء الدولة القومية فى السودان والفرص التى حالت دون الاستفادة من الموارد الطبيعية وذلك للتذكير بأن ما مضى يجب أن لا يتكرر مثاله فى الحاضر وأن تصحيح المستقبل يجب أن يبدأ بتدارك تلك الأخطاء.

الدولة السودانية أصيبت طوال الستين عاماً الماضية بأزمات معقدة ومتشابكة بتشابك التنوع والتعدد الإثني والاجتماعى.وهذه الأزمات على الرغم من أنها داخلية إلا أن تتقاطع بتقاطع المصالح الدولية والإقليمية، وهذا ما كان دائماً يدق أسفيناً بين أبناء البلد الواحد فضلاً عن أنه لم تتوفر أي إرادة داخلية لأبناء الوطن من أجل بناء دولتهم المأزومة.

وكان ذلك هذا التعقيد بمثابة امتداد طبيعي لأزمات سياسية،اجتماعية قديمة استعصى حلها على معظم النخب والأنظمة السياسية التى تعاقبت على حكم البلاد. ماعدا فرصتى

أديس أبابا واتفاقية نيفاشا. وحتى هاتان الفرصتان لم تفضيا إلى تغيير أدى إلى وحدة البلاد .

السودان دولة تزخر بموارد طبيعية هائلة تتمثل فى الأرض الخصبة والمياه الوفيرة وثروة حيوانية هائلة ومعادن عرف بها السودان منذ القدم وقبل ذلك كوادر بشرية لايستهان بها. بيد أن كل ذلك لم يسهم فى تحقيق رفاهية هذه الأمة المكلومة. وهذه واحدة من أهم النقاط التى قادتنى إلى كتابة هذا الكتاب ألا وهى تحقق رفاهية هذه الأمة بمواردها.

المؤسف فى هذا الأمر بأن نخب السودان لم يستفيدوا من تجربة الحرب الأهلية فى جنوب السودان ونتائجها باهظة الثمن. ولم تكن هي الأخيرة بعد انفصال الجنوب، فاندلعت حروب أخرى لاتزال تهدد بتكرار التجربة السابقة، فى أقاليم دافور ،وجبال النوبة والنيل الأزرق. وهى أقاليم لاتزال تتحدث عن الفيدرالية والحكم الذاتى، بل ارتفعت أصوات بينها تطالب بحق تقرير المصير؛عطفاً على حديث قائد الحركة الشعبية قطاع الشمال عبدالعزيز الحلو، الذى يردد بأن العلمانية هى الطريق الوحيد الذى يجنب السودان خطر انفصال جبال النوبة.أما دارفور فهى الأخرى لا ترغب فى استمرار سيطرة الشمال على السلطة والثروة. وتبحث عن نموذج حكم جديد يمكنها وإثنياتها من بلوغ المساواة مع الأقاليم الأخرى. وهى بالطبع حقوق مشروعة لكل رقعة جغرافية فى السودان.

ونخلص من ذلك إلى أن السودان فى أمس الحاجة إلى معرفة

كيفية الوصول إلى تنمية متوازنة والاستفادة من التعدد الإثنى كميزة نسبية تحقق التنمية المتوازنة. السودان فى حاجة إلى تنمية حقيقية متوزانة تراعى كافة الأقليات وصناعة دستور يحقق العدالة والمساوة الاجتماعية ويقوم على أساس المواطنة فضلاً عن الاستفادة من ميزات التنوع بحسن إدارته.

د. خالد فرح

يناير ٢٠٢١

السودان :الموقع الجيوستراتيجى
رابط جغرافى بين المنطقتين الإفريقية والعربية

جغر افيا وتاريخ السودان Geography and history of Sudan:

الموقع الجغرافى للسودان يعتبر من الميزات التى لا تتوفر لكل دول العالم نظراً لأن الجغرافيا تشير إلى أن موقع السودان بوصفه حلقة وصل بين المنطقتين العربية والإفريقية، يجعله في موقع جيوستراتيجى بالغ الأهمية؛إذأنه يربط بين حضارات المنطقة، وهى حضارات تعود بدايتها إلى ٨٠٠ عام قبل الميلاد. ويعد تاريخ السودان وحضاراته جزءاً من التنمية، ومكوناً مهماً لها؛ إذ أن الكثير من البلدان اعتمدت على حضاراتها في بناء نهضتها، إذ بنت مجتمعاتها الحديثة على أرثها الحضاري والثقافي واستثمرت على إنسانها وتقدمه الفكري، ومن ثم أصبح ذلك العنصر الأساسي في التنمية أي اعتمدت على العنصر البشري ليسخر الموارد المتاحة من أجل تحقيق التنمية والرفاه . وهذه الجزئية تمثل الفكرة الأساسية التي يقوم عليها هذا الكتاب، إذ أن التنمية تعني الاستفادة من الإمكانات المتاحة وتوظيفها لخلق حياة أفضل للناس.

إن تعريف السودان كدولة أمر يصعب تحديده دون الرجوع إلى تاريخ السودان القديم والحديث. والذي احتوى على تراث غني بالحضارة والتمدن . وهذا الأمر لا يمثل مرحلة تاريخية معينة، بل هي

تراكم لتاريخ مادي و معنوي لأمم سودانية عديدة. بدأت نشأتها منذ أقدم العصور، ولاتزال تتشكل من حين إلى آخر. لدرجة أن الجدل حول هوية السودان كدولة عربية أم إفريقية لا يزال محل نقاش طويل ونقطة حساسة فى تحديد معالم ومستقبل السودان. لذا هذه من أهم المفاهيم التى يجب أن تجد اهتماماً كبيراً حتى تعبر ب هذه الأمة إلى المستقبل المنشود. وغير ذلك سيمضي السودان إلى نهج ذات سيناريوهات الماضى القريب .[١]

في تعريف السودان:

يقول نعوم شقير إن السودان في اللغة يأتي من السواد، ويطلق عليه أيضاً بلاد السود، وهو الاسم الذي أطلقه العرب بعد الإسلام على الممالك الإسلامية والأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى. ومملكة نوباتيا فيما بعد، أطلق عليها أرض الحبشة، (وسنقميسا). وتشمل تلك الممالك مملكة سنار ودارفور، ووداي، وكانو، وبرنو، وسوكوتو، وملي من الشرق الى الغرب[٢].أما نحن الآن فلا زلنا نختلف حول هويتنا المنقسمة مابين إفريقيا والعرب.

عندما انفصل جنوب السودان، قال: الرئيس البشير في مخاطبته جماهير ولاية كسلا مطلع عام ٢٠١١، إنه بعد انفصال الجنوب ستكون الهوية إسلامية عربية. وأن اللغة العربية هى اللغة الرسمية للبلاد، الأمر الذى أثار حفيظة السكان فى دارفور وجبال النوبة. هذا الفكر كان نتاج خطأ كبيرا ارتكبه العديد من المؤرخين والذين كان لهم دور في تشكيل و بناء فكر الأمة السودانية. وذلك من خلال ترسيخهم

وتمسكهم بمنظور أحادي انسدادي في تحديدهم لهوية الأمة. وهو المنظور الذي حاول ربط تحديد تراث وثقافة الأمة السودانية بالفتوحات العربية الإسلامية ليصبح عنصرا العروبة والإسلام وحدهما اللذان يشكلان هوية هذه الأمة. وبهذه النظرة والمفهوم يكون قدر كبير من التجاهل لحق بالعديد من الثقافات والتراث القديم بل والتاريخ قبل دخول الإسلام والمسيحية إلى السودان. وبالتالي تكون مثل هذه النظرة تجاوزت الطابع القومي السودانى -Su danese national character.[3]ونالت من حقوق العنصر الإفريقى في أقاليم السودان والذي تكتل في شكل حركات مسلحة ظلت تطالب بحقوقها. وهى واحدة من أهم الأسباب التى حالت دون بناء الدولة القومية ووقفت عقبة أمام تحقيق التنمية من جهة أخرى.

البعض الآخر يرى أن التراث الحضاري السوداني، الذي يشكل جماع الثقافات المحلية الوافدة، أغنى من أن يحدد انتماؤه بمرحلة حضارية واحدة. فمثلاً حضارة العصر الحجري الحديث، وكل من حضارات كرمة، نبتة، مروي، نوباتيا، المقرة التي تنطق قديماً(المكرة)، علوة، وكل من السلطنات الإسلامية المعروفة بسلطنات، الفونج، والدولة السنارية، ومملكة تقلي، والمسبعات، ومملكة ودّاي، مروراً بالدولة المهدية. كل تلك الممالك انصهرت فيما بينها على مر القرون والأزمان. وشكلت تراثاً ضخماً كان يجب أن يشكل الدولة والأمة في السودان، هذه الحضارات مجتمعة كانت كفيلة بتحقيق دولة قومية عظمى. خاصة وأن تلك الحضارات كانت سابقة لحضارات أخرى مجاورة . ولاننسى أن مصر التي تزدهي بالحضارة العريقة

وبناءالأهرامات تمكنت من خلال إعلامها وهيمنتها الثقافية من التعتيم على حضارة السودان أو على الأقل على سبقها الزمني، وكان من نتاج ذلك أن تبنت السياحة مورداً متعاظماً فى اقتصادها لذا كان علينا أن نفيد من هذا الدرس لاستثمار حضارتنا وتراثنا وثرواتنا وأراضينا التي ضاعت منا بجهل وقصد معاً، وتفرقت بين دول الجوار والمنطقة [٤].

State of the nation!!!

أرض السودان-land of the Sudan:

يقول أبو سليم إن الأرض في السودان هي القوة الاقتصادية الكبرى، لأن السودان بلد زراعي تعتمد الغالبية العظمى من أهله على الزراعة، أو الاستفادة من المراعي في حرفة الرعي من السهب أو الغابات أو صيد الأسماك.

من الواضح أن وضع الأراضي في مجتمعات السودان المختلفة، كان مرتبطاً بالأوضاع السياسية، والاجتماعية. ومن هنا كان لكل تنظيم سياسي سياسة خاصة تجاه الأرض. فتختلف نظرته إلى من يمتلك الأرض، أو من يستفيد منها. وبالتالي يضع الأسس التي تنظم العلاقة بين المالك، والمنتفع، وبين المالك وجاره، وبين المالك والسلطة[٥]. وتجدر الإشارة إلى أن هناك الكثير من الأراضى السودانية ظلت تسيطر عليها دول الجوار مثل حلايب وشلاتين ذات المعادن، وأراضي الفشقة الزراعية، فى و قت يحتاج السودان فيه إلى كل كيلو متر ليسهم به فى التنمية.

ويشير أيضاً أبو سليم إلى أن إنسان النيل إنسان مستقر واعتماده الأكبر على الزراعة. بينما يعتمد إنسان دارفور وكردفان على الرعي والزراعة، أكثر من أي منطقة أخرى. وذلك لكثرة الحشائش هناك. ويعتمد إنسان الغابات في الجنوب، إما على الرعي وإما على صيد الأسماك في البرك والمستنقعات التي تحفها مياه الأمطار[٦]. وكل تلك المناطق لها ميز نسبية، يمكنها أن تسهم بقدر كبير فى بناء الاقتصاد وتحقيق التنمية حتى على نطاق شعوب المنطقة ذات الإنتاج.

المتتبع للأحداث تاريخياً فإن السودان كان محل أطماع دولية وإقليمية، ولايزال يعاني من ذلك إذ تمثل الأرض والرجال والذهب محل أطماع وفتوحات القوى الدولية والإقليمية.

أصول السكان وضياع ميز التنوع

يقول نعوم شقير،إن سكان السودان يتكونون من شعوب مختلفة، وقبائل شتى تجمعهم خمسة أصول كبار؛ وهي السودان وشبه السود، والبجة، والنوبة، والعرب ماعدا الأجانب والمولدين السود وهي القبائل الزنجية أو العبيد وهم سكان أفريقيا الأصليون. وهم من السلالة الثالثة، التي تعد أدنى السلالات البشرية ويعيشون فى مناطق أعالى النيل والنيل الأزرق؛ وهم قبائل الدينكا والنوبة والشلك والبرون. أما شبه السود وهم القبائل التى تعيش في معظم أقليم دارفور من بلاد السودان وهم البرنو وهم أقل سواداً وأوفر عقلاً، وأرقى حضارة. وهم أقرب إلى العرب في الحضارة؛ مراكزهم في جبال مرة وشمال كردفان. كانوا قبل دخول الإسلام يعتنقون الديانة

الفتشية-Fetishism كالسود، ولكنهم اعتنقوا الإسلام بعد دخوله السودان، وتمسكوا بلغتهم[٧]. هذا التنوع للأسف الشديد فشلت كل الأنظمة المتعاقبة على حكم السودان، من الاستفادة منه فى تكوين الدولة القومية. بل جعلت من الهوية ذريعة تفرق على أساسها الناس الى إقاليم وصراعات، لاتزال آثارها ملتهبه فى كل مكان . وكان بالإمكان أن يشكل هذا التنوع الإثنى والثقافى أمة واحدة تستطيع أن تحقق بناء الدولة القومية.

ولكن للأسف الشديد أن عبارة عرب وزرقة وعرب وابن سوداء، لا تزال قيد الاعتقاد ، توصف بها المجموعات وترجع إليها أسباب الصراعات و الحروب، بدليل أن ما يدور فى دارفور من حرب منذ العام ٢٠٠٣ يوصف بكونه صراعاً بين العرب والزرقة. وحتى مابين القبائل الزنجية هناك إثنيات تمارس الاستعلاء على الأقليات التي تعايشهم في الحيز الجغرافي ذاته مثال سلوكيات قبيلة الدينكا ووضعية جنوب السودان بعد أن نال استقلاله.

كيف تم تحديد الدولة في السودان القديم؟

السودان القديم تم تحديده بواسطة الاكتشافات الأثرية القديمة، وذلك بفضل العديد من الدراسات النظرية، التي اهتمت بدراسات المجموعتين الأولى والثانية. وحققت المجموعة الأولى نجاحات كبيرة بفعل الاتجار في الذهب، والأحجار الكريمة والسيطرة على التجارة .

في تلك الفترة حاول حكام هيراكنبولس Harakounboles توحيد

شطري مصر الشمالي والجنوبي. وبدأ المصريون يعملون على تأمين مصادر السلع الترفيهية والسيطرة على طرق التجارة النيلية مع المناطق الجنوبية. وشنت مصر والممالك في ذات الوقت حملات ضد ممالك شمال السودان القديم بقيادة الفرعون «جر ولاجي» Drag and Lage.

وفي نهاية الألفية الرابعة قبل الميلاد اختفت الآثار الخاصة بالمجموعة الأولى وهو مايشير الى هجرة السودانيين من الأطراف الشمالية للبلاد بعيداً عن أسنة رماح الغزاة لعدة قرون لاحقة. بالإضافة الى اختفاء المجموعة الأولى في أطراف السودان القديم على يد الحملات العسكرية المصرية[٨].

هذه الجزئية مهمة وهى المرحلة التاريخية التى بدأ فيها استلاب السودان حقه وحضارته من قبل الجارة مصر. ولا تزال الى يومنا هذا تسعى إلى أن يظل السودان قطراً مريضاً بنزاعاته وحروبه. وظل السودان يستنفد طاقاته في إيجاد المبررات وحيثيات التدافع في النزاعات فى المحفلين الدولى والإقليمي. ولاتزال عقابيل هذا السياق العسير ماثلة في تجسدات شتى فما تزال مصر تحتل أرض حلايب وشلاتين وأبي رماد. ومضت أكثر من ذلك اذ استغلت ظرف عدم الاستقرار الذى تمر به البلاد وأنشأت قاعدة حربية فى حلايب. مطبقة سياسة الأمر الواقع وقبل ذلك احتلت العديد من الأراضى التى غمرها السد العالى. وهو الخطأ الذى لايزال تدفع ثمنه قبائل المحس والحلفاويين الذين هجّروا من المنطقة.

كرمة: مملكة السودان الأولى Kingdom of Kerma:

السودان القديم عرف بمكانته الحضارية من خلال ممالك قديمة كانت تشكل الكيان الحضاري في أرض السودان القديم. وتعد حضارة كرمة بمثابة مملكة السودان الأولى، التي بدأ اكتشافها من خلال فريق عمل فرنسي في العام ١٩٥٨م. وكان قد بدأ التنقيب عنها في جزيرة صاي، حيث وجد الفريق بقايا إقامة مستقرة تنتمي لثقافة كرمة. وهو موقع لمدينة يبلغ طوله أكثر من كيلو متر ونصف الكيلو، بالإضاف إلى مقابر ضخمة ومرافق ملكية.

يقول عالم الآثار السويسري شارل بونيه Bonnet إن وجود تحصينات في منطقة يوهين yohein، وهي تقع في منطقة كرمة، تدل على إخضاع الأطراف الشمالية للسودان القديم للسلطة المصرية. لاحظ أن (هنا بدأ استعمار السودان من قبل مصر). ،وتشير العديد من الوثائق الى أن الحملات التى شنها المصريون ضد جيرانهم في الجنوب، لها ارتباط كبير بهجرات أهل منطقة كرمة جنوباً مما يدلل على اندماج هذه الممالك الشمالية مع ممالك أخرى كانت تعيش في أقصى الجنوب. مثالاً لذلك مملكة علوة ،الفونج والممالك السنارية الأخرى بعد قرون من الزمان[٩]. من أسباب الحسرة أن أمة لها حضارة ضاربة الجذور لا تزال تبحث عن نفسها وأكل عيشها. ولاتزال مصر تبحث فى النيل عن أراضيها ومياهها. فى يناير ٢٠٢٠ هذا العام اكتشف بونيه ثلاثة معابد في السودان قال إنها كانت موجودة قبل آلاف السنين، في اكتشاف من شأنه أن يسلط الضوء على خفايا الماضي السحيق للقارة الإفريقية. وكشف عن خفايا جديدة بشأن تاريخ القارة السمراء.

(بعانخى) مملكة نبتة Kingdom of Napata :

تأسست مملكة نبتة في القرن الخامس عشر ق م ذلك على أرجح الروايات والتي تشير أيضاً إلى تدميرها في العام ٢٣ قبل الميلاد. وكانت نشأتها نتيجة لما حدث لمصر من هزات داخلية وخارجية في القرن العاشر والتى فقدت فيه سيطرتها على السودان. ودخلت مصر في أزمات اقتصادية اجتماعية حادة، تحولت إبانها إلى أقاليم متناحرة فيما بينها وكان بعانخي آخر من حمل لقب ملك فى مملكة كوش وهي تعنى كرمة. وهذه هي المرحلة التي انقطعت فيها العلاقات نهائياً بين مصر والسودان في أواخر القرن الحادي عشر ق م, وحينها أصبح السودان مستقلاً قانونياً وسياسياً في عهد الأسرة المصرية الثانية والعشرين وهي المرحلة التى شهدت بروز مملكة نبتة في عهد ترهاقا.

مملكة مروي أول عاصمة للسودان Kingdom of Meroe:

عقب هذه المرحلة انتقلت العاصمة السودانية من نبتة إلى مروي جنوباً، وذلك جراء حملات شنها الملك بسامتيك الثاني، وذلك لأن موقع مروي كان أكثر استجابة لحاجات إستراتيجية من نبتةه من ناحية عسكرية واقتصادية. وهي منطقة كانت تمثل ملتقى طرق تجارية وتربط بين البحر الأحمر وغرب أفريقيا، وهي أيضاً كانت ذات أمطار كثيرة في منتصف القرن الثامن عشر قبل الميلاد. و كانت أيضاً ملتقى طرق القوافل التجارية وتمد مصر بالمحاصيل الزراعية، والمعادن من المناطق المتاخمة للنيل الأزرق والنيل الأبيض. مروي القديمة كانت خاضعة لبعض أفراد الأسرة, والممالك القديمة وتشير

بعض كتب التاريخ إلى أن مروي كانت عاصمة للأثيوبيين بدليل أن نعش الملكة أماني وجد إلى جانب قصر ملك نبتة، إذا هذه الممالك تعد نموذجاً فقط لتحديد دولة السودان الشمالي التى كانت تحكمها الممالك في العصر القديم .

هذا تاريخ مجمل لمسار الحضارة في السودان بمسمياته المختلفة ومن ثم من المهم تبيانه ليعلم الناس والجيل الحالى (الراكب راس) أنه شعب ذو حضارة ينبغى أن يجد مكانته الطبيعية بين الأمم.

المسيحية الأولى في السودان-Christianity in Sudan:

انتشرت الحضارة المروية وتجدد ذكر اسم السودان في المصادر، عندما انتشرت المسيحية في مصر. وتحدثت الروايات عن وجود ثلاث دول نوبية الأولى في الشمال. وتسمي نوباتيا وعاصمتها فرس، والثانية في دنقلا وتدعى دولة المقرة وعاصمتها دنقلا العجوز، والثالثة علوة وعاصمتها سوبا وتقع جنوبي الخرطوم.

دخلت المسيحية مصر فى وقت مبكر عن طريق الإمبراطورية الرومانية، وأصبحت المسيحية هي دين الدولة الرسمي فى مصر، وبدأت ترسل البعثات التبشيرية إلى بلاد النوبة والتي انطلقت تنشر المسيحية في الجزء الأسفل من أسوان والأراضى النوبية وهذا هو تاريخ المسيحية في السودان[١٠].أما فى العصر الحالى فقد بدأ السودان مرحلة جديدة بأن يتيح للأديان السماوية الأخرى استحقاقها من الحرية فى عصر الثورة التى اكتسحت بتغييرها كل المفاهيم والعداء الذي وسم التعامل مع الأديان الأخرى، وبلغ الأمر أن الدولة نادت اليهود للعودة إلى السودان وهم أحرار في ممارسة

شعائرهم الدينية. وأصبحت الدولة الآن تقف على مسافة واحدة بين الكنائيس والمساجد فى ممارسة تريد أن تعتذر بها عن الظلم الذى حاق بالمسيحيين إبان حكم الإنقاذ طوال الثلاثين عاماً. فالتنوع الدينى واحترامه يقود الى احترام التنوع الثقافى الإثنى، وبالتالى هو السبيل الوحيد إلى تحقيق التعايش السلمى والدينى ومن ثم يمكن أن يقود الى التنمية بعد تحقيق الدولة المدنية .

الإسلام في السودان(سر التعدد) - Islam in Sudan:

دخول الإسلام والعروبة الى السودان يعتبر منطلق (بداية التعدد) الإثنى والثقافى والدينى، وهى الميزة التى كان بالإمكان أن تجعل السودان بوتقة حضارية وأمة لامثيل لها. تدفقت الجيوش الإسلامية في عهد سيدنا عمر بن الخطاب عبر سيناء إلى مصر بقيادة عمرو بن العاص، والذين هزموا الروم وفتحوا مصر ووصلوا بفتوحاتهم حتى أرض النوبة جنوبي أسوان.

وفي سنة٦٤١م وقع صدام بين النوبة وعقبة بن نافع في معارك حامية انتصر فيها المسلمون وانتهت باتفاقية عرفت بالبقط وذلك عقب انتهاء فترة حكم عمرو بن العاص وخلفه عبدالله بن أبي السرح وتوغل المسلمون بفتوحاتهم حتى دنقلا العجوز وهزموا ملك المقرة وانتهت البقط بشروط أهمها دفع الجزية وعدم محاربة المسلمين وحمايتهم وتأمين مرور التجار المسلمين العابرين للأراضى الجنوبية، واستمرت هذه الاتفاقية مع دولة المقرة نحو سته قرون[١١].

دخول الإسلام في السودان بحسب أبو سليم مع القبائل العربية

الوافدة، والتى امتدت هجراتها إلى فترة طويلة. تمكنت فيها هذه القبائل من نشر الإسلام، واللغة العربية في المناطق التى تغلبت عليها عنصرياً. وفي بعض المناطق مثل بلاد النوبة، دارفور كان فيه التأثير الأكبر إسلامياً. في حين جاءت اللغة العربية بعد اللهجة المحلية وظلت على الدوام تتقدم، بيد أن العنصر أو النوع لم يكن له الدور الحاسم في هذه المناطق. فالتجار والاحتكاك الثقافي- Cultural fric-tion، كانت هي التى تعمل لصالح نشر الإسلام واللغة العربية.[١٢]

ووفقاً لخريطة السودان نستطيع أن نبين بيئتين متباينتين لانتشار الإسلام:

أولاً: البيئة التي خضعت كلياً للعنصر العربي، مثل أواسط السودان، وجنوب دارفور، وشمال كردفان، حيث يتطابق الإسلام مع العنصر واللغة.

ثانياً: البيئة التي خضعت للنفوذ الإسلامي العربي، بينما بقي العنصر الأصلي بسماته الأصلية، ويعود بذلك الفضل للاحتكاك الحضاري و التجار المسلمين والأئمة والدعاة وعليه نجد أن بعض القبائل في السودان اعتنقت الإسلام، ولكنها احتفظت بلهجتها الأصلية، وهي تتحدث العربية في النطاق الخارجي الضيق، مثل البجا في شرق السودان، والفور في غرب السودان، والنوبيين في الشمال[١٣]. ومن ثم فإن المكونات الأربعة: فور وبجة ونوبة وأهل الجنوب هم المكون الأساسى للسودان قبل دخول العرب ومجئ الإسلام، ومع ذلك ظل هؤلاء يبحثون عن حقوقهم طوال فترة استقلال السودان عن

الحكم الانجليزى المصرى وهم ماعرفوا بالمهمشين وخرج أبناؤهم مطالبين بتلك الحقوق عبر حركات التحرر.

السكان والمساحة Area and population:

السودان أكبر بلدان القارة الأفريقية من حيث المساحة، والتي كانت تبلغ حوالي مليون ميل مربع قبل انفصال الجزء الجنوبي من القطر المعروف الآن بدولة جنوب السودان.

أطلق عليه الجغرافيون العرب في العصور الوسطي مسمى بلاد السودان، والتي تمتد من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلنطي. ويضم العديد من التضاريس المتمثلة في الهضاب والجبال والسهول والصحراء الكبرى شمالاً. على الرغم من هذه المساحة الشاسعة ولكنه يبدو ككتلة واحدة متجانسة. وهذا المظهر يخفي بداخله تنوعاً هائلاً.

اللغة والعرق- Language and race:

إذا كانت الجغرافيا من العناصر الحاضرة دوماً في تاريخ السودان الحديث على مدى المائتي عام الماضية، فإن أرضية الصراعات المختلفة و المتباينة المستويات فقد تشكلت من حوالي (٦٠٠) جماعة عرقية ولغوية وإن تبقى من بعضها أفراد قليلون.

درج العلماء على تقسيم السودان، إلى فئتين كبيرتين؛ المسلمين وغير المسلمين. ومن الممكن تقسيم المسلمين إلى من يدعون الهوية العربية و أولئك الذين لا يرون أنفسهم عرباً وعلى الرغم من اشتراك عرب السودان في اللغة والدين الواحد فهم لا يشكلون جماعة

متماسكة حيث ينقسمون إلى مجموعتين وهي مجموعة النوبيين المصريين والجعليين وهم الذين يدّعون التحدر من إبراهيم جعل وهو سليل العباس عم النبي صلاة الله عليه وسلامه. وهم جماعات استوطنت على شريط النيل بطوله والمجموعة الأخرى منهم بدو من جهينة عاشوا في السهول[١٤].

أما النوبيون المصريون فقد عاشوا على ضفاف النيل مابين الشلالين الأول والثالث في النوبة السفلى، ويحتفظون بثقافتهم ومعمارهم ولغتهم السابقة قبل مجيء العرب. هيمنت القبائل المسلمة على المناطق التي تقع في شمال السودان بينما هيمنت القبائل التى تعتنق المسيحية والأديان الأخرى على المناطق في جنوب السودان، وجبال النوبة، ومناطق النيل الأزرق.

قوم آخرون لايدعون الانتماء للعنصر العربي وهم يعتنقون الإسلام في شرق السودان وهم مجموعة قبائل البجا ويقطنون تلال البحر الأحمر بينما تقطن القبائل الإفريقية التي تعتنق الإسلام في غرب السودان وهي مجموعة عرفت (بالمستعربة) منها قبائل الفور و كانت مملكة من الممالك في العصر القديم، قبائل أخرى عرفت بمملكة الفونج وهي تقطن مناطق النيل الأزرق. أما جنوب السودان فيضم حوالى(٦٣) قبيلة أفريقية أشهرها ماعرف بالقبائل النيلية وهي قبائل الدينكا والنوير والشلك. وللأسف الشديد فان تلك القبائل النيلية وقعت فى نفس الأخطاء التى ادعت أنها تسببت فى مطالبتها بالانفصال وهى العنصرية والتهميش فوقعت هذه القبائل فى المحظور واندلعت بينها حرب فى عام ٢٠١٣ أعادت الجنوب إلى ما قبل قوانين

المستعمر الإنجليزى التي فرضت التعايش بين القبائل تحت الإدارة الحكومية. وسنعود للحرب بين الدينكا والنوير فى كتاب منفصل بإذن الله، نظراً لأهمية العلاقة التنموية بين جوبا والخرطوم.

قبائل البجا -Beja tribes

وهم ساكنو بادية الصحراء الشرقية بين النيل والبحر الأحمر، وتألفت منها مملكة أثيوبيا القديمة وهم سلالة أولاد كوش، هاجروا للسودان بعد الطوفان وهم البنو عامر والهدندوة، والبشاريون، والأمرأر[١٥]. وهذه المنطقة بالطبع لا تزال ومنذ الاستقلال تبحث عن حقها فى التنمية فقد تعرضت هى الأخرى إلى ظلم لايقل عن ما تعرضت له الأقاليم الأخرى مثل دارفور وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق،وهى الآن واحدة من بؤر الأزمات التى لاتزال تهدد بوقوع سيناريوهات مشابهة لما جرى لجنوب السودان.

قبائل النوبة -Nuba tribes :

وهم المعروفون في مصر بالبرابرة. انحصروا في وادي النيل وهم خليط أجناس من النوبة الأصليين، والعرب، والأتراك.وبالطبع هؤلاء هم أصحاب الحضارات القديمة. وأيضاً تعرضت المنطقة الى ظلم تمثل في التهجير القسري جراء اتفاقية بناء السد العالى مع مصر. ولاتزال مناطقهم تعاني التهميش، وتحتاج الى جهود تنموية ضخمة على الرغم من أنها مناطق سياحية وذات مواقع أثرية مهمة بالإضافة الى كونها ذات أراضٍ غنية بالمعادن مثل الذهب. وهي بالطبع يمكن أن تشكل أهمية كبيرة لتنمية الدولة السودانية في المستقبل

إذا مامنحت الاهتمام الكفيل بذلك.

قبائل العرب Arab tribes :

وهم معظهم سكان السودان الذين تأثروا بالثقافة العربية والإسلامية، وقد هاجروا إليه بعد الإسلام عن طريق مصر والبحر الأحمر وأشهر القبائل العربية هم الشايقية والمناصير والرباطاب والجعليون والميرفاب[١٦]. وهى القبائل التى حكمت السودان. ويتهمها أهل الهامش بالأنانية وهى التى احتلت الأرض واستولت على الثروات مستغلة فى ذلك التعليم، الذى أعانوا به المستعمر واستعمروا هم بقية قبائل السودان بعد خروج المستعمر من السودان. هذه النقطة تظل مفصلية فى معظم النزاعات التى شهدتها الدولة السودانية ألا وهو نزاع الهوية.

لغات أهل السودان:

تتعدد اللغات في السودان بتعدد الأثنيات، و أشهرها العربية وهي اللغة الغالبة وليس في السودان لغة تكتب غيرها وتتفرع عنها لهجات بحسب المناطق والقبائل. هناك بعض اللهجات غير العربية تسعى الإثنيات الناطقة بها لكي تجعل منها لغة مكتوبة ومقروءة مثل لغات الحلفاويين، والفور. هناك نشاط دائب فى هذا الصدد تقوم به منظمات، بالإضافة إلى إثنيات الشرق. اللغة أيضاً كانت محل نزاع كبير حول الهوية وكانت فى معظم مفاوضات السلام بين الشمال والجنوب. اذ كان يرى الجنوبيون أن اللغة العربية لا تمثلهم و لا الدين الإسلامى حتى يفرضا عليهم.

أديان قبائل السودان :

الإسلام هو الديانة الغالبة لدى قبائل السودان الشمالي والجنوبي، على اختلاف الأجناس. وقبل الإسلام كانت غالبية القبائل تدين بالديانات الفتشية. وجاءت بعدها المسيحية في شمال السودان. ولكنها اندثرت بعد دخول الإسلام ليبقى، الإسلام فى الشمال والوسط والشرق والغرب. وتبقت جيوب المسيحية في غالبية قبائل الجنوب الذى انفصل فى عام ٢٠١١مع ديانات أخرى محدودة.

يقول شقير: يدين الفضل للتجارة والزراعة فى انتشار الإسلام لكونها كانت تربط القوافل التجارية الواردة من الشمال بالقبائل في جنوب البلاد[١٧]. بالرغم من انفصال الجنوب إلا أن الديانة لاتزال في السودان محل نزاع؛ إذ يطالب إقليم جبال النوبة بالعلمانية، ويرى في ذلك أن السودان ليس كله مسلماً حتى يحكم بالشريعة الإسلامية.

الموارد المائية والحيو انية - Water and animal resources:

نهر النيل وهو المعلم البارز الذي يجعل من السودان قطراً ذا ميزة نسبية بجريانه بطول الخريطة من الجنوب إلى أقصى الشمال. بالإضافة إلى العديد من الأنهار، والبحيرات، والسدود، والمجاري، التي تدعم جغرافية المنطقة. وتدعم بشكل مباشر حرفتي الزراعة والرعي. وهما السمة الغالبة لكافة سكانه في العصر القديم والحديث.

وهذه هي السمة البارزة التي يمتاز بها السودان ولكن هذه النزاعات وسوء الإدارة فرضت عليه أن لايستغل هذه الميزة الخاصة بالأرض والماء فى وقت يبحث فيه العالم عن الغذاء، ويبحث أيضاً

شعب السودان عن الغذاء [١٨].

إذاً السودان بلد متعدد في كل شيء وفيه تنوع جغرافي، إثنوغرافي، لايتوفر لأي من بلدان العالم ولكن هذه الميزة النسبية كانت وبالاً على أهله بدلاً من أن تشكل منه قيمة حضارية لإنسانه. المناخ حار تتراوح درجة حرارته في مايو ويونيو ما بين ١٠٦-١٢٠ درجة فهرنهايت. وتهب فيه الرياح التجارية الشمالية في فصل الشتاء بينما تهب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية في فصل الصيف.النباتات هي الأخرى تتعدد كتعدد الثقافات والقبائل والحيوانات بواقع خمسة أحزمة للحياة النباتية الدائمة. وتتمثل في نباتات الصحراء، والوديان، والمجاري، والسهول، والغابات.

الموارد المائية والحيوانية والمعدنية هي التي جعلت السودان منطقة مهمة لكافة المستعمرين سواء في العصور القديمة أو العصر الحديث، وتمثل المياه والأراضى الصالحة للزراعة، ميزة نسبية تجعل من السودان بلداً غنياً بالموارد، بالإضافة إلى موارد نفطية ومعدنية لاتزال تجري المحاولات لاكتشافها والاستفادة منها. وهذه المعادن ربما تمثل مصدراً أيضاً للعديد من النزاعات التي ظل يعاني منها السودان قبل أكثر من خمسين عاماً مضت.

الحكم التركي المصري فتح السودان بمسوغ حاجته لرجال أقوياء، والذهب في جبال بني شنقول، ودخل الاستعمار الإنجليزي لزراعة القطن في مشروع الجزيرة. ولاتزال العديد من الأزمات تقف عائقاً أمام بناء الدولة في كل من مناطق دارفور، والنيل الأزرق وجبال

النوبة[١٩].

يخرج النيل من الخرطوم ليكون عدة شلالات تبدأ من الشلال الأول بأسوان، وينتهى عند الشلال السادس في السبلوقة شمالي الخرطوم، وشلال آخر سابع يقع عند مدينة الروصيرص[٢٠].

أما الجزر فهي عديدة تميز جغرافيا السودان، وهي تتمثل في الجزيرة أبا، وجزيرة توتي، ومُقرات، وصاي، وأرقو. بينما تشكل الصحارى واحدة من مناخاته الحارة والجافة، فتمثل الصحراء الكبرى معلماً بارزاً في خريطة السودان، وصحارى أخرى جنوبية قابلة للزراعة، وهي لايهطل فيها مطر إلا قليلاً. أما المعادن فتتنوع بتنوع البيئة و الجغرافيا فمنها الذهب كما يقول شقير من أشهر المعادن، وهو واحد من الأسباب التي أدت الى تعرض السودان للعديد من الهجمات والفتوحات بغرض الاستيلاء على الموارد خاصة معدن الذهب. ويتوفر بكثرة في كل من جبال النوبة، وجبال بني شنقول[٢١].

درجة الحرارة في السودان تصل إلى ١٠٠ درجة وتهبط الى ٦٠ درجة(فهرنهايت) ويعود ارتفاع الحرارة إلى وقوع المنطقة في ما بين خط الإستواء ومدار السرطان وانخفاض كونتوره مقارنة بسطح البحر، ويرى العديد من المؤرخين أن درجة الحرارة في السودان كان لها دور في عملية تأخير اكتشافه وتنميته واستغلال موارده بالصورة المثلى.

السودان ما بعد الاستقلال مرحلة (ضياع الفرص) :

النخب الوطنية بعد الاستقلال :

يصف حمزة علوي نشأة الدولة فى العالم الثالث بأنها ذات خصوصية وتختلف عما شهدته الدولة الأوربية في مرحلة التكوين. وعزا ذلك إلى طبيعة الدولة في تلك البلدان و إلى منشأ الاستعمار الذي هيمن على الرقعة المعنية. فهو يرى أن النخب الوطنية فى هذه المجتمعات التي تمثلت في ما بعد الاستقلال في جماعات كانت تعمل لخدمة الاستعمار وهى عبارة عن أجهزة بيروقراطية مدنية-عسكرية وسرعان ماتحولت إلى نخب وطنية حاكمة و طبقة بيروقراطية تماهت هي الأخرى في دائرة سيطرة الرأسمالية العالمية والرأسماليين وكبار ملاك الأراضي المحليين. وهذه الحالة تنطبق تماماً على السودان لذا ترتب على ذلك أزمات لايزال يدفع الناس ثمنها.وهي (البيروقراطية،والعسكرية).وحينما يتساءل الناس عن جدوى الاستقلال مقارنة بالأنظمة الاستعمارية التي سبقته يتوصل البعض إلى اعتقاد مفاده أن الاستعمار كان أكثر نفعاً من ناحية مادية واقتصادية.

وحول تطور الدولة يشير علوي الى أن الاستعمار كان له دور كبير فى تطور الدولة فى العالم الثالث، وأشار في ذلك الى التبعية التى طرأت على مصر إبان حقبة الإستعمار ويضيف أن الدولة فى العالم الثالث كانت صنيعة الاستعمار وكثيراً ما كانت تفسيرات تلك العبارة مقلوبة حيث تمحورت تفسيراتها على حدود الدولة وآيديولوجياتها،

ومدى اندماجها بالنظام العالمي لكن المؤكد أن التفسير الحقيقي لتلك المقولة هو أن البنى التحتية والفوقية للدولة في العالم الثالث هي صناعة غربية باعتبارها وليدة النمط الرأسمالي السائد ووليدة الحداثة. وفي واقعنا المشرق فإن الشيء الوحيد الحديث هو ما رسمته (سايكس بيكو).

النمو الاقتصادى المفقود :

النمو الاقتصادي للدول يعتبر النُّمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب. وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع. إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها. ويرتبط النُّمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعَد بمثابة المناخ الملائم لتطوره، كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم. وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطةً عضويًّا بتوفر هذا المناخ المؤثر[٢٢]. ولكن مايتعلق بالدول النامية فأن غالبيتها تعاني من أزمة نمو متفاقم وترزح غالبيتها فى أعلى معدلات التضخم ويعانى اقتصادها جراء عبء المديونية جراء السياسات الاقتصادية المضطربة. وفى ذلك كلما وقفنا لتفسير حالة اقتصادية نجد أنها تنتطبق على السودان، كدولة تتوفر فيها كل مقومات النمو الاقتصادى ومع ذلك يعانى التضخم والديون. بلد به من الأراضى والمياه مايكفى لقيام أمبراطورية مالية باذخة ومع ذلك يسأل المعونات عند الكوارث. أمر يثير الحزن والأسى.

بناء الفرد والمجتمع قبل بناء الدولة والأمة :

فيما يختص ببناء الدول اختلف خبراء التنمية حول أيهما تكون أولاً: الأمة هي التى سعت إلى امتلاك الدولة، أم أن الدولة هي التي شكلت الأمة عبر عمليات مقصودة ومخطط لها من قبل المركز؟ للإجابة على هذا السؤال نجد أن الأدبيات الحديثة قد تجاوزت هذا الجدل. خصوصاً تلك المتعلقة بالدولة الفاشلة، أو الهشة، أو الرخوة إلى توضح أهمية العمليتين معاً أي بناء الدولة وبناء الأمة، باعتبار أن بناء الدولة هو أحد الوسائل التي تمكن من بناء الأمة، ونجاح أي من العمليتين هو فتح آفاق لنجاح العملية الأخرى. فعمليه بناء الدولة «ليس عملية منغلقة على نفسها، وإنما هي في النهاية تمكين لوسائل وأهداف بناء الأمة. وعلى ذلك يجب ملاحظة أن العلاقة ما بين بناء الدولة وبناء الأمة هي كبيرة لأن (عملية بناء الأمة أنما تتم من خلال بناء الدولة، وفي قدرة هذه الأخيرة على تحويل ولاء الأفراد وانتمائهم للجماعات الأولية «ما قبل القومية» إلى الدولة. أن عملية بناء الدولة ببساطة، ماهى إلا عملية تجعل الدولة تؤدى وظائفها بفعالية، بحيث يمكن أن تحدد «بأنها عملية تنمية قدرات ومؤسسات وشرعية الدولة في إطار علاقتها بالمجتمع وهذا مالم يتوفر لدى غالبية الدول النامية والسودان على وجه الخصوص)[٢٣] .

هناك اتجاهان يحاولان تحديد مضمون عملية بناء الدولة (State Building). الأول: ويشدد على فكرة أن بناء الدولة هى عملية تنموية اجتماعية سياسية Scio-Political، عادة ما تستغرق فترة زمنية طويلة بحيث تتيح للمجتمعات المفككة في المستقبل أن تغدو مجتمعاً موحداً متطابقاً مع كيان الدولة في نهاية المطاف. وهذه من العناصر

المهمة في عملية بناء الدول والشعوب التى تعانى من النزاعات وضعف التنمية ، وهو ما يحتاجه السودان فى وقته الراهن إذا أراد النهوض. ولكن فليعلم الجميع بأن النهوض جماعي وليس فردياً ويحتاج الى صبر وعمل جماعي؛ بمعنى أن لا يكون هناك من يحفر و(آخر يدس المحافير) كما هو الحال فى السودان عقب الثورة الشعبية التى خرجت ضد الإسلاميين بحيث تكابد حكومة الفترة الانتقالية برئاسة حمدوك من أجل تجاوز الأزمات المتخلفة من النظام السابق و مع ذلك توضع أمامها العقبات والعراقيل من قبل نافذي وفلول النظام البائد الذين يعملون – في نموذج عملي لوضع العراقيل- على تهريب العملة والسلع التموينية والذهب ويضاربون فى الدولار سعياً لإسقاط النظام المتولد عن إسقاط الحكومة البائدة.

ونؤكد على أن مشروع بناء الدولة- الأمة يدور حول قضية مركزية تتمثل بتحقيق الاندماج بين مكونات المجتمع سياسياً واجتماعياً واقتصادياً؛ فهي عملية بناء كيان سياسي جديد يمتاز عن كل مكوناته أفراداً وجماعات عن طريق نبذ ولاءاتهم السابقة والضيقة (نبذ التفرقة والعنصرية، على غرار كل البلد دارفور)، واجتذابه ولاءهم ووجوب النظر إليه من زاوية كونه مشتركاً عاماً يقتضي الحفاظ على استمرارية وجوده بغية تحقق الكيان الاجتماعي والتنظيمي للدولة نفسها[٢٤]. .

ونلخص فى ذلك أن بناء الدولة هو هدف سياسي Political Objective في المقام الأول، بحيث يسعى الساسة من الخارج أو الداخل إلى خلق وتقوية نظام سياسي مُنشأ أساساً في ظل دولة – أمة، وذلك

من أجل تحقيق مصالحهم، أو ابتغاء التعزيز من سلطتهم، والعمل على إضعاف سلطة خصومهم. ويدافع، اللاعبون الداخليون عن نموذج الدولة – الأمة بهدف الاحتفاظ بالسلطة، أو أن اللاعبين الخارجيين هم الذين يسعون إلى تحقيق الهدف ذاته، وبالتالي فإن بناء الدولة ضمن هذا الاتجاه يمكن أن يكون «إستراتيجية تنموية، أو إمبريالية»، متعلقة بالظروف السياسية واللاعبين السياسيين. وهذا يعنى أن بناء الدولة بصورة ذاتية يهدف إلى خلق دولة – أمة متجانسة ثقافياً، وموحدة سياسياً واقتصادياً وهذه الخاصية اذا ما توفرت ما كان لجنوب السودان أن يطالب بالانفصال[٢٥].

شماعة المستعمر:

حقيقة أن الدول المستعمرة كان لها دور كبير فى عملية تشكيل الدولة الأفريقية بجوانبها السالبة والإيجابية، خاصة فيما يتعلق بسياسة فرق تسد وقانون المناطق المقفولة. ولكن فى الغالب الأعم فإن النخب السياسية بعد الاستعمار علقت فشلها على شماعة المستعمر، إذ لا يعقل أن تستمر هذه الأسباب فاعلة لأكثر من ستين عاماً ولا يكون إلى معالجتها سبيل.

لم تنظر تلك النخب إلى أن الاستعمار من ناحية إيجابية كان بمثابة نقطة تحول حاسمة عندما ربط السودان بالاقتصاد العالمي والرأسمالية العالمية. وذلك من خلال النتائج الاقتصادية والمشروعات التى نفذها الاستعمار. كما أن دور الاستعمار في إدخال العلوم والتكنولوجيا الحديثة إلى أفريقيا كان مهماً كذلك. فقد

ربط الاستعمار إفريقيا بالنظام الاقتصادي والسياسي العالمي، وحدَث نظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية وكان للسودان أن يكون الكاسب الأكبر من هذا التطور إذا مانظرنا إلى موقعة الجغرافي وأنه يربط بين أفريقيا والمنطقة العربية، ولكن نجد أن السودان أخذ الجانب السالب من أزمات ما بعد الاستعمار وترك الجانب الآخر[٢٦]. سياسات الاستعمار تمثلت فى رسم حدود الدول الأفريقية بطريقة لم تراع الإثنيات والجماعات العرقية مما أورث القارة أزمات، وحروباً بعد زوال الاستعمار، لاتزال تعاني منها تلك الدول بدليل أن كافة الدول الأفريقية تشهد عملية تداخل إثني؛ فمثلاً المورلي كقبيلة منتشرة مابين الجنوب ويوغندا والزغاوة مابين دارفور وتشاد ...الخ..

إذاً باختصار شديد فإن الحدود الموروثة من الاستعمار لم تكن السبب المباشر فى أزمات السودان المتعددة لأن هناك العديد من الدول استطاعت أن تقفز فوق هذه الأزمات.

وتتكيء النخب السياسية فى السودان على أن جنوب السودان أورثه الاستعمار البريطاني فى القرن الثامن عشر أزمة كبيرة تسببت فى إشعال أطول حرب شهدتها القارة الإفريقية، ، ومن ضمن تلك السياسات التى عرفت بسياسة المناطق المقفولة وسياسة فرق تسد الصادرة عن المستعمر الإنجليزي في العام ١٩٢٢م[٢٧] .هذه السبة ظل يرفضها الجنوبيون وعلى رأسهم الراحل د.جون قرنق إذ كان يقول إن الاستعمار خرج قبل أكثر من ستين عاماً فلماذا نجعله سبباً لأزمات قامت بعده. فكانت رؤية دكتور قرنق لوحدة السودان

تقوم على أن المسيحية والإسلام لا يوحدان السودانيين، وأن العروبة والإفريقانية أيضاً لاتوحداننا، وإنما السودانوية هى التي توحدنا. فكان يقول دعونا نكون سودانيين فقط، دون أن نكون أفارقة أو عرباً. فلاتجعلوا المستعمر شماعة لأزماتنا.

الحروب الأهلية فى أفريقيا سر الفقر والجهل :

إفريقيا كانت عبارة عن ممالك قديمة قبل أن تتشكل إلى دول عبر التاريخ، وقد مرت مناسبات وأحداث كثيرة، عبر العصور. أدت إلى التناحر بين هذه الممالك إلى اتخاذ قرارت سياسية كثيرة ، حولت تلك الممالك إلى دول. ومن هذه المناسبات تلك التى أدت الى تغيير إسم ساحل الذهب مثلاً إلى غانا، وتحول السودان الفرنسي إلى مالى، ونياسلاند إلى ملاوي، وروديسيا إلى زمبابوي.

إلا أن هناك تشابهات في أفريقيا قبل عهد الاستعمار فى أفريقيا وبعده لا يقتصر على إعادة تسمية الدول، وأن كان ذلك أمراً له أهمية كبيرة. ولقد شهدت القارة، تغييراً دراماتيكياً تحت ظل حكم الاستعمار الجديد[٢٨]. وأن معظم الأمم السياسية والأفريقية الجديدة تمخضت عن الاستعمار. فإن الحدود التى أقيمت لفصل الأقاليم المستعمره عن بعضها الآخر والتى بدأت فى الربع الأخير من القرن العشرين جميعها تعود إلى حدود موروثة من الاستعمار. نوضح من خلال ذلك بأن الحدود الموروثة ليست من أزمات السودان وجنوب السودان فحسب، بل عانت منها كل القارة الإفريقية. بدليل أن تلك الدول استطاعت فى غالبيتها أن تقفز فوق تلك الأزمات

وتسجل نفسها كدول ناهضة. وهذا مادحض حجة النخب التى تحمّل الاستعمار مسؤولية تلك الأزمات. نشير بذلك إلى أن الخلافات حول الثروة والسلطة كان أثرها أبلغ من الأزمات التى خلفها الاستعمار إذا نظرنا إلى (فرق تسد).

تأثير الاستعمار:

إذا كان الحكم الأوربي الاستعماري قصير الأمد لهذا الحد، فما مقدار أهمية هذا الحدث من تاريخ إفريقيا؟

للإجابة على هذا السؤال انبرت له مدرستان فكريتان بين المؤرخين الأفارقة، فالمدرسة الأكثر شيوعاً تقتصر على أن الاستعمار الأوربي كان نقطة تحول رئيسية فى مصير الشعوب الأفريقية فقد أحدث تغييرات أساسية لايمكن عكسها والذين ينتمون إلى تلك المدرسة هم كل المؤرخين الليبراليين، والمؤرخين الماركسيين فى أفريقيا ولو أن حجمهم قد يختلف كثيراً .

وترى المدرسة الفكرية الأخرى التي يمثلها إلى حد ما المؤرخ النيجيري جاكوب إجابي الأستاذ فى جامعة أياون، أن هذه العقود القليلة للحكم الأوربي في أفريقيا كانت مجرد فترة فاصلة قصيرة مقارنة بآلاف السنين من التاريخ الأفريقي، وتستند أهمية الاستعمار الأوربي باعتباره نقطة تحول حاسمة في ربط القارة بالاقتصاد العالمى الرأسمالي والتكنلوجيا[٢٩]. وهذا الرأي الذى ظللت أدعمه بشدة إذ أن الاستعمار أفاد القارة الإفريقية أكثر مما أضر بها بدليل أن كثيراً من الشعوب وصل بها الحد إلى أنها تمنت بقاء الاستعمار.

وذلك لفشل حكوماتها المتعاقبة. أنا لا أدعم بقاء الاستعمار وإنما الاستفادة من مشروعاته وخطته وإدارته للمستعمرات. ولكن سؤالاً لابد من طرحه بعفوية؛ من يستحق البقاء الاستعمار الذي أنشأ مشروع الجزيرة والسكة حديد أم نظام الإسلاميين الذي عمل على انهيار ذلك المشروع؟.

الحروب الأهلية كمهدد للتنمية :

بما أن الأمم المتحدة ولدت في العام ١٩٤٥ حينما اكتملت صناعة الأمم المتحدة في سان فرانسسكو إلا أن أصلها يعود الى ميثاق الأطلسى في عام ١٩٤١م، عندما اجتمع كل من الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرسل على ظهر سفنية حربية على شاطيء المحيط الأطلسي حينها تم التفاكر حول هذا الميثاق، وحينها وعد تشرشل الشعوب المستضعفة، والتي سلبت حقوقها بالمساعدة في اختيار الأنظمة التي يريدون أن تحكمهم وتحقق لهم التنمية والرفاهية، والشعوب التي ترغب في تحقيق سيادتها واستقلالها أو الحكم الذاتي. وكانت المملكة المتحدة والولايات المتحدة أول من حرم تلك الشعوب من حقوقها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية[٣٠].

وكان تشرشل في أول حديث له قد قال:(كل ما فى أذهاننا استعادة السيادة والحكم الذاتي للشعوب التي ترزح تحت نيران المستعمرات).

حينها حصلت إفريقيا على بعض المكاسب الاقتصادية من الحرب التى اجتاحتها واجهت بعض شعوبها الحاجة إلى تزويد نفسها بالسلع

المصنعة التى أصبحت ترد إليها من أوربا. لذلك كان هناك توسع صناعي على مستوى محدود في إفريقيا. كما أن الجيوش الأوربية خلقت حاجة متزايدة للمحاصيل النقدية وكانت إفريقيا تقوم بسد تلك الحاجة، وحدث توسع ملحوظ في شرق أفريقيا في زراعة المحاصيل الزراعية النقدية [٣١] فمصطلح الأمة الدولة، الإصلاح للدولة القومية ، أو الدولة الأمة national state أصبح شائعاً فى المناقشات السياسية في القرن العشرين ويجد تقريباً ٥٠ كياناً تعلق عليه نفسها دولاً قومية، كما أن هناك لدينا الأمم المتحدة United Nations، وجماعات أخرى قومية متعددة أي بتعدد القوميات وهكذا[٣٢].

الحروب الأهلية في أفريقيا تعد بمثابة المهدد الأول وليس الأخير وتمثل شكلاً من أشكال عدم الاستقرار، ويستمر هذا التهديد للعديد من دول القارة الأفريقية، بحيث أنها تتأثر بعلاقات الجوار التاريخية والحدود المشتركة الناتجة عن الاستعمار.

ويقول (مزروعي) احتمال ضعيف أن تكون الحروب الأهلية حروباً ذات نزعة انفصالية، وذلك لأن فشل دعوة حركة بيافرا للانفصال عن نيجيريا، قدمت دروساً لنتائج الحرب الأهلية في السودان، وتضيف عائقاً رئيساً لكل من يفكر فى الانفصال في المستقبل ربما تحدث حرب أهلية للإطاحة بأحد الأنظمة، ولكن لن تكون لدواعى الانفصال عن القطر من أجل أن تكون هناك دولة جديدة مستقلة.

وستظل هنالك مطالب انفصالية فى العديد من الأقاليم ولكنها

جميعها لاتخرج عن كونها صراعات حول الحدود الموروثة من الاستعمار. وليس باتجاه صراعات تثيرها الرغبة فى إعادة تخطيط تلك الحدود لاحقاً[٣٣]. مايدعم حديث المزروعى هو أن الجنوبيين وطوال فترة نضالهم ضد أنظمة الحكم فى الشمال لم يطالبوا بالانفصال عن الدولة الأم ولكن بعد أن شعروا بعدم جدية الشماليين فى منحهم أبسط حقوقهم المتعلقة بالفيدرالية تطورت المطالب إلى حكم ذاتى ومن ثم إلى مطالبة بتقرير المصير، ولكن تم ذلك بعد سنوات من النضال ومحاولات باءت جميعها بالفشل ولم تسفر عن تحقيق مصالحة حقيقية ترضي الجنوبيين ، اللهم إلا اتفاقية أديس أبابا والتي نقضها الشماليون ممثلين في حكم الرئيس نميري بعد عشرة أعوام. لذلك أجدني اتفق مع ما ذهب إليه المزروعي.

الخداع السياسى لحمى من الانفصال :

وفي الغالب الأعم فان الانفصال لايقع إلا بعد حدوث حروب دموية وإتلاف للموارد. فيلجأ أطراف الصراع إلى خيار تقرير المصير كحل يوقف تلك الدماء وهذا ماحدث فى حالة انفصال جنوب السودان. و مخالفاً لتلك التوقعات، جاء أيضاً انفصال دولة ارتريا عن دولة أثيوبيا في العام ١٩٩٢ ولازال هناك العديد من الأقليات تطالب بحقوقها عبر صراعات الحدود التي تنذر بانفصال أقاليم عديدة عن دولها، خاصة فيما تبقى من خارطتي السودان وجنوب السودان. إذا ماصحت الإشارة إلى مناطق جبال النوبة وجنوب كردفان من جهة والنيل الأزرق من جهة أخرى . هذه النقطة قصدت الخوض فيها للتحذير من أن انفصال الجنوب لن يكون هو الأخير

حال استمرار المركز فى التعنت وعدم الاستجابة لمطالبات الهامش بالحرية والسلام والعدالة كما أطلقتها الثورة، وأن التحايل السياسى والخداع أصبح لا يجدى فتيلاً مع شعوب أصبحت واعية بما يكفى لتأخذ حقها.

يقول المزروعى أيضاً أن المستعمر، قضى في الواقع على كثير من الأمم السياسية الأفريقية خلال إنشائهم النمط السياسي الخاص بهم فى أفريقيا. فإن أمماً كبيرة كأمبراطوريات التوكولور والماندينكا، والفولاني انشطرت الى عدت أقاليم مستعمرة، كما اختفى استقلال أمم أصغر كالزولو بضمها الى أقليم مستعمرة واحد، ولكن اثيوبيا وليبيريا هما الأمتان اللتان نجحتا فى الحفاظ على كيانهما بعد حملة التكالب على أفريقيا.

عدم الاستقرار السياسى في أفريقيا

تعود بعض الحروب الأهلية في أفريقيا إلى السياسات، التى فرضها المستعمر على العديد من الأقاليم والدول، والكيانات ذات الثقافات المشتركة. وهذه من أكبر التحديات التى واجهتها الدول الأفريقية في مقاومة مرحلة مابعد الاستعمار. إذ أن هذه السياسات خلفت، وراءها العديد من الأزمات التى أعاقت عملية بناء الدولة فى أفريقيا. ولكن يفيد (ممدانى) في رأي آخر حول مسببات الحروب بأن التعليم والبحث العلمى، هم واحد من المعوقات التى تقف حجر عثرة أمام تنمية القارة الأفريقية مابعد الاستعمار، بشكل خاص، ولا تقل عن الحروب في شيء، مشيراً الى أن القارة الأفريقية تهيمن عليها أنظمة

ذات نماذج فكرية مستمدة من التجربة الغربية وليس من تجربة أفريقيا نفسها لذا أصبحت هذه النماذج لاتمثل البعد الحقيقي للتجربة الأفريقية.

ومضى بالقول: إن قراءة نصوص عصر التنوير بأنها بالغة الأهمية فى الواقع الأفريقي، ولكنها يجب أن تتبع أصول الظاهرة الأوربية أو الغربية وتستثنى الظواهر الأفريقية لذا قد يخالف تطبيق مثل هذه النظريات الحاجة الحقيقة للدول الأفريقية[٣٤].

وضمن أحد أوجه القصور في التعليم كانت الجامعات المنشأة في عهد الاستعمار قليلة ومتباعدة فيما بينها فمثلاً: ماكريري في شرق أفريقيا، وأبادان ليغون في غرب أفريقيا. وقد كان اللورد غارد، مسؤول المستعمرات البريطانية في أفريقيا، يقول إنّ على بريطانيا تجنّب "المرض الهندي في أفريقيا" وهو نشوء طبقة وسطى متعلمة، الفئة التي من المحتمل أنّ تحمل فيروس الوطنية. وهذا هو السبب في أن التّعليم العالي في أفريقيا بين الصحراء الأفريقية تطور بعد الاستعمار. حيث تشكل نيجيريا مثالاً على ذلك، إذ كان في نيجيريا عند الاستقلال جامعة واحدة تضم ألف طالب وطالبة. وبعد ثلاثة عقود عام ١٩٩١ أصبح في نيجيريا ٤١ جامعة تضم ١٣١٠٠٠ طالب وطالبة، ونيجيريا ليست استثناءً.

وحدد ممداني طريقتين للتعليم العالي في مرحلة ما بعد الاستقلال. الأولى موجهة نحو بناء الدولة، والأخرى التي ظهرت في مرحلة لاحقة من الاستقلال، وهو التوجه نحو السوق. وقد كان عامل الفشل

clomid test buy clomid online المشترك فيما بينهما يتعلق في عدم تطوير برنامج للدراسات العليا. فقد كان الجميع يفترض أن الدراسات العليا يجب أن تتم في الخارج عن طريق برامج تطوير للعاملين[٣٥].

ويضيف بالقول: ينبغي لإفريقيا أن تملك الطموح لتحدي أسس النماذج الفكرية السائدة التي حولت نموذج التجربة الغربية المهيمنة عن البحث كدليلٍ على أن كافة المجتمعات حول العالم، إما تتفق مع هذا النموذج أو تحيد عنه. وهذا النموذج المهيمن يعيد تاريخ، وصياغة كافة التجارب الأخرى بغض النظر إن كانت غربية أو غير غربية[٣٦].

هي تلك الأزمات التى انعكست سلباً على عملية الاستقرار السياسي والأمني، فى إفريقيا والتى كان للسودان النصيب الأكبر فى كل نموذج من أشكال الصراع ، سواء أكان صراعاً إثنياً أوثقافياً أو صراع حدود أو صراعاً دينياً فكل ذلك وقف عائقاً أمام التنمية، والذي انعكس بدوره سلباً، أيضاً على عملية التنمية والبناء طوال مرحلة مابعد الاستعمار. ٢

السودان ومتاريس التنمية

مسميات النفق المظلم، والمأزق التاريخى،وصراع الرؤى

هنالك العديد من المتاريس التي وقفت عائقاً أمام التنمية فى السودان والتى بدورها حالت دون بناء الدولة القومية. ومن ضمن تلك المتاريس ما يتمثل فى الهوية، والصراع الآيديولوجى، والنظام السياسى الإسلامى الذى حكم السودان ٣٠ عاماً بالإضافة الى أن أزمة الهوية والصراع الآيديولوجى ترك وراءه ورثة ثقيلة تتمثل في أزمة وانهيار اقتصادي، بعد انفصال الجنوب ويتمثل فى مليشيات الجنجويد التى أنشأها الإسلاميون، والحركات المسلحة التى خلفتها حرب الجنوب ودارفور، وكل هؤلاء يقفون سداً منيعاًوعائقاً كبيراً أمام بناء الدولة السودانية القومية.ضف إلى ذلك الإسلاميين أنفسهم. سنتناول هذه المتاريس كلاً على حدة ونوضح بالتحليل كيف ؟ ولماذا؟

أزمة الهوية Crisis of Identity :

تعد الهوية بمثابة السمة الغالبة لأزمة بناء الدولة القومية فى السودان، وقد برع في تصنيفها كل من د.الباقر العفيف و د.منصور خالد وتوصيفها، وانعكاسها على بناء وتقدم السودان.

من حظ السودان العاثر أنه وقع فى الثنائيات، وكل ثنائية كان لها أثر سالب على الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، فمن ضمن تلك الثنائيات الحكم التركى المصرى، والحكم الثنائى البريطاني المصرى، والذى خلف بدوره ثنائية الحزبين الاتحادى

الديمقراطى وحزب الأمة، وهؤلاء الاثنان كانا أيضاً خصماً على استقرار السودان ولا يزالان. فتحول التنافس بينهما إلى صراع بعد الاستقرار والذى استن سنة الانقلابات العسكرية، ثنائية أخرى تتمثل فى تكوين الهوية السودانية مابين العروبة والإفريقانية. وهى كما ذكرنا من قبل قد استنفدت جهود التنمية ، وحالت دون تحقيق الدولة القومية إذ أنفق الناس قرناً من الزمان فى عبارات على شاكلة(هذا حر، و هذا عبد). وهى مما تمثل فى أزمة الهوية، التى نحن الآن بصدد مناقشتها وسنتحدث بالتفصيل عن كل من الحزبين الكبيرين، وتجربة الإسلاميين من التجارب التي دفع الشعب السودانى ثمنها من حريته ومعاشه. وتجربة الصادق المهدى الذى ابتدع تكوين المليشيات القبلية المسلحة وهى سنة لا يزال يبحث السودانيون عن وسيلة للتخلص منها.

ندخل في أزمة الهوية وهى كما هو معروف ظهرت بعد الاستعمار مباشرة من خلال أزمة جنوب السودان، والتى بدأت منذ أن فرض المستعمر، سياسة فرق تسد وقوانين المناطق المقفولة التي انتهجها الاستعمار الإنجليزي. وقبل ذلك لابد من الرجوع للسياسة التى انتهجها الخليفة عبدالله التعايشي ومحاولته تقريب أبناء الغرب وتمييزهم على أبناء النيل عقب وفاة المهدي وقبل انهيار الدولة المهدية.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأ ظهور القوميات الوطنية التى تسعى إلى تحقيق الدولة القومية. واختفت نوعاً ما النظرة الجهوية والتف الجميع حول هذه القوميات شمالاً وجنوباً لتحقيق وتكوين

الدولة الوطنية على أساس الوحدة لكن بعض النعرات ظلت قيد البقاء تترقب أنواع الحراك الجمعي وتكتسب تراكمها المتفاقم من بعض الظواهر الموروثة والمستجدة مما سيأتي ذكره وكانت نعرات قبلية وأخرى دينية ونعرات إقليمية.

وأرجع العديد من الباحثين الى أن الأزمة في جنوب السودان تعود طبيعتها لسياسة المستعمر التي ميزت بين الشمال والجنوب، والتى أعطت أثراً نفسياً وكرست الكراهية بين الشعبين وحولت الحرب من حرب هوية إلى حرب دينية عربية إسلامية مسيحية أفريقية وارتبطت نفسية الجنوبيين في ذات الوقت بهجمات القبائل العربية على مناطقهم واستلاب أطفالهم منهم واسترقاقهم ونهب ثرواتهم. وهذا جانب من الجوانب التى لم تترك مساحة للتعايش السلمي في الماضي القريب وكانت حينها الهوية والحرب تضرب نقارتها فى كل مكان[٣٧].

تاريخياً لم يعرف السودان الوحدة بالحدود الجغرافية السائدة اليوم. فقد كان السودان قبل الغزو التركي المصري عبارة عن ممالك إسلامية في النيل الأزرق ودارفور وأن مجئ الأتراك كان من أجل الحصول على المال والرجال[٣٨]. وهذا خلف إفرازات سالبة وبالفعل ضعفت الثقة من قبل المواطنين في الإقليم الجنوبي حيال الشخص القادم من الشمال والذي لايحمل في نظرهم خيراً بل يأتي ليستلب ماعندهم. وبدأت البغضاء والكراهية منذ ذلك الوقت وهذه السياسات تجاه الجنوب تبعتها عدة عوامل أخرى عززت من تلك الممارسات القديمة، وهي عدم احترام مؤسسات الحكم للعهود والمواثيق التي أبرمتها مع الأحزاب والنخب السياسية الجنوبية،

بالإضافة الي عدم التمثيل الكافي للعنصر الجنوبي في مؤسسات الدولة في الشمال[٣٩]. هذا نموذج للهوية وما أفرزته من عدم استقرار سياسى وتسببت فى الحرب الأهلية التى يعتبر الكثيرون أنها السبب المباشرة فى تعطيل عجلة التنمية فى البلاد من ناحية تاريخية.

تاريخ أزمة الهوية الحقيقي برز عقب نيل السودان استقلاله في العام ١٩٥٦. وحينها وعدت النخب الشمالية الجنوبيين بحوالي (٢٠٠) وظيفة من جملة(٨٠٠) وظيفة، عقب قرارات سودنة الوظائف. ولما نال السودان استقلاله لم يف الشماليون للجنوبيين بهذه الوعود، بل منحوهم فقط أربع وظائف على المستوى المتوسط والأدنى. فهذا السلوك أعاد الى الجنوبيين نظرتهم الأولى نحو الشماليين، وهي نظرة الاسترقاق والاستعباد. وبدأت النخب الجنوبية منذ ذلك الوقت تفكر فى تقرير مصيرها إزاء الشمال، وذلك للتخلص من هيمنة العرب. هذه النقطة التى أطلقت المارد من جرته.

وبدأت الهوية الأفريقية في جنوب السودان منذ ذلك الوقت تقاوم الهوية العربية الإسلامية بصوت مرتفع قبل أن تتحول لأول تمرد في تاريخ السودان الحديث على السلطة في الخرطوم عقب الاستقلال. مما أدى الى خلق أزمة في الرؤى بين الشمال والجنوب. ومن الملاحظ أن غياب الرؤى المشتركة ، وعدم الاتفاق حول هوية قومية مشتركة هو الذي أدى إلى ظهور حالة الاستقطاب السياسي بين النخب الشمالية الحاكمة والسياسيين الجنوبيين المعارضين للحكم[٤٠].

موقف آخر تمثل فى أن أعضاء المجلس التنفيذي من غير البريطانيين كان معظمهم شماليين ولم يتم تعيين أي وزير جنوبي في المجلس التنفيذي ليكون مسؤولاً في ذلك الوقت،وكان السيد بوث ديو، وهو قيادي جنوبي، قد طالب بتعيين وزير جنوبي فى المجلس التنفيذي يكون مسؤولاً عن شؤون الجنوب ولكن لم يجد هذا الطلب استجابة من أعضاء الجمعية التشريعية أو المجلس التنفيذي. مثل هذه المواقف أيضاً خلقت جفوة وفجوة سياسية بين النخب الشماليين والجنوبيين.[٤١]

الأثر العربى الإسلامى على قبائل السودان :

ظهر أثر العروبة والإسلام فى السودان عقب انهيار دولة المقرة. ومن الناحية الأخرى أصبح كل سودانى ينتمى لقبيلة لها دارها و مواطنها. والسكان الأصليون عندما تغلبت عليهم نزعة العروبة، خضعوا للنظام القبلى. وكانت هى تلك المرحلة الأولى من عمر السودان الذي شهد فيها تكريس القبلية.

انضم حينها السكان الأصليون الى القبائل التى تساكنهم الديار، ونسوا أصولهم وتأقلموا مع المجتمع الجديد. وذلك عقب انهيار حكم دولة المقرة فى القرن السادس عشر. وانقسمت حينها إلى إمارات عربية بعد أن تطبعت بالقيم العربية.

ومنذ تلك اللحظة أصبح المجتمع السودانى، فى غالبيته مجبولاً على القبيلة والتمترس حولها. وأصبحت القبيلة تفرض سلطتها وتسيطر على الحكم كلما كبر عددها وقويت شوكتها. سنتناول الاحتماء بالقبيلة فى فترة المهدية. وشهدت الأحداث عقب وفاة المهدى

تولى عبدالله التعايشى الحكم، ولنر كيف احتمى التعايشى بأهله فى الغرب، وكيف وقعت الخلافات بين أولاد البحر وأولاد الغرب.

الهوية السودانية لدى الإمام المهدى :

هذه المرحلة مهمة من عمر السودان، وهى التى استند عليها تشكيل ملامح الدولة السودانية الحديثة. و ملامح الدولة السودانية هذه بشكلها الحالى كانت امتداداً للخلافات التى حدثت بعد وفاة الإمام المهدى. لذا رأى الكاتب من المهم التطرق إليها.

عاش المهدى فقط ستة أشهر بعد مقتل غردون وسقوط الخرطوم. واستطاع المهدى خلال أربع سنوات أن يحقق إنجازاً كبيراً لوطنه. تمكن فيها من تحرير شعبه وأرضه من المصريين والبريطانيين. وأشار المهدي إلى أن انتصاراته العسكرية، وإنجازاته السياسية، كانت قد أسعدته كثيراً قبل وفاته. وأن ما أسهم فى موته يعود لإسلوب الحياة التى عاشها بعد سقوط الخرطوم. فقد فارق حياة الصحراء التى اعتاد عليها. وعاش فى قصر فى أم درمان، منتقلاً إلى حياة الدعة والترف[٤٢]. الإمام المهدى خلف وراءه نموذجاً حكيماً للخلافة، إذا اقتدى به من خلفه من حكم السودان لكان السودان الآن فى وضعية تختلف تماماً عن الواقع الذى يعيشه. رفض المهدى خلافة ابن عمه محمد شريف وكان يرى أن صديقه عبدالله التعايشى هو أحق من ابن عمه وأنه فى حال تنصيب ابن عمه سيتفرق السودان إلى شيع شتى، وكان يهدف إلى الحفاظ على الهوية السودانية متمثلة فى أبناء الشمال والغرب، وهو النموذج الذى يفتقده السودان الآن. ولكن

الواقع الدارج الآن هو نقيض ما أورثه ودعا له المهدى من حكمة، فنجد أن كل من يتقلد منصباً يسارع إلى تعيين نصرائه ومنسوبي أسرته وأصبح الأمر محاصصات جهوية وقبلية.

عقب سقوط الخرطوم، توفى الإمام المهدى في يونيو ١٨٨٥، وخلفه عبدالله التعايشي. وبدأت مرحلة جديدة من عمر الثورة المهدية، وحينها ورثت الثورة كثيراً من السياسات والنظم الحديثة، ولكن فترة حكم التعايشى شهدت العديد من الانقسامات وسط أهل السودان،التى كان على رأسها أسرة الإمام المهدى نفسه.

يصف فيلسوف السودان أبو القاسم حاج حمد، سياسة المهدى تجاه القومية لسودانية بالحكيمة. وقال إن المهدى ترك ثقافة لو سار سلفه على نهجه فيها لاختلف السودان عن الواقع الذى يعيشه اليوم. وأشار حمد إلى أن المهدى ترك السودان أمة واحدة تحت راية المهدية ورفض أن يورث الخلافة إلى أبناءعمومته،وذلك حتى لايختلف الناس حول الخلافة.

ظهور(الصراع حول السلطة) منذ المهدية :

بعد وفاة المهدى استغل الخليفة عبدالله ذكاءه وسلطته، ونصب نفسه خليفة للمهدي متجاوزاً مقتضيات الشورى أو الديمقراطية في شكلها البسيط . وبدأت الخلافات بينه وبين فريقين وهم سكان النيل والبحر، الذين يريدون الخلافة لمحمد شريف ابن عم المهدى ويرون بأنهم أكثر دراية وخبرة بفنون الحياة. وكانوا يعملون بالتجارة لذا يرون بأنهم الأجدر بالخلافة من أهل الغرب، وجعلت الأقدار أن

يكون التعايشي هو الخليفة الأول بعد المهدى. مما جعل أهل الغرب يفرحون بأنهم سدنة العهد الجديد وخلفاء المهدية[٤٣].

صراع التعايشي مع الأشراف :

بالطبع فإن الصراع السياسي في السودان، من قبل القوى الخارجية جاء فى سبيل تحقيق مصالح جيوستراتيجية، وبدأ في عام ١٨٤٠ ولايزال ماثلاً أمامنا. وأن الأحداث السياسية والتطورات فى السودان كانت فى غالبيتها عبارة عن سلسلة مترابطة الحلقات. وسنحاول الوقوف على هذه الحلقات منذ نشأة الخلاف الأول.

وتعتبر وفاة الإمام المهدي عقب سقوط الخرطوم بمثابة مرحلة جديدة فى عمر الصراع السياسى فى السودان. ولذا كانت مرحلة حكم خليفة المهدى عبدالله التعايشي مرحلة تستحق الوقوف عندها كثيراً، وذلك لما تحمله من مواقف سياسية واجتماعية كرست لجذور خلاف مناطقى، نشأت بين أبناء البلد الواحد فى ذلك الوقت. وخير دليل على ذلك الخلافات التى تعاني منها البلاد فى وقتنا الحاضر، بين الشمال والجنوب الجديد،النيل الأزرق وجبال النوبة، من جهة والشمال والغرب والتي تعرف بمناطق النزاع فى المنطقتين. وسنحاول هذه الدراسة معرفة جذور تلك الأزمة ومسبباتها، ومن ثم محاولة إيجاد حلول لإنقاذ السودان من المصير الذي يتهدده.

رحل المهدى وترك خلفه ثلاثة خلفاء، وهم عبدالله التعايشي، ومحمد شريف، وعلى ود حلو، أما التعايشي فهو الذى تولى أمر دفن المهدى، ونصب نفسه خليفة دون رضاء آل بيت المهدى. وكان

للتعايشى دهاء ومكر استطاع عبرهما أن يضبط بهما زمام الأمور، بعد ظهور الخلافات بينه آل المهدى حينما نصب نفسه خليفة للمهدى، وطلب من الناس مبايعته وسط حيرة من آل المهدى[٤٤], وكان رأى آل المهدى يكمن فى أن المهدى أسس ملكاً فلماذا لا نتبع ترتيب المهدية، ويخلفه ابن عمه محمد شريف بدلاً من أن يقفز للحكم التعايشي غريب الوطن والجنس[٤٥].

أما الأمر الذي حال دون تنفيذ ذلك الحكم من آل المهدى هو أن المهدية كان تحكمها ثلاث رايات. أولاً: الراية الزرقاء و يقودها عبدالله التعايشي، وهى من أكبر الرايات وأقواها، وجميع جنودها وأتباعها كانوا من أهل الغرب.

ثانياً :- الراية الخضراء ، راية الخليفة على ود حلو، وهى من أصغر الرايات تضم سكان النيل الأبيض. أما الراية الصفراء فهى راية الخليفة شريف وهى تضم سكان الجزيرة من الجلابة وهي راية قوية.

ويقول شقير إن الراية الصفراء، لم تكن موجودة فى أم درمان، حين وفاة المهدي، ولوكانت هناك لوقعت حرب ضروس مع الراية الزرقاء[٤٦].

حينها ظهرت على وجوه الأشراف علامات عدم الرضاء من الوضع السياسي الجديد للثورة المهدية بقيادة التعايشي. وحاول التعايشي أخذهم بالدهاء والحيلة. وبالغ الخليفة فى ملاطفة الراية الخضراء بقيادة على ود حلو، ليضمن ودها وعدم خروجها عليه. وكان رأي علي ود حلو أن خلافة المهدية يجب أن تكون بترتيب آل البيت

وليس بالرايات. استخدم التعايشي المكر والدهاء فى تجريد الخليفة شريف من قواته، مستخدماً على ود حلو فى تجريد الأشراف من سلاحهم[٤٧].

تشير بعض المصادر الى أن بوادر الصراع بين الخليفة عبدالله، والأشراف ظهرت الى السطح بصورة علنية قبل وفاة المهدى. ولكن المهدى استطاع أن يسيطر عليها بحكمته وبقدرته على الإمساك بزمام الأمور[٤٨].

أ. سياسة الخليفة عبدالله التعايشي

تولى التعايشي الخلافة وهو غير مصدق. وكان يغير عليها حتى من خيوله وحرص عليها حرصاً شديداً ولقد ساسها بثلاثة أمور وهي :-

أولاً المحافظة على شعائر المهدى، ومراقبة المنكرين حقه فى الخلافة، وحصر المناصب العليا فى أهله من الغرب، وتفريقه بين سائر القبائل وإذلالهم حتى لاتقوم لهم قائمة. وهذه النقاط الثلاث، بحسب المراقبين، تعد جوهرية فى وضع اللبنات الأولى للخلاف المناطقي والقبلي بين السودانيين، سواء أكان سياسياً أو قبلياً. ويشار إليها بأنها وضعت النواة الأولى لتصرف الحاكم دون التوصل إلى إجماع وطنى فى حكمه. ووضعت بذرة الشقاق بين أبناء البحر وأبناء الغرب. وهو صراع مع الجلابة في سائر مناطق وجودهم.

حكم التعايشي عقب وفاة المهدي منذ أغسطس ١٨٨٥ وحتى يوم قتل فى أم دبيكرات فى نوفمبر [٤٩]١٨٩٨.

سنة الانقلابات العسكرية منذ عهد الخليفة عبدالله :

ومن الأخطاء التى وقع فيها التعايشي أنه بدأ بإقصاء معارضيه بالنفى والقتل والتشريد وتجريدهم من السلاح باتباع المكر والدهاء. وعمل على اجتذاب على ود حلو، الذي يدعمه أهل النيل الأبيض. وجعل الخليفة يعقوب خليفة له وأوكل له شؤون الدولة، وقرب إليه أهله من البقارة. وأمر الغرب بالهجرة إلى أم درمان، وبناء ديار، وحصون منيعة تقيهم هجمات أعدائهم وهذا ما أبعد الشقة والخلاف بين الجانبين، أهل الوسط والشمال وأبناءالغرب. وتطور الصراع بين الفريقين الى أن حاول الأشراف الإنقلاب على حكم عبدالله التعايشي وحاولوا الاستيلاء على أم درمان وبدأوا بالفعل باحتلال قبة المهدى، ومنازل الأنصار المجاورة قبل أن يجري القبض عليهم. وهذه المحاولة تعد الأزمة الأولى بعد وفاة المهدى وكذلك أول انقلاب على السلطة تشهده الثورة المهدية وكانت بمثابة فاتحة انقلابات عسكرية وأزمات كثيرة للبلاد حتى تاريخنا الحاضر.

إذاً الصراع على السلطة بدأ منذ حياة المهدى، واشتد أواره عقب وفاته ولكنه انتهى بسبب تضافر عوامل عدة، حافظت على التوازن والقوة. خاصة وأن فكرة المهدى كانت تكمن فى احتواء التمايز القبلى والطائفى والإقليمي فى لحظة النهوض الثوري. ومال الناس فى ذلك الوقت إلى التعبير القومى وأبعد المهدى أهله وعشيرته من دائرة الصراع[٥٠].

توفى المهدى وانتهى دور الجهاد الأكبر. ولكن انفجر الصراع

الداخلى بين أبناء الوطن الواحد، ومنذ تلك الفترة برزت صراعات ونزاعات الهوية والإثنية فى السودان. والتى كان لها الأثر السالب فى عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى وإلى هذا الواقع الحالي والذي تعاني فيه البلاد من أزمة الحكم.

موقف السيدين من الرق :

كل من السيد عبدالرحمن المهدى والسيد على الميرغنى كان لهم موقف مخجل من محاربة تجارة الرق، اذ كان لهم راى مخالف لمحاربتها وطالبوا بالابقاء عليها، بالطبع ظهر الرق مع دخول العرب السودان، وعرف الرق بصورة أكبر من قبل فتح محمد على باشا له، وعرف السودان بتصديره الرقيق إلى مصر وبلاد الشام، وأرض العراق قبل وصول محمد على باشا إلى مملكة سنار.

وكان الرق يمثل ممارسة اجتماعية انغرست جذورها فى الناس زمناً طويلاً، وقد انحصر دور الرقيق فى الزراعة والرعي وخدمة المنازل. وانحصرت مناطق جلب الرقيق فى السودان فى كل من جبال النوبة والنيل الأزرق ودارفور[٥١].

وكان يعتبر واحداً من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية، وكان الناس يعتمدون على الرقيق فى الزراعة والرعى، وعندما جاء قرار إلغاء تجارة الرقيق وتحرير الأرقاء، احتج قادة السودان الوطنيون، ممثلين فى كل من السيد على الميرغنى، والشريف يوسف الهندى، وعبدالرحمن المهدى فى مذكرة بتاريخ مارس ١٩٢٥ ،وطالبوا فيها الحكومة البريطانية بعدم منح الرقيق شهادة عتق من الرق موضحين

أن الرق أصبح ليس كسابقه. وأشاروا إلى أن هذا القرار من شأنه أن يضر بالاقتصاد لأن الرقيق أصبحوا يعملون فى الدعارة و الزراعة.هذه النقطة قد تكون غائبة عن الكثيرين إذ أن أسلاف الحزبين الكبيرين كانوا يريدون الإبقاء على تجارة الرقيق بحكم أنهم مستفيدون من الاسترقاق واستخدامهم الرقيق فى مشاريعهم الزراعية، وبعد أن انتهت تجارة الرقيق بشكلها الرسمى كان السيدان و الى أمد قريب يستغلان البسطاء بجمع الأتاوات منهم . الوثيقة التى دفع بها السيدان للإبقاء على تجارة الرقيق مضمنة بملاحق هذا الكتاب. وبذلك فإن تجارة الرقيق واحدة من الأسباب التى أصابت الهوية بتشوهات عميقة جعلت السودانيين مقسمين إلى سادة وأرقاء تتحور في بعض الأحيان إلى سادة ورعاع. هذا هو موقف السيدين من الرق. ولكن سنأتى نتحدث عن مواقف الصادق المهدى من الرق أيضاً كامتداد لأجداده، خاصة فى مذبحة الضعين،وتكوينه للميشيات القبلية منذ ذلك الوقت والاستعانة بها فى حربه ضد تمرد الجنوب.

نموذج لغدر العرب للجنوبيين :

يحكى من طرائف العرب التى رسخت مع الزمان للتدليل على عدم الثقة أن أحد الأعراب لجأ إلى حيلة ماكرة للحصول على رقيق، فيقال أنه تعلم لغة السود وتزوج بنتهم، ولما أتيحت له سانحة الهرب من المنطقة، اختطف النساء والأولاد وعاد بهم الى بلاده كرقيق[٥٢].

هذه المسألة ربما ارتبطت ذهنياً لدى السود بأن العرب لايفون بالعهود والمواثيق بل يغدرون كلما أتيحت لهم فرصة الغدر والخيانة.

وفي ذلك الوقت صار أحقر العرب فى السودان، يمتلك من الرقيق حتى فاضت عن حاجتهم. وصاروا، يروجون لتجارتهم فى سوريا والعراق ومصر، وتركيا، حتى أصبح السودان أعظم مكان يتكسب منه العرب عبر تجارة الرقيق[٥٣].

أهمية الرقيق في الأسواق تختلف عند الطلب بحسب العمر، والبنية الجسمانية عند الرجال، أما الأنثى فهى أيضاً لها مواصفات معينة، وهى أغلى سعراً من العبد الذكر. وكان الذكر هو الأكثر طلباً فى السوق وتأتى بعده الأنثى من رقيق الحبشة، ثم الأنثى من رقيق الدينكا والنوبة ثم الفور وأدناها قيمة رقيق الشلك. ويشير بعض المؤرخين إلى أن التجار كانوا يفضلون الصبية من الرقيق ليتم تنشئتهم على القوة ليصبحوا ذوي جلد وأشد قسوة وبربرية.

وكل هذه الأحداث بالطبع، لها تأثير كبير على العلاقة مابين العرب والأفارقة. وربما تكون وقفت عائقاً أمام عملية التعايش السلمى والبناء الوطني فى كثير من الحقب الوطنية انتصبت فيها الهوية عائقاً ومدعاة للتفرق وتباعد المواقف ثم كانت دافعاً أساسياً لانطلاقة العديد من الحروب الأهلية فى السودان. وكانت وراء العديد من القرارات التى دفعت المثقفين من الإثنيات المضطهدة إلى حمل السلاح وتكوين الحركات المسلحة. وتكونت من تداعياتها شخصية الفرد السودانى مع مرور الوقت بحسب مناطقيته وانتمائه الأثني.

ويمكن القول بأن هذه العلائق المتشابكة فى المجتمع السودانى، امتدت بشكل أكثر كثافة فى مجريات التاريخ الحديث. وذلك نتيجة

للتطورات التاريخية، وهي بالطبع تحتاج الى جهد خاص من التقصى والدراسة[٥٤]. ولكن يجب أن نعترف بأن هذه المتراكمات هي التى أدت الى تكوين الشخصية السودانية، وهى شخصية قائمة على حب الأنا والأنفة المتوهمة، حدة تتبعها غلظة وفجور فى الخصومة، ومغالاة في التشفي، كل ذلك كان بمثابة حائط سد أمام تحقيق التنمية لهذا الشعب. وربما أفضى خلاف خلاف سياسى لا يذكر إلى عمل عدائي تدفع الدولة ثمنه باهظاً ربما تنشب بسببه حرب أشير فى ذلك إلى خلافات الإسلاميين مع بعضهم البعض والتى عرفت بحرب(القصر والمنشية) وبدورها أفرزت أزمة دارفور.، منها ما حكى د.حسن الترابى وعلى الهواء مباشرة وشاية أبلغه بها أحد مقربيه تقول (إن أحدهم جاء إلى البشير وأبلغه بأن الجنجويد اغتصبوا النساء فى دارفور، فقال له البشير أن الجعلي إذا فعل بالغرابية فعلة كهذه، أهذا شرف لها أم اغتصاب). مصدر هذه المعلومة فيديو منشور في اليوتيوب. هذه الحادثة تشير إلى أن الترابى كان يريد أن يشتفى من غريمة الرئيس البشير. والقصة أعلاه تدل أيضاً على أن من حكم السودان لثلاثين عاماً كان غارقاً فى العنصرية. وكلا الطرفين كان لهما النصيب الأوفى فى تأخير السودان من ركب الحضارة والتطور. سنتحدث عن هذه الحقبة المهمة من عمر السودان لاحقاً، وهذا يبرز جزءاً مؤثراً من مكون الشخصية السودانية.

كيف تكونت الشخصية السودانية؟:

واحدة من أكثر العوامل أهمية في تكوين الشخصية السودانية ،هي تجارة الرقيق، وماكانت تخلفه من أذىً نفسى فى المجتمعات

الإستوائية وكرست للفوارق الاجتماعية والطبقية بين المجموعات العربية والإفريقية لذا جعلت الحصول على التعايش السلمى أمراً صعباً وخلقت فجوة كبيرة حالت دون البناء الوطنى وتحقيق القومية أو السودانوية.

فى العام ١٨٧٧ وقعت بريطانيا ومصر بقيادة محمد على باشا قانوناً منع تجارة الرقيق، والذي بدأ غردون محاربته- أي الرق- بشتى السبل ولكن ظهرت فى سبيل ذلك نوع من المحاباة لبعض القبائل، فمثلاً أعفى غردون باشا قبائل الشايقية من الضرائب بعد أن جندهم كعساكر.

وكانت فى تلك الفترة القبائل الأخرى لا تعترف بأفضلية الشايقية عليهم، لذا خلق غردون نوعاً من الفجوة والجفاء بين الشايقية والقبائل الأخرى. مما أدى إلى عدم رضاء القبائل من حكومة المستعمر والشايقية معاً [٥٥].إذا يمكن القول بأن هذه الحالة قد تكون ذات وشيجة متغلغلة فى تكوين شخصية الفرد السودانى. و أثرت كثيراً حتى شكلت ورسمت ملامح العديد من الأحداث والمواقف السياسية، والاجتماعية فى التاريخ الحديث.

العنصر المتمرد :

فيما يختص بتلاقح الإثنيات العربية والإفريقية فإنه نادراً ما تكون خصال الهجين فى البشر حميدة فقد ينتج عن الهجين الزنجى العربي عنصر متمرد وقاسٍ. يزيد من فظاظته أنهم أذكى من غيرهم من العرب والزنوج. فسرعان مايبدأ الجنس الأقوى فى الاستئساد على السكان الأصليين البسطاء وكان بعض قبائل العرب أصحاب إبل

ورعاة غنم والبعض الآخر رعاة أبقار. ربما هناك الكثير من السلوك، والانفعالات كان لها أثر بالغ لدى شخصية الفرد السودانى المتمردة؛ وهى شخصية قلقة كثيرة الشك لاتعرف الاعتذار كثيرة الحماقة بإمكانها أن تخسر كل شيء مقابل أن تسجل موقفاً فى حدث عابر ويمضى ولايساوره ندم فيما فعل. الأنفة الزايدة ، وجلد الذات معلم بارز فى شخصية الرجل السودان. Over .self stem

السودان:موارد ومقومات كفيلة ببناء أمة

مقومات النهضة :

يمتاز السودان بالعديد من المقومات الكفيلة بأن تجعله دولة من دول العالم المتقدم، ولكن لسوء حظه لم يتوفق إلى نظام يتقن حسن استغلال تلك المقومات وهى تتمثل فى الموارد المتاحة التى حباها الله لهذه البلاد، ومن حسن الحظ كلما أهملت الأنظمة مورداً ،ظهر مورد آخر ليحل محل الآخر المهمل،فعندما ظهر النفط فى تسعينيات القرن الماضى أهمل السودان الزراعة ، بحجة أن مشروع الجزيرة لم يعد يفى بالحاجة الاقتصادية للبلاد ،فأهمل المشروع، واهتم الناس بالذهب الأسود من جديد بعد أن تركوا الذهب الأبيض (القطن). حينما حدث انفصال الجنوب ذهب البترول إلى جوبا، فدخلت البلاد فى أزمة اقتصادية ماحقة فى العام ٢٠١١ فى مطلع العام ٢٠١٢ ظهر مورد الذهب ، ولكن للأسف الشديد فأن الدولة تعاملت بطريقة ريعية مع كافة الموارد، سنتحدث بالتفصيل عن الدولة الريعية بعد الحديث عن مشروع الجزيرة والذهب والنفط.

مشروع الجزيرة :

خرج المستعمر فى العام ١٩٥٦ وترك الدولة السودانية وكانت قد اكتملت فيها عناصر الدولة، من نظام حكم ودستور، والمؤسسات الضرورية لاستمراريتها كدولة حديثة، حيث أن الاقتصاد في الشمال كان حديثاً بتفوق مشروع الجزيرة العملاق، والانسياب التجاري، وتوفر الخدمات الاجتماعية من التعليم والصحة والخدمة العامة[٥٦].

مشروع الجزيرة من المشروعات الكبيرة التى تركها الاستعمار ككنز للسودان، وهذه من المشروعات التى جعلت الجنوبيين ينظرون بحنق للاستعمار بحيث يرون أنه أسهم فى تطوير الشمال وترك الجنوب مغلقاءللتخلف والمرض.

بدأ مشروع الجزيرة في العام ١٩١١م، كمزرعة تجريبية لزراعة القطن في مساحة قدرها ٢٥٠ فدان (بمنطقة طيبة وكركوج) شمالي مدينة ود مدني تروى بالطلمبات (مضخات المياه). بعد نجاح التجربة بدأت المساحة في الازدياد عاماً بعد آخر حتى بلغت ٢٢ ألف فدان في عام ١٩٢٤م. توقف العمل في مشروع الجزيرة بسبب الحرب العالمية الثانية، ليعود العمل بعد انتهاء الحرب وشهدت تلك الفترة أيضا افتتاح خزان سنار وازدادت المساحة المروية حتى بلغت حوالي المليون فدان في العام ١٩٤٣م [٥٧].

مشروع الجزيرة يعد المشروع الاقتصادى الذي خرج به السودان من الاستعمار الإنجليزي وقد ظل عماد الدخل القومي في ذلك الوقت

ويعد من أهم الإنجازات التي شهدتها تلك الحقبة من الاستعمار بالإضافة إلى السكة الحديد. وبدأ العمل فيه قبل الحرب العالمية الأولى وتوقف العمل حتى ثورة ١٩٢٤ حيث تدفقت المياه في الترع والخزانات وزرعت المرحلة الأولى آنذاك بواسطة شركة إنجليزية على أساس توزيع الأرباح بين الشركة والحكومة والمزارعين[٥٨] .

جدول رقم (١) يوضح المحاصيل الزراعية التى أنتجها مشروع الجزيرة عند انطلاقة المشروع .

المحصـول	مساحة الأرض بالفدان
ذرة رفيعة	٥٥٠,٠٠٠
قمح	٥٣٠,٠٠٠
فول سوداني	١٨٨,٠٠٠
قطن	١٥٢,٠٠٠
خضروات	٥٠,٠٠٠
الذرة	٥,٠٠٠

هذا المشروع بإمكانه وحده أن يؤمن اقتصاد السودان، وذلك لما بذل فيه من جهد وتخطيط وقنوات ري إضافة إلى سعة حجمة، يحكى أن شركة أرامكو للنفط السعودية عندما طلب منها صندوق النقد الدولى ضامناً لها، لم تجد إلا مشروع الجزيرة ضامناً لتلك الشركة العملاقة آنذاك مما يدل على أن المشروع كان ذا جدوى اقتصادية ليست موضع شك.

كثير من القصص التى تحكى عن مشروع الجزيرة فى ذلك الوقت

كنا نسمعها من الأجداد والآباء،أما نحن فنذكر أنه عندما يأتي الضيف إلينا من العاصمة، يعود محملاً بالخيرات، لم نترك له شاردة ولاواردة وكلها من خيرات المشروع بدءاً بالويكة وانتهاءً بالقمح والذرة والكركدى. ولكن تمر الأيام ونستفيق على أن حواشات الآباء يستزرعها الوافدون إلى المشروع من الولايات الغربية، وهم بالتالى غالبيتهم من دولة تشاد. إذ أصبح المشروع طارداً جراء السياسيات التى اتبعها الإنقاذ فهجر الشباب (الحواشات) ليعملوا فى المهن الهامشية فى العاصمة القومية(بيع مناديل الورق) و قيادة الركشات والعربات المعروفة بالأمجاد.

على كل حال فأن الجزيرة ومشروعها تعرضا إلى تدمير ممنهج من قبل الإسلاميين، إذ عملت الإنقاذ على بيع أصول المشروع حتى أن بعضهم حاول اقتلاع قضبان السكة الحديدية لتصهر فى مصنع جياد إلا أن حديد القطارات رفض الانصهار نتيجه لصلابته وخصائصه الكيميائية فائقة المتانة والقوة.

يقول البعض أن تدمير المشروع كان القصد من ورائه أن يتم تحويله الى شمال السودان. بعد قيام سد مروى، ولكن سد مروى لم ينجح حسبما ما كان متوقعاً له.

النفط :

النفط والموارد في جنوب السودانOil and resources :

النفط في السودان يمثل مورداً هاماً للدولة، بل أسهم فى تشجيع الجنوبيين على الانفصال. كانت الحركة الشعبية التى تقاتل من أجل

تحقيق مطالب الجنوبيين السياسية والاقتصادية تنظر إلى النفط كمورد مهم وهدف من أهداف الحركة الشعبية بغية الحصول حكم ذاتى كامل وذلك منذ أن كانت شركة شيفرون الأمريكية تعمل فى تنقيب النفط فى جنوب السودان وكانت الحركة اعتدت كثيراً على مواقع الإنتاج وطردت الشركات العاملة بحجة أن النظام فى الخرطوم يستخدم هذه الأموال فى تمويل الحرب ضد الجنوبيين.

تجدر الإشارة إلى أن الموارد النفطية والمعدنية فى أفريقيا كانت ذات ارتباط وثيق بالصراعات القبلية والحروب وبالطبع كانت هدفاً مباشراً لحكام الدول الإفريقية لتمكن دولهم من اللحاق بركب الدول المتقدمة، ورغم ذلك كان النفط نقمة بدلاً من أن يكون نعمة ،وكان وقوداً للحروب بدلاً من أن يكون منطلقاً للتنمية والرفاهية.

٦ مليارات برميل فى الجنوب على الحدود :

وبانفصال الجنوب دخل السودان فى أزمة اقتصادية تصاعدت منذ العام ٢٠١١ حتى هذه اللحظة من كتابة تلك السطور، ومازال بعض الساسة يحاولون (تلتيق) وترقيع الميزانية للعام ٢٠٢٠ والتى لاتزال الدولة في مسعىً دائب لرفع الدعم عن المحروقات وذلك جراء شح العملة الأجنبية وضعف الإنتاج وارتفاع الاستيراد مقابل انكماش التصدير مما أوصل التضخم درجة لم يبلغها من قبل.

منذ تصدير النفط و إلى توقفه كانت فترة كافية لأن تجعل من البلاد قوة اقتصادية ضاربة لو كانت الدولة استفادت من تلك الايرادات وعملت على تحسين أوضاع الزراعة والاعتماد على موارد

أخرى مثل الثروة الحيوانية والثروات الغابية والمعدنية خاصة الذهب. ولكن حتى تلك الإيرادات لم تدخل الى خزينة الدولة فكانت غالبيتها أموال يتم تجنيبها وشركات ذهب دخلها يؤول إلى أفراد محسوبين على النظام. ودخلت البلاد فى حالة فساد لايعلمه مداه إلا الله وحتى الآن لا يستطيع حتى المراجع العام أن يحصى الإيرادات النفطية التى تم نهبها من قبل القائمين على أمر النفط فى السودان آنذاك.

نقمة الذهب :

ذكرنا سابقاً أن النفط كان نقمة على السودان، وبالطبع فإن الذهب الآن لم يجنِ منه السودان سوى الأزمات والأوضاع البيئية السيئة للمواطنين بسبب استخدام مادة السيانيد فى استخلاصة والصراعات مثل الصراع القبلى بين قوات الدعم السريع وقوات موسى هلال فى جبل عامر بالإضافة الى كونه العامل المحفز لدول الخليج للوقوف ضد التحول السياسى الذى يجرى فى البلاد بأمر الثورة والثوار.

أخيراً بلغ الأمر أن الذهب يهرب عبر أرحام النساء إذ ألقى القبض على عدد من النساء يحملن كميات من الذهب فى أرحامهن وبعض الرجال فى أدبارهم فى سلوك لا يصدق وكل هذا التهريب عبر مطار الخرطوم و يشارك في عمليات التهريب أشخاص كانوا نافذين خلال نظام الرئيس المخلوع عمر البشير.

سنتحدث عن علاقة الإمارات والسعودية اللتين تدعمان المجلس العسكرى وتقاتلان من أجل إفشال الثورة والإبقاء على رئيس المجلس

العسكرى ونائبه محمد حمدان دقلو وذلك لارتباطات تتعلق بالذهب والجنود فى اليمن والأراضى التى حصلت عليها المملكة السعودية لزراعة البرسيم والعلف. ويدخل فى ذلك تسلم الرئيس السابق لمبلغ ٢٥ألف دولار من ابن سلمان هدية. ويأتى دعم الإمارات لنائب رئيس المجلس السيادي كونه استطاع أن يسيطر على جبل عامر بعد معارك دامية بينه وبين ابن عمه موسى هلال فى مستريحة.

الذهب في السودان: نعمة أم نقمة؟

https://fanack.com/ar/sudan/economy/gold-in-sudan/

السياسيات الريعية وإهدار الموارد :

الريعية بالدارجى البسيط هى التعامل مع الإيرادات النفطية كنوع من الورثة، وليس مورداً خاصاً بدولة أو شعب. إذ أن الدولة تتعامل مع المورد النفطى كأنه ورثة أي تصدر النفط وتتصرف بإيراداته كورثة دون توضيح إيراداته أو أوجه صرف أمواله في الميزانية العامة. وليتها كانت ورثة شخص راشد بل إنه شخص طائش لا يملك من الرشد ما يحمله إلى استثمار تلك الأموال أو تسخيرها لتحسين مستويات معيشة الناس ورفاههم. فمعظم الحكومات التى تعاقبت على حكم السودان تعاملت مع موارده وكأنها الوارث الشرعى لتلك الموارد فمثلاً الرئيس النميرى فى آخر عهده أصبح يتصرف وكأنه مالك للسودان ،أما الصادق المهدى فهو على اعتقاد راسخ بأن السودان ملك للإمام المهدى.وجاء الرئيس البشير ليتفوق على من سبقه فى إهدار المال العام والفساد.

تحدثنا سابقاً عن ثلاثة مقومات هي مشروع الجزيرة والنفط والذهب، وقلنا إن أياً منهم كان كفيلاً بأن يجعل من السودان دولة تتمتع بثروات كفيلة بتحقيق الرفاه لشعبها. ولكن تصرف النظام القائم على أمر البلاد على ريع هذه الثروات كأنها أملاك خاصة أفضى إلى عدم استفادة البلاد من أي من تلك الموارد أو المقومات الأساسية للتنمية.

ذلك ما جعل الدولة السودانية لأكثر من ستين عاماً لا تزال تعيش الأزمات ذاتها التى ورثتها من الاستعمار فى شمالها وجنوبها، بل إن الأوضاع فى الماضى كانت أفضل مما عليه الآن حاضراً. أما بخصوص المستقبل فلا أحد يتكهن بمآلات الأمور سياسياً أو اقتصادياً أو أمنياً.

فظاهرة الدولة الريعية بالطبع عبارة عن التعاطى مع الاقتصاد سياسياً وليس اقتصادياً بمعنى أن القرارات السياسية هى التى تسيطر على ماعون الاقتصاد وهى تتدخل فيها عوامل الفساد والرشاوى والاختلاس، فهذه الظاهرة موجودة في معظم الدول الإفريقية في تعاملها لحل أزماتها،لأنها تسئ تشخيص الأزمة لذا تتطاول الأزمة وتصبح أزمات متلاحقة. فالحرب الأهلية لعبت دوراً كبيراً فى إفقار السودان ولكن الفساد يعتبر أكثر فتكاً بالاقتصاد من تداعيات الحرب. لقد تكاثفت الأسباب وتضافرت لتجعل من دولة السودان الأفقر فى المنطقة على الرغم من أنها من أغنى دول العالم من حيث الموارد الطبيعية والمعدنية و فى إفريقيا والوطن العربي، لذا فإننا فى حاجة إلى تشخيص الأزمة قبل البحث عن الحلول[٥٩].

الدولة السودانية وبعض الدول الإفريقية تعرف بمصطلح أنها دولة ريعية وهو مايعنى بأن الدولة لاتحتاج للمواطن طالما وجد نفط، وهذا ماحدث في السودان فى الفترة الماضية، فكل الازدهار الذي حدث انحصر فى التجميل القبيح للدولة كالمباني والإنشاءات وهذا جميعه يندرج فى إطار مظاهر الدولة الريعية.

الدولة السودانية المستقلة تعدى وجودها القانوني الآن أكثر من ستين عاماً؛ نظام يأتي ونظام يغادر والأزمات ما تزال ذات الأزمات التى ظهرت عشية رفع علم الاستقلال والتداعيات هي ذات التداعيات، وهذه الظاهرة تكاد تعم الدول الإفريقية. نحن فى السودان كما يشير العديد من الخبراء فشلنا حتى فى أن نشخص الأزمة، لذا تتطاول الأزمة.[٦٠]. البعض يرجعها للهوية، وآخر للصراع الآيديولوجى وآخر يراها في فشل النخب الحاكمة وإدارة الموارد ولكن يعود الأمر فى النهاية إلى أن الدولة تعاني من سوء الإدارة.

عقبات ومتاريس أعاقت بناء الدولة القومية :

انقلابات تعقبها ثورات :

هناك العديد من العوائق التى حالت، ولاتزال تحول، دون إحداث تنمية شاملة فى السودان أو تحقيق بناء الدولة القومية من ضمنها التمترس فى السلطة. إذا ما نظرنا إلى أن توفر الاستقرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى هو العامل الرئيس لتحقيق ذلك، فمنذ الاستقلال لم تشهد الدولة السودانية حالة استقرار أمنى سياسى اقتصادى سوى فترة عشرة أعوام. وتتمثل أكبر عوائق

الاستقرار والتطور في الانقلابات العسكرية. والتى لم تتح فترات زمانية كافية لممارسة الحكم للديمقراطيات التى حصلت عليها البلاد في أعقاب ثوراتها الشعبية علىالنظم العسكرية و ما يحدث اليوم كأنه نسخة مكررة لما حدث فى أول ثورة شعبية. والمتتبع للأحداث، يجد أن كافة الانقلابات العسكرية التى شهدتها البلاد تعود مبرراتها ا للظروف الاقتصادية و الأمنية و سياسية المتدهورة كما يعلن دائماً الانقلابيون. لذا لم يستطيع السودانيون أن يديروا دولتهم لعقود من الزمان. فأهدرت الدولة السودانية عمرها بعد الاستقلال ما بين الثورات الشعبية والانقلابات العسكرية.

ومن حسن الطالع أن الثورات الشعبية فى السودان لم تتوقف الى الآن إذ تحققت ثورة التاسع عشر من ديسمبر للعام ٢٠١٩ كثورة لاسابق لها فى دول العالم و استطاعت أن تقتلع أكثر الأنظمة العسكرية شراسة و دموية وفتكاً بالأحزاب والحركات المتمردة . ولكن لاتزال هذه الثورة أيضاً تواجه ذات العوائق التى تصدها بشراسة حتى لا تحقيق أهدافها ، داخلياً وإقليميًا ودولياً. سيتناول الكتاب هذه المرحلة المفصلية من عمر السودان بتفصيل أوفى.

الانقلابات العسكرية مهدداً للاستقرار:

شهدت الدولة السودانية عديداً من الانقلابات العسكرية، جميعها جاءت بعد ثورات أو حكم ديقراطى، أما الانقلابات التى تمت السيطرة عليها فلا تحصى ولا تعد وكانت غالبيتها خلال حكم الإنقاذ التى مكثت أكثر من ثلاثين عاماً فى حكم السودان بقوة البندقية،

ولاتزال الدولة مهددة باحتمالية الانقلابات حتى بعد قيام ثورة ديسمبر الظافرة.

الحقبة الأولى للحكم العسكري بدأت من العام ١٩٥٨ وحتى ١٩٦٤ وهذه الفترة شهد السودان فترة حكم العسكر الأول وهى مرحلة اتسمت بالتصعيد الحربى وقمع الحريات. واستولى فيها الفريق عبود على السلطة فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ وأعلن عن تعليق العمل بدستور السودان الموقت لعام ١٩٥٦.ومن أسوأ ماقام به عبود عمله على أسلمة وتعريب جنوب السودان مما أدى إلى ارتفاع سقف مطالبة الجنوبيين إلى المطالبة الحكم الذاتى ومن ثم تطور إلى تقرير مصير فكان الرتق الذي اتسع في ما بعد على الرتق . سياسة عبود وسعت الشقاق بين الشمال والجنوب وكان نصيب الجنوبيين فى حكومة عبود وزيراً واحداً، وهو منصب وزارة الثورة الحيوانية الوزير سانتينو دينق [٦١]. هذه المرحلة شهدت خروج عدد من الجنوبيين إلى دول الجوار ملتحقين بقيادات التمرد ،حسبما كان يدعى رسمياً، وظهور جيش الأنانيا، وتجدر الإشارة إلى أن بيان الثورة الذي نص على التمسك بأحادية العرقية والارتباط برباط الأخوة العربية والإسلامية، كان له دور فى ذلك.

وحتى وجود الوزير دينق لم يكن له أثر فى التخفيف من حالة الاحتقان الجنوبي إذ أنه كان الجنوبى الوحيد الذي ينادى بالوحدة بين الشمال والجنوب، ولولا ذلك لما كان له نصيب فى الاستوزار. وبالرغم من اتهام النخب الجنوبية السيد عبدالله خليل بتدبير الانقلاب لتبرير استخدام القوة فى حسم الحرب الأهلية

بجنوب السودان إلا أن الرئيس عبود يعتبر أول العسكريين الذين استنوا سنة الانقلابات العسكرية وكان وراء ذلك حزب الأمة القومى بقيادة عبدالله خليل وهو الحزب الذى لايزال يتباكى على سرقة الإسلاميين الديمقراطية التى جاءت بالصادق المهدى رئيساً للوزراء. [٦٢] .

من المعلوم أن التنمية أساسها الاستقرار الأمني والسياسي حتى يتيح ذلك التفكير بحرية فى الجانب الاقتصادى، ولكن كان من أبرز وأبعد القرارات أثراً للرئيس عبود هو قرار حسم التمرد عسكرياً ، مما أدى إلى دفع وتيرة الحرب وفتح شهية النضال والثورة لدى الجنوبيين خاصة عندما شهد الجنوب بدايات التنقيب عن النفط في عهد نميري وكان الجنوب هو الإقليم الذى يضم أكثر من نصف ثروات البلاد سواء الغابية أو الثروة السمكية والزراعة وتوفر المياه.

مضى عبود أكثر من ذلك فى سياسته بجنوب السودان، اذ شهدت تلك الفترة توسعاً كبيراً فى بناء الخلاوى والمدارس والتعريب وفرضت الحكومة على الجنوبيين تغيير أسمائهم إلى أسماء عربية. وتم تغيير العطلة الرسمية إلى يوم الجمعة بدلاً من يوم الأحد. ووظفت الحكومة الإداريين والموظفين لنشر اللغة العربية والإسلام ومنعت الكنائيس من العمل باعتبار أن الخطوة تجفيف لأحد محرضات التمرد التي يطلقها القساوسة الأجانب بنشر الدعاوى عن تجارة الرقيق، وكان للخطوة أهداف أخرى وهي طمس الهوية والثقافة والمسيحية في أذهان الجنوبيين، وفرض الهوية الإسلامية العربية. وكانت هذه واحدة من الأسافين التي غرزتها حكومة عبود في

طريق الوحدة بين الشمال والجنوب وظلت عائقاً أمام بناء الدولة الوطنية مما أدى بدوره إلى عدم استفادة السودان من أهم الموارد الإنسانية وهو التعدد الإثنى والثقافى كميزة من ميز التطور والتنمية فى بلدان العالم[٦٣]. لاحظت من خلال وجودى فى الولايات المتحدة الأمريكية، بأن هذا البلد يضم بداخله كل أجناس العالم. وليس أجناس الهنود الحمر و الأوربيين فقط. ومع ذلك تسير الحياة فيه دون صراعات أو تناقضات حادة.

بالعودة لتلك الفترة فقد انتهت بالتصعيد العسكرى والذى أدى بدوره إلى إحداث خسائر كبيرة فى الأرواح ، وأسهمت تلك الحرب فى تدعيم مفهوم العمل المسلح لدى الجنوبيين ومن ثم تقوية شوكة التمرد ، وشهدت بداية عمل الأنانيا كجيش شبه نظامي يقوم بأعمال عدائية مخطط لها ضد الحكومة فى الشمال.أود أن أشير هنا إلى أن حالة عدم الاستقرار الأمني الذى فرضته سياسة حكم عبود لم تفسح مجالاً لأي تنمية فى ذلك الوقت بل أحدثت أضراراً أكبر إذ توقفت المشاريع المنتجة في الجنوب مثل مصنع أنزارا للنسيج ومصنع الفاكهة في مريدي ومناشير إنتاج الأخشاب والمشاريع السياحية وأحدثت شرخاً عميقاً في السوانح التى أتيحت لتحقيق الدولة القومية مما سنتطرق إليه لاحقاً.

انقلاب داخل انقلاب عبود نفسه :

وكانت حكومة عبود قد استثنت اثنين من الانقلابيين لم تدخلهم فى قائمة المجلس الأعلى لقيادة الثورة. وهما عبدالرحيم شنان من القيادة الشمالية ومحيي الدين أحمد عبدالعال من القيادة الشرقية.

وقد غضب الاثنان من إبقائهما خارج المجلس، فتحركا فى ساعة متأخرة من صباح ١٩٥٩ من جهة الشمال الشرقى. وحاصرت قواتهما منزل اللواء عبود وأبدى الضابطان شروطهما التى رفضها المجلس العسكرى. واعتبرهما المجلس العسكري عبارة عن متمردين على الدولة. وأحبطت محاولتهما وحكم على أحدهما بالإعدام والسجن لمدة عشرين عاماً للآخر[٦٤] .

المعادلة معكوسة:

من الملاحظ أن واحدة من المعادلات المعكوسة، فى السياسة السودانية تشير الى أن، مهندس انقلاب عبود، هو رئيس الوزراء عبدالله خليل مما كان مثاراً للدهشة ودل أيضاً على أن المعادلة فى السياسة السودانية اتسمت بهذا التناقض و الدس منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى ما بعد الاستقلال[٦٥].

ومضت تلك المعادلة المعكوسة أي سلوك الدسائس حتى وقوع انقلاب الشيوعيين أيضاً على أصدقاء الأمس قادة حراك مايو، وحدث أيضاً إنقلاب يونيو على الديمقراطية الثالثة. وكان مهندسه أيضاً الترابي الذي انقلب عليه أيضاً تلاميذه فى الحركة الإسلامية وهكذا الحياة السياسية تمضى فى السودان منذ الاستقلال. وهذا الحال وكأن الدولة (مسكونة) كما يقول البعض.

كان عبد الله خليل قد ترأس الحكومة عقب انتخابات نوفمبر ١٩٥٧ فى تحالف مع حزب الشعب الديمقراطي وكونا حكومة برئاسته. ومنذ ذلك الحين أصبحت معظم الخلافات السياسية والانقلابات

العسكرية سلسلة متصلة من المكايدات والدسائس و المكايدات بين الحزبين الكبيرين الأمة والاتحادى وجهاً واحداً من وجوه الثنائيات التى أضرت بالبلاد[٦٦].

وكان عبدالله خليل يتهم خصومة الاتحاديين بتدبير انقلاب يدعمه عبدالناصر فى مصر لذا فكر فى تسليم السلطة إلى الجيش وتشير معظم الكتابات التى وقفت عليها إلى أن السودان واجه عقب الاستقلال أزمة سياسية اقتصادية طاحنة. كانت مسبباتها عوامل خارجية، وظهر التطاحن بين مصر التى تريد ضم السودان اليها، وبين بريطانيا التى تسعى الى منع ذلك وهذه أيضاً كما ذكرنا من الثنائيات التى أضرت باستقرار السودان مصر وبريطانيا وسبق ذلك الحكم التركى المصرى.[٦٧].

من الفرص الضائعة الحل السلمى في الفترة مابين ١٩٦٤ – ١٩٧٢:

فى تلك المرحلة مثل نظام عبود بأنه كان حقاً نموذجاً للاستبداد والطغيان في الشمال والجنوب لايختلف عن أضرابه من الأنظمة العسكرية. ففي الشمال، لم يحتمل النظام وجود أيّما معارضة، ومع تزايد القمع الداخليّ في الشمال، والانهيار الاقتصاديّ في كلّ السودان، وتصاعد حدّة الحرب في الجنوب، أدت تلك الظروف مجتمعة، إلى درجة عالية من السخط والغضب الشعبيّ لتندلع انتفاضة شعبية، أطاحت بحكم الجيش، وأفضت إلى تشكيل حكومة انتقالية (١٩٦٤-١٩٦٥) للإشراف على انتقال السلطة مرة أخرى إلى حكومة منتخبة وسبحان الله وكأن السيناريو يتكرر اليوم فى الدولة

السودانية نظام حكم عسكرى تطيح به ثورة شعبية فى مسرحية سياسية أشبه بالمعادة [٦٨].

ثورة أكتوبر ١٩٦٤م:

اندلعت فى تلك المرحلة ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤م وبعد أن تولت حكومة سر الختم الخليفة القومية زمام الأمور رفعت قوى جبهة الهيئات والقوى السياسية الأخرى الميثاق الوطني في ٣٠ أكتوبر ١٩٦٤م ثم ومن خلال وفاق وطني عريض أعيد دستور ١٩٦٤م الانتقالي وتم تعديل ليناسب أوضاع الثورة الشعبية. بمقتضى الدستور أجريت الانتخابات العامة والتي هى واحدة من مطلوبات الميثاق الوطني. وشاب الأمر كله حالة تصعيد بسبب استحالة إجراء الانتخابات في المديريات الجنوبية ولم تجر الانتخابات التكميلية إلا قبل شهور من نهاية عمر الجمعية التأسيسية في ١٩٦٨م[٦٩].

ولم يتحقق حلم صياغة الدستور الدائم للبلاد وليت الأمر اقتصر على ذلك؛ فقد احتدم جدل صاخب ومزلزل حول قضايا مهمة وخطيرة عن قضية عمر الجمعية التأسيسية وأوضاع وسلطات مجلس السيادة، وقضية حل الحزب الشيوعي، واحترام استقلال القضاء والنزاع بين السلطات الثلاث. وينبغي هنا استدعاء الذاكرة لتكرر المشهد بحل حزب المؤتمر الوطنى. زد على ذلك عدم الاستقرار السياسي في السقوط المتعاقب للحكومات الائتلافية الضعيفة هذا مع استمرار الأزمة الاقتصادية التي لم يتسنَّ فكاكاً عنها، فى حال مشابه لليوم، بالإضافة للحرب الطاحنة في الجنوب فلم يكن مستغرباً

أن تطيح القوات المسلحة بالوضع كله بإنقلاب هو الثاني في تاريخ السودان السياسي ومن الواضح أن الأحداث أشارت إلى أن التنمية فى تلك الفترة غدت من الاستحالة بمكان لأنها فترة شهدت حالة تباعد بين الشمال والجنوب وإهدار موارد وهروب أنماط من الحياة البرية إلى دول الجوار وتوقف عمليات إنتاج النفط وخرجت شركة شيفرون من السودان بسبب هجمات التمرد[٧٠]. هناك سؤال لم أجد له إجابة فى كافة المصادر هو ما يقال عن أن شركة شيفرون عملت على تنقيب النفط فى السودان وحددت مواقع الحفر وتولت إنشاء مشاريع لتغطية تلك الآبار حتى تعود تستثمر فى السودان حالما اعتدلت الأوضاع في السودان. الجدير بالذكر أن هذه المشروعات نما إلى السماع أن منها مطار بورتسودان والمستشفى السعودى بالفاشر!

فرص التنمية - فترة الحكم المدنى الثانى١٩٦٤-١٩٦٩:

تنحصر هذه الفترة مابين العام ١٩٦٤-١٩٦٩ وشهدت الجنوح للحل السلمى لمعالجة قضية الحرب الأهلية فى جنوب السودان و لقد كانت هذه الحرب بمثابة التحدي أمام كافة الأنظمة التى تعاقبت على حكم السودان سواء عسكرية أو ديمقراطية وذلك لأنها تحتل حيزاً سياسياً واقتصادياً، وفى تلك الفترة أقر مجلس النواب فى البرلمان أن تراعى مطالبة الجنوبيين بحكومة فيدرالية للمديريات الثلاث ومنح هذا الأمر الاعتبار الكافى بواسطة الجمعية التأسيسية. فكان من نتاج ذلك أن تلك الفترة شهدت عقد مؤتمر المائدة المستديرة كمبادرة أنجزتها الأحزاب الشمالية فى السادس عشر من مارس ١٩٦٥م وهى تعتبر الفرصة الثانية لحسم جدل الهوية وتكوين دولة قومية موحدة

وذلك بعد فرصة مؤتمر جوبا[٧١].

وكانت المحصلة النهائية لخطب قادة مؤتمر المائدة المستديرة، الذي تكون من رئيس الوزراء وقادة الأحزاب الشمالية، والمتمردين الجنوبيين هي وجوب النظر لمشكلة الجنوب بروح جديدة، وإدانة استخدام العنف والقوة، وضرورة الوصول إلى حل سياسي سلمي. وأكدت خطب زعماء الأحزاب السياسية الشمالية أن أي اتفاق يتوصل إليه بشأن العلاقات بين الجنوب والشمال يجب أن يكون في إطار وحدة السودان، كما يجب أن لا ينضوى الحل على أي بذور انفصال وأن تتحول البلاد من الحرب إلي السلام[٧٢].

ومن إيجابيات الحكومة الجديدة برئاسة سر الختم الخليفة أنهاأتت بثلاثة وزراء من النخب الجنوبية، فشغل السيد كلمنت أمبورو منصب وزير الداخلية، وهو كان بمثابة أول منصب وزاري كبير يشغله الجنوبيون، وهم من نفس القيادات الجنوبية التى شاركت فى مؤتمر جوبا.

وفى أثناء افتتاح جلسته مؤتمر المائدة المستديرة شن ممثل حزب سانو هجوماً عنيفاً على الشماليين واتهمهم بنقض العهود, وأعلن بأنه لا يوجد شيء مشترك بين البلدين خاصة فيما يتعلق بالعادات والتقاليد والهوية واللغة والدين. وأن شطري القطر قد فشلا فى تحقيق التعايش معاً بنقض وعود الحكم الفيدرالى للجنوب والمتفق عليه فى ديسمبر١٩٥٥. و أن الأوان لانفصال جنوب السودان عن شماله،لأن ادعاء الشمال للوحدة مبني على الصدفة التاريخية وأن

الوحدة مفروضة على الجنوب للهيمنة عليه.

انتهت تلك الفترة وتركت الأزمة فى جنوب السودان فى تصاعد، حيث وقعت حينها مجزرة جوبا فى يوليو١٩٦٥ التى قتل فيها نحو (٣٦٠)من الضحايا ، ومجزرة أخرى شهدتها مدينة واو و راح ضحيتها (١٠٠) شخص داخل حفل زفاف، هذه الأحداث مجتمعة ساعدت بشكل ملحوظ على انخراط عامة الجنوبيين فى صفوف حركات التمرد ما دعم صفوف الأنانيا والحركة الشعبية لاحقاً.

الحكم العسكري الثاني مايو١٩٦٩-١٩٨٥:

انحصر فى الفترة من ١٩٦٩-١٩٨٥ وهذه هى الفترة الوحيدة التى عرفت الاستقرار السياسى والأمنى فى جنوب السودان، والذي انقسمت فيه أوضاع جنوب السودان إلى مرحلتين؛ الأولى توصلت الأطراف فيها إلى اتفاقية أديس أبابا للسلام، والتى أوقفت الحرب لحوالى عشرة أعوام كاملة[٧٣].

عرف عهد مايو في تجربته الطويلة ١٩٦٩-١٩٨٥م كل أنواع وصور التشريع، عدا تلك الليبرالية فعرفت مايو بسلطة الفرد، وعرفت التشريع بالأصالة وعرفت التفويض بأنواعه والتشريع بالوكالة والتشريع بلائحة الطواريء. تدهورت الأوضاع الأمنية في الجنوب على الرغم من الحوارات التي دارت. عاد العنف وساءت الأوضاع الاقتصادية، واشتعلت شرارات الغضب الشعبي وتصاعدت حتى انتهى الأمر بثورة شعبية شاملة أسقطت فيه الجماهير حكومة الرئيس جعفر نميري.

الحكم الذاتى لجنوب السودان ١٩٧٢م :

وقع الرئيس نميري والمتمردون الجنوبيون(أنيانيا»١») اتفاق مصالحة وطنية في اليوم السابع والعشرين من فبراير ١٩٧٢م بأديس أبابا عاصمة أثيوبيا أطلق عليه اتفاقية أديس أبابا بين الحكومة والمتمردين. وتم التوقيع عليها من الطرفين بحضور الإمبراطور الإثيوبي هيلاسلاسي. من الجانب الحكومي وقع وزير الخارجية منصور خالد، بينما وقع عن حركة أنيانيا جوزيف لاقو[٧٤]. جاء محتوى اتفاقية أديس أبابا متسقاً مع تقرير لجنة الاثنى عشر التي انبثقت عن مؤتمر المائدة المستديرة. وقد قنن ما جاء بها بصدور قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية في ٣ مارس ١٩٧٢م الذي منح المديريات الجنوبية حكماً ذاتياً إقليمياً داخل إطار السودان الاشتراكي الموحد[٧٥].

ويعتبر التوصل لاتفاقية أديس أبابا ونشأة الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب نقطة تحول إيجابية في تاريخ التعامل بين الشمال والجنوب، لأن ذلك تلمس طرق معالجة القضايا الأساسية للقوميات مثل قضية الهوية والاقتصاد واللغة والقومية والدين، ولأول مرة في تاريخ المسألة الجنوبية تجد تسوية لمشكلة الحرب الأهلية في جنوب السودان. وكانت النتيجة المباشرة أن سكتت أصوات البنادق وهدأت الأحوال الأمنية. وأعلن الرئيس نميري يوم ٣ مارس عيداً للوحدة الوطنية وعطلة قومية رسمية[٧٦].أما أسباب انهيار اتفاقية أديس أبابا سيتم التطرق إليها فى الفصل القادم للمقارنة مع اتفاقية السلام الشامل.

رغم أن الجنوب بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا وحتى انهيارها التام في عام ١٩٨٣م شهد نوعاً من الاستقرار والتنمية والتعمير، إلا أن بعض الاشتباكات المسلحة وقعت في الجنوب مما يشير إلى أن روح التمرد ما زالت كامنة في النفوس، وأن الاتفاقية ما هي إلا تهدئة استمرت لمدة عشر سنوات، فعلى سبيل المثال وقع تمرد جزئي في شهر مارس عام ١٩٧٥م في الوقت الذي كان الجنوب يحتفل بأعياد الوحدة الوطنية، وفي ذلك الوقت كانت تجري عملية استبدال السلاح بين الحكومة والمتمردين في أعالي النيل، فقامت قوات الانيانيا المتواجدة في أكوبو باعالي النيل بالتمرد ورفضت تسليم السلاح القديم وجردت القوات الشمالية من سلاحها وأسرت أفرادها وقتلت قائدها الجنوبي العقيد أبيل كول[٧٧].

وبعد ذلك ظهرت على السطح حركة مسلحة أطلقت على نفسها أنيانيا٢، وفي حقيقة الأمر أن هناك بعض المشاكل والخلافات التي لم تحل بعد التوقيع على الاتفاقية مثل عملية استيعاب العناصر المتمردة في الجنوب ضمن القوات النظامية السودانية والخدمة المدنية.

كما أن هناك مشكلة إحساس بعض القبائل الجنوبية خاصة قبيلة النوير بهيمنة قبيلة الدينكا وسيطرتها على مقاليد الأمور في السلطة الإقليمية، وهذه القضية تعتبر أحد مكونات جوهر الصراع الجنوبي الجنوبي الأخير محل الدراسة، والذى سنتعرض له لاحقاً. بما أن الاتفاقية جاءت لتعطى الجنوب كقومية لها خصوصيتها الثقافية والاجتماعية، نصيبه في التنمية المتوازنة، الا أن الظرف المباشر الذى

أدى إلى انهيار اتفاقية أديس أبابا، وعودة التمرد إلى ساحات الحرب يتعلق بأمرين[٧٨]:

أولهما: قررت حكومة نميري في ١٥ يونيو ١٩٨٣م تقسيم الجنوب إلى ثلاث مديريات، مناقضة بذلك مقررات اتفاقية أديس أبابا وقانون الحكم الذاتي الإقليمي.

ثانيهما: أعلن رئيس الحكومة جعفر محمد نميري في سبتمبر ١٩٨٣م العمل بقوانين الشريعة الإسلامية، كقوانين شاملة تطبق على كل السودان. اعتبرها الجنوبيون انتهاكاً للحقوق الأساسية التي نصت عليها اتفاقية أديس أبابا وكفلها دستور السودان الدائم لسنة ١٩٧٣م[٧٩]،

وفي المرحلة الأخيرة من حكم النميرى، عاد التوتر من جديد بعد تراجعه- النميري- عن الاتفاقية . وهى نفس الفترة التى عرفت ميلاد الحركة الشعبية التى تحكم جنوب السودان الآن[٨٠]. وفى الثالث والعشرين من يوليو أعلن العقيد جون قرنق عن ميلاد الحركة الشعبية والجيش الشعبي كجناح عسكرى لها تحت قيادته.[٨١]

شراكة الإسلاميين مع نميرى :

هذه من النقاط الأساسية التى دفعت بالجنوبين للانقلاب على الاتفاق حيث أعلن قوانين سبتمبر، وذلك بعد أن اندغم الإسلاميون فى السلطة.

أصبح الإخوان المسلمون باسم جبهة الميثاق الإسلامي من محركات الحراك السياسي في الستينيات. ومن أجلى مظاهر ذلك أنه في أعقاب فوز الشيوعيين بإحدى عشرة دائرة في انتخابات ١٩٦٥ التي أعقبت

ثورة أكتوبر، انتهز الإخوان المسلمون أو جبهة الميثاق الإسلامي حادثة معزولة لشاب متهور قيل أنه أساء للبيت النبوي في ندوة سياسية عامة، جرت في معهد المعلمين العالي بأم درمان، فقامت جماعة جبهة الميثاق الإسلامي التي يقودها حسن الترابي بنسبة ذلك الطالب المتهور إلى الحزب الشيوعي، رغم أن الحزب الشيوعي تبرأ من ذلك الطالب ومما قاله، ونفى أن يكون عضوًا من أعضائه [٨٢].

استنادًا على تلك الحادثة الفردية المعزولة، حركت جماعة جبهة الميثاق الإسلامي تظاهرات صاخبة ألهبوا فيها العواطف الدينية لدى العامة. اتسعت تلك التظاهرات وشرعت تندد بالإلحاد وتنادي بحل الحزب الشيوعي السوداني، وطرد نوابه المنتخبين من البرلمان. وركب الحزبان الكبيران صاحبا أكثرية النواب في البرلمان تلك الموجة، إذ وجداها فرصة سانحة للتخلص من الشيوعيين، فجرى تعديل الدستور، وتم حل الحزب الشيوعي وطرد نوابه المنتخبين من البرلمان[٨٣].

عاد حسن الترابي والصادق المهدي إلى دائرة العمل مع نميري بناءًعلى ماتحقق من انفراج سياسي نسبي، وجد جعفر نميري أن مما يقوي من وضعه ويمكِّنه من سحب البساط من تحت أرجل غرمائه ،الذين أصبحوا شركاءجددًا له،أن يتجه إلى تبني الشعار الإسلامي، والانطلاق به إلى نهاياته القصوى. أعلن نميري تطبيق الشريعة الإسلامية في سبتمبر ١٩٨٣،وبعدعام من ذلك التاريخ نصّب نفسه إمامًا، بل ورئيسًا مدى الحياة. ولم يجد حسن الترابي وجماعته بدًا من دعم تلك الوجهة،التي هي أصلاً وجهتهم المعلنة، فقاموا بمبايعته في

حفل رسمي كبير أقيم في قرية أبي قرون شمال شرقي الخرطوم[٨٤]. ولقد أضعف انخراط الترابي وتنظيمه مع جعفر نميري من المعارضة الحزبية المؤتلفة في الجبهة الوطنية،وبدا واضحاً، منذ تلك اللحظة أن الترابي ماضٍ في وجهة وراثة نظام نميري منفردًا.

قوانين سبتمبر التي طبقت بموجبها الحدود الإسلامية تطبيقاً اتسم بالعنف والتعسف أدى لقطع الأيدي ومعظم الذين تعرضوا لذلك المصير كانوا من الجنوبيين الذين وجهت لهم تهمة السرقة في ظروف اقتصادية سيئة وفقر مدقع ومجاعة . هذه المرحلة التى انطلقت فيها المطالبات بحق تقرير مصير جنوب السودان فى أول بادرة تاريخية التي لا تزال لها آثارها المتمثلة في تلك الأصوات المطالبة بذات الحق فى جبال النوبة والنيل الأزرق ودارفور.

الديمقراطية الثالثة :

انحصرت في الفترة مابين ١٩٨٥-١٩٨٩ وهي فترة أثبتت أن كافة الأحداث السياسية والانقلابات العسكرية بالبلاد،كانت ذات علاقة بتطور الأوضاع الأمنية في جنوب السودان. وشهدت تلك الفترة خروج جماهير الشعب السودانى إلى الشارع فى أبريل من العام ١٩٨٥ في مظاهرات حاشدة نادت بإسقاط النظام وإلغاء قوانين سبتمبر والعودة للحريات،وحل الأزمة في جنوب السودان. وعرفت تلك بثورةأبريل التي أسقطت نظام الرئيس جعفر نميرى وهي شبيهة بثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ التى أسقطت النظام العسكري للجنرال عبود.

تكونت حينها لجنة من ممثلي الأحزاب السياسية والنقابات

والاتحادات التى قادت الانتفاضة، واتفقت على برنامج عمل للفترة الانتقالية وشكلت بالفعل حكومة انتقالية برئاسة، د.الجزولي دفع الله، عضو نقابة الأطباء، ضمت تلك الحكومة ثلاثة وزراء جنوبيين منهم صمويل أرو،نائب رئيس الوزراء. وهذا المرحلة تشبه إلى حد كبير المرحلة التى تعيشها البلاد هذه الأيام إذ لا زالت الحروب مشتعلة فى الأطرف- بورتسودان والجنينة- ولاتزال الحكومة تبحث عن السلام ، وكأنما كتب على السودان أن يعيش فى حالة بحث عن دائم عن السلام.

بدأت حكومة الثورة حينها الاتصال بدكتور جون قرنق عقب تشكيل الحكومة في أبريل. وكان رد جون قرنق على خطاب الحكومة قاسياً، حيث اتهم المجلس العسكرى بأنه استمرار لحكم الرئيس نميرى وهو-أي المجلس العسكري- لا يمكن أن يحقق السلام فى وقت كان يشن فيه الحرب على الجنوب.

وطالبت الحركة الشعبية حينها بتسليم السطة للمدنيين الذين قادوا الانتفاضة ضد الرئيس نميرى، وطالب الحكومة الجديدة بالالتزام بحل مشاكل السودان كافة وليس جنوب السودان فحسب. وفي تلك المرحلة ظهرت الحركة الشعبية بمفهوم ورؤية السودان الجديد. وهذه النقطة أيضاً تشبه إلى حد كبير مطالب عبد الواحد محمد نور التى اشترطها على حكومة الفترة الانتقالية والتي لا تقل عن مطالب جون قرنق، فى عملية ذات سيناريوهات متشابهة، ضف إلى ذلك تصريحات الحلو ومناوى من جوبا اللذين يتعنتان في المفاوضات الجارية الآن لتحقيق السلام.

أطاحت انتفاضةأبريل ١٩٨٥ بالرئيس نميري،وظهر الإسلاميون في حقبة الديمقراطية الثالثة بتنظيم كبير ذي قدرات مالية هائلة وآلة إعلامية ضخمة،لا يملك مثلها أي تنظيم آخر. وقد تجلت تلك النقلة في حصول الإسلاميين في انتخابات ١٩٨٦ على ٥١ مقعدًا في البرلمان، مقارنةً بثلاثة مقاعد حصلوا عليها في آخر انتخابات جرت قبل انقلاب نميري بعام واحد أي في العام ١٩٦٨.

نلخص في هذه النقطة بأن تلك هي المرحلة التي مهدت إلى انطلاقة الإسلاميين وتوسعهم كحزب استطاع أن يسيطر على قاعدة شعبية كبيرة مهدت بها لإنقلاب سيأتي التحدث عنه لاحقاً.

قبل أن نغادر هذه الحقبة التاريخية هناك ملاحظة مهمة؛ وهي أن حركات التحرر الوطنى التى ظهرت فى السودان تشير الى أن جميع مطالبها كانت تتشابه ويدلل على ذلك بأن مادفعت به حركات دارفور من خطاب يشبه الخطاب الذى بعث به دكتور جونق قرنق فى مارس ١٩٨٣ للشعب السودانى، والذي يحتوى على توضيح هوية التمرد وأهداف حركته العسكرية والسياسية والأسباب التى دعته للانضمام للتمرد، وذلك من خلال بيان عرف حينها (بالمنفستو) وعزا المنفستو أسباب تمرد الكتيبة (١٠٥) إلى أن العصيان يهدف الى تحقيق استقلال الشعب السوداني من الأنظمة الشمولية والدكتاتورية وإنهاء الفصل العنصرى الذى تمارسه تلك الحكومات التى تعاقبت على السودان بعد الاستقلال. وهو يشبه منفستو عبدالواحد الذى بعث به لقيادات الثورة كشرط للتفاوض مع النظام الجديد.

قبل ان تنقضى فترة الديمقراطية الثالثة دخلت البلاد فى أزمة اقتصادية واشتد التمرد الذى توسع حتى تخوم النيلين الأزرق و الأبيض حتى جاء انقلاب الثلاثين من يونيو ليؤكد حقيقة الدائرةالشريرة حيث لا تخرج من انقلاب البلاد حتى تدخل فى آخر. وبذلك دخل السودان إلى مرحلة جديدة من حكم عسكري يقوده الإخوان المسلمون تحت مسمى الحركة الإسلامية. هذه الفترة أعادت السودان إلى الوراء الى ماقبل الاستقلال وفرضت على من يخلفهم سنوات من العمل المضني لكى يعود السودان دولة متقبلاً دولياً واقليمياً . سنتطرق لهذه المرحلة بدقة لأنها مرحلة حساسة تجسدت فيها كافة مراحل الفشل التى مر بها السودان منذ الاستقلال. فشل استباح فيه انقلاب الإنقاذ الأرض والمال والعرض، وفقدت البلاد سيادتها فى كثير من المحافل الدولية والاقليمية، وأصبح السودان والسودانيون (على كل لسان).على كلّ تمثلت مخرجات حقبة الإنقاذ فى انفصال الجنوب و تعمق روح القبلية السالبة وانتشار المليشيات المسلحة ممثلة فى الدعم السريع.

مرحلة أسلمة الدولة وبداية الانشطار

السودان فى عهد الإنقاذ ١٩٨٩ :

هذه الحقبة التاريخية من عمر السودان، عبارة عن قصة مليئة بالحسرات والمخازى والنكبات. وتناسلت عنها مجموعة من الأحزان والأتراح عاشها الشعب السودانى طوال ٣٠ عاماً. وشهدت البلاد أسوأ حالاتها الاقتصادية وتمزقها الاجتماعى، بأكثر مما كان عليه فى

السنوات الماضية. أما سياسيًا فقد شهدت الإقصاء وتمزيق الأحزاب وظهور الحركات المسلحة، وأزمات أخرى دخلت فيها البلاد مع المجتمع الدولى والإقليمى. لدرجة بلغت أن رئيس الدولة و رمز سيادتها ظل ملاحقاً جنائياً لعقد من الزمان.

بلغ الأمر أن الرئيس السابق إن غادر حتى إلى جنوب افريقيا يصلى أنصاره ويسجدون حمداً لعودته سالماً دون أن يختطفه المجتمع الدولى ويقوده إلى المحكمة الجنائية فى قضية جرائم الإبادة التى طالت أهل دارفور. أقول إبادة جماعية لأن الرئيس المعزول عمر البشير كان قد اعترف بذلك بنفسه حينما قال (قتلنا آلاف الناس فى دارفور لأتفه الأسباب التى لاتستحق أن يذبح من أجلها خروف).

أهم إنجازات الإنقاذ تمثلت في استخراج النفط وتصديره، عبر ميناء بشائر. ولكن للأسف الشديد لم يجن الناس عبره كثير خير فى معاشهم، ولم تتم الاستفادة من إيراداته التى لم تنعكس على التنمية. ولا يسمع عنه عامة الناس ركزاً إلا في حادثات تخرج بلا وعي أو قصد إلى العلن كما في «فتح عوض الجاز البلف» حينما أمره الرئيس المعزول بإغلاق البلف فى صراعه الشهير مع الحركة الشعبية.

النفط فى عهد الإنقاذ ١٩٨٩-٢٠١١:

شهدت مرحلة استخراج النفط وتصديره استقراراً سياسياً واقتصادياً وأمنياً فى الشمال والجنوب، وهى فترة امتدت لعشر سنوات من عمر اتفاق نيفاشا وبالطبع تشبه إلى حد كبير فترة استقرار البلاد اقتصادياً وسياسياً إبان سريان اتفاقية أديس أبابا

فى حقبة مايو.الأمر الذي يجعل الحقب السياسية فى السودان تتشابه سياسياً وأمنياً واقتصادياً لدرجة تشعرك بأنها سيناريوهات متشابهة ومكررة إلى حد كبير. بالطبع فإن إيرادات النفط أسهمت فى ذلك الاستقرار. إذ أن طرفي الاتفاق كانا يعيشان حالة استقرار اقتصادي. حيث دخلت الشركات الوطنية حيز التنقيب فى عهد حكومة الرئيس عمر البشير الموسومة بالإنقاد، وعرف السودان الاستخراج الفعلى للنفط فى جنوب السودان، و حينها فتح النظام الفرصة أمام الشركات الوطنية والشركات الصينية. وذلك بحكم العلاقة بين النظام والصين وتوتر العلاقة مابين النظام والولايات المتحدة الأمريكية، والتى حالت دون مواصلة شركات شيفرون وتاليسمان الكندية للعمل بعد أن اندلعت الحرب الأهلية فى الجنوب وأوقفت نشاطات الحركة الشعبية والجيش الشعبى العدائية العمل في حقول الإنتاج. وكان السودان فى تلك الفترة ضمن الدول التى حظرتها الولايات المتحدة من خلال قانون سلام السودان بحجة دعم السودان للإرهاب وإيوائه لأسامة بن لادن، رئيس تنظيم القاعدة. وتم وضع السودان فى قائمة الدول الراعية للإرهاب والحظر الاقتصادى الذى تأثرت به البلاد كثيراً[٨٥].

رغم أن شركة شيفرون قد أوقفت نشاطها فى السودان لأسباب أمنية إلا أنها فى الواقع احتفظت بكل الأصول مُلكاً مُشتركاً بموجب الاتفاقيات الموقعة مع حكومة السودان، علماً بأن شيفرون أنفقت ٨٨٠ مليون دولار أمريكى فى حقول بانتيو بأعالى النيل. وهكذا فتح الباب أمام الحكومة الجديدة للتقدم باتجاه إحكام سيطرتها على

قطاع النفط. وقد اتفقت الحكومة آنذاك مع شركة كونكورب العالمية المسجلة خارج السودان لشراء امتياز شركة شيفرون نيابة عن الحكومة.

بدأ الإنتاج النفطى فى السودان فى حقول أبو جابرة وشارف ثم لحقه الإنتاج فى حقول عداريل وهجليج ثم حقل الفولة ومنقا. كان مجمل الإنتاج النفطى حتى يوليو١٩٩٨م من الحقوق السابقة يفوق الـ٣ ملايين برميل (٣١٨٥٦٩) أما بعد يوليو ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٢ فكان مجمل الإنتاج النفطى فى تلك الحقول تقريبا(٢٠٦٧٣١) ، أما جملة الاحتياطى النفطى فى تلك الحقول آنفة الذكر يقدر بحوالى أكثر من مائة مليار برميل[٨٦].

دخلت كل من الشركة الوطنية الصينية وبتروناس الماليزية، و اتحدت فى تجمع (كونسورتيوم) للعمل معاً فى الامتياز الذى حصلت عليه ستيت الكندية وذلك عن طريق شركة النيل الكبرى لعمليات البترول إلا أن ستيت الكندية قامت ببيع أسهمها لشركة تاليسمان الكندية، وكان الاتحاد بين هذه الشركات التالية كل حسب مشاركته كالآتى: الشركة الصينية للبترول ٤٠٪- بتروناس الماليزية ٣٠٪ تاليسمان الكندية ٢٥٪ - الشركة السودانية للبترول سودابت ٥٪.[٨٧]

في الوقت الحالي تبدو مؤسسات البترول السودانية كما يلي (الهيئة السودانية للبترول)، مقسمة بين عدد من الشركات المنتظمة في تحالفات مالية وإدارية كما موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (٣) يوضح الشركات المنتظمة في تحالفات مالية وادارية :

المربعات/ الكونسورتيوم	الشركات والنسب	تاريخ الإمتياز
١ و٢ و٤ (GNPOC)	الصينية (CNPC) ٤٠٪، بتروناس الماليزية ٣٠٪، الهندية (ONGC) ٢٥٪، سودابت ٥٪	١٩٩٦م
٣ و٧ (Petrodar)	الصينية (CNPC) ٤١٪، بتروناس الماليزية ٤٠٪ ،سينوبيك ٦٪ الثاني الإماراتية ٥٪	١٩٩٦م
A ٥ (WNPOC)	بتروناس الماليزية ٦٨,٨٧٥٪، (ONGC) الهندية ٢٤,١٢٥٪، سودابيت ٧٪	١٩٩٦م
B ٥ (WNPOC)	بتروناس الماليزية ٤١٪، لندين السويدية ٢٤,٥٪، (ONGC) الهندية ٢٣,٥٪، سودابيت ١١٪	
٦ (CNPCIS)	الصينية (CNPC) ٩٥٪، سودابيت ٥٪	١٩٩٥م، عدل ٢٠٠٢م

٨ (WNPOC)	بتروناس الماليزية ٧٧٪، سودابيت ١٥٪ ، هاي تك السودانية ٨٪	٢٠٠٣م
٩ (Sudakpa)	ظافر الباكستانية ٨٥٪، سودابيت ١٥٪	٢٠٠٣م
C (APCO)	كليفدن السويسرية ٣٧٪، هاي تك السودانية ٢٨٪، سودابيت ١٧٪	-
	ولاية الخرطوم ١٠٪، هجليج السودانية ٨٪	٢٠٠٣م

وفى العام ١٩٩٨ بدأ تنفيذ العمل فى خط الأنابيب الذى يبدأ من هجليج بأعالى النيل إلى ميناء بشائر على البحر الأحمر، وقد اكتمل العمل فيه في نيايـر ١٩٩٩، وقد صحبت الخط مستودعات بسعة مليونين ونصف المليون برميل. وقد دشنت أول باخرة تحمل ٦٠٠ ألف برميل من خام النفط فى ٣٠ أغسطس ١٩٩٩اشترتها شركة شل العالمية. وتجدر الإشارة الى أن الشركات الأجنبية العاملة فى مجال النفط السودانى، قد تعرضت لانتقادات وضغوط أمريكية كبيرة، مما أدى إلى انسحاب بعضها من العمل مثل: شركة تاليسمان الكندية..

بدأ السودان أولى خطوات تصنيع نفطه عام ١٩٩٢ حيث تمكن من إنشاء مصفاة صغيرة فى أبوجابرة بطاقة ٢ ألفي برميل فى اليوم،

وهى مملوكة للمؤسسة السودانية للنفط، تبلغ السعة التكريرية الكلية للنفط بالسودان حوالى ٩٣ ألف برميل من الخام يومياً على المصافى الآتية: مصفاة بورتسودان، ومصفاة الخرطوم، ومصفاة الأبيض ومصفاة أبوجابرة ومصفاة الشجرة[٨٨].

شراكة ومشاكسة :

يتناول هذا الجزء من الكتاب القوتين الرئيسيتين اللتين تسيدتا البلاد وتمثلتا فى الجبهة القومية الإسلامية التي سيطرت على البلاد في العام ١٩٨٩ والحركة الشعبية لتحرير السودان التي حاربت النظام بتحالف مع المعارضة الشمالية (التجمع الوطني الديمقراطى) ولكن كان أثر ذلك على الجنوب ماحقاً فقد اتسعت رقعة الحرب والدمار وتشرد لذلك المزيد من السكان، خاصة بعد محاولة الحكومة توظيف عائدات البترول مما قاد المجتمع الدولى للضغط على القوتين وحملهما إلى توقيع اتفاقية شراكة سياسية عرفت باتفاقية السلام التى وقعت بنيروبي العام ٢٠٠٥، والتى كان مقرراً لها أن تمنح الوحدة رسوخاً وعمقاً وبعدها يستفتى أهل الجنوب لتقرير مصيرهم في نهاية الفترة الانتقالية ،ومع ذلك فقد حكمت الحركة الشعبية منذ العام ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١١، إذ آل لها حكم الجنوب خلال تلك الفترة.

كانت تلك أيضاً من الفرص التى أتيحت لتحقيق الوحدة الوطنية بين الشمال والجنوب ولكن أضاعها الشريكان بسبب التشاكس ما كاد أيضاً أن ينقل الحرب إلى العاصمة

القومية، ولا ننسى أن أحداث مقتل قرنق كانت نقطة فارقة فى علاقات الشمال والجنوب، وهي بالطبع أبرزت الوجه الحقيقى

للحقد التاريخى المتراكم جراء الأزمات السياسية فى بلادنا. تراجعت الشراكة بين الطرفين إلى أدنى مستوياتها إذ خرج الأمين العام للحركة الشعبية، باقان أموم، والأمين العام للحركة الشعبية قطاع الشمال، ياسر عرمان، و شاركا فى مظاهرة أمام البرلمان احتجاجًا على سن قوانين تتعارض مع اتفاقية نيفاشا، فلم تتردد الشرطة في اعتقالهم وإيداعهم حراسة القسم الشمالي بأمدرمان . وكانت تلك اللحظة تاريخية فى السياسية السودانية إذ لم يتوقع أن يودع أحد أطراف الشراكة الجارية قيادات مرموقة للشريك الآخر فى حراساته . وكانت لحظة فارقة فى عمر اتفاق نيفاشا إذ اتخذت الاتفاقية منحىً آخر، وأرتفعت الأصوات المنادية بالانفصال، الذى بات وقوعه مسألة وقت فقط، وأن الحديث عن الوحدة الجاذبة من أجل الاستهلاك السياسي والتسويف لاغير(ونسة حبوبات) .

دور النفط فى مفاوضات السلام ٢٠٠٤ :

عندما أصبح إنتاج النفط السوداني وتصديره أمراً واقعاً، وبعد أن بدأ الإنتاج والتصدير بالفعل، نظرت واشنطن الى إنتاج النفط السودانى باعتباره العامل الأساسي الذى سوف يلعب الدور الحاسم فى ترجيح توازن القوى فى الحرب الدائرة بين الحكومة وحركة التمرد فى جنوب السودان. ومن هنا ظهرت السياسية الأمريكية الرامية إلى الإسراع لإيجاد تسوية للحرب الأهلية على أساس قيام دولة واحدة بنظامين مما يسمح للولايات المتحدة بالعودة للاستثمار فى النفط السودانى على أسس وقواعد جديدة، خاصة وأن واشنطن تعلم أنه مع توافر التمويل والتكنولوجيا لدى الشركات الأمريكية فإنه يمكن أن تحصل على الحصة الأكبر من النفط السودانى الموعودة. وقد

تبنت واشنطن هذه السياسة وعينت المستشارين والخبراء لحكومة الجنوب التى خاضت المفاوضات بنجاح مع الحكومة فى الخرطوم فى كل من كارن، وميشاكوس، وناكورو، وأخيراً نيفاشا التى شهدت اتفاق السلام الشامل فى عام ٢٠٠٥.

استغرق الجزء الخاص بتقاسم عائدات النفط وقتاً طويلاً فى مفاوضات نيفاشا، وكاد يعصف بالاتفاق أكثر من مرة لولا الضغوط التي مورست من قبل المجتمع الدولي على الطرفين. ففي الوقت الذي كانت الحكومة السودانية ترى أن النفط ثروة قومية لكل سوداني، كان قادة الحركة الشعبية يرون أن هذا النفط ملك للجنوبيين لأن معظمه يستخرج من أراضي الإقليم الجنوبى، ولأن الجنوب جرد منذ الاستقلال من حقه فى التنمية، وفي نهاية المطاف تم الاتفاق على أن يتم تخصيص نصف العائدات النفطية المستخرجة الإقليم الجنوبى طبقاً للحدود الإدارية التى كانت قائمة عند الاستقلال فى الأول من يناير ١٩٥٦ [٨٩].

قضية النفط تعزز الرغبة فى الانفصال:

دراسة هذا المنتج وأثره فى انفصال جنوب السودان ، يلقي أضواءً كاشفة على مستقبل دارفور حيث أن ما يجري تداوله الآن من نداءات حول الثروة ربما يعيد نفس السيناريو فى هذا الإقليم الذى يتشوق أهله للانفصال.

كان البترول قبل انفصال الجنوب يمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد السودانى، وكان الإنتاج يبلغ نحو ٥٠٠ ألف برميل يومياً، بعوائد تقدر بحوالى ٤ مليارات دولار وباستثمارات تبلغ أكثر من ٩مليارات، ويتركز أغلب الاحتياطى المقدر بحوالى ٦ مليارات برميل

فى الجنوب على الحدود، وبانفصال الجنوب فإن البترول تحول من قوة دافعة للتنمية إلى آلة للصراع تهدد الدولة الوليدة باندلاع حرب جديدة مع الشمال[٩٠].

كان الجنوب فى تلك المرحلة يمر بصراعات كبيرة مع شريكه فى الحكم المؤتمر الوطنى وشهدت تلك المرحلة نزاعات حول نسبة توزيع إيرادات النفط كادت تشعل الحرب من جديد ومن داخل الخرطوم هذه المرة ولكن أفلحت بعض المحاولات فى نزع فتيل الأزمة، ومن تلك اللحظة عملت الحركة الشعبية بقوة وتركيز على حق تقرير المصير والذي قاد بدوره الجنوب إلى الانفصال مستنداً على امتلاكه لنسبة ٨٠٪ من احتياطى النفط السودانى، ويمثل اعتماد الجنوب على الخرطوم فى تصدير نفطه عاملاً آخر فى النزاع، الذى كان يراهن عليه حزب المؤتمر الوطنى الشريك فى الحكم ولذا كانت العلاقة بين طرفى اتفاق نيفاشا تقوم على الدسائس والتآمر. حيث بدأ كل طرف يدعم المعارضة للطرف الآخر حتى انتهاء الفترة الانتقالية، وأعلن الجنوب استقلاله عن شمال السودان واتفقت حينها الأطراف على نسبة تصدير والتى أيضاً راجت حولها شبهات فساد وتشاكسات بين الشريكين[٩١]

اتفاقية السلام الشامل ٢٠٠٥: فرصة النهوض المهدرة :

شهد المجتمع السودانى خلال الأعوام ١٩٨٩-٢٠٠٥ متغيرات عميقة وحراكاً اجتماعياً بسبب الحروب والمجاعات، وشهدت البلاد تدهوراً فى الإنتاج الزراعي والحيواني، ومرت مياه سياسية وأمنية كثيرة تحت الجسر حتى أصبح السودان أمام واقع جديد عرف بتوقيع اتفاقية السلام الشامل[٩٢].

وبتوقيع هذه الاتفاقية في التاسع من يناير ٢٠٠٥ دخلت البلاد مرحلة جديدة من عمرها السياسي والاقتصادي، وكانت تلك الفترة مشحونة بصراع داخلى وخارجى، حيث دخل النفط كواحد من أهم عوامل الصراع، اذ جعل النفط المفاوضات محتشدة بالمطالب والمطالبات المضادة ودعاوى تقاسم السلطة والثروة أكثر من كونها مفاوضات مجراها الأساسي نهو واحدة من أطول الحروب فى إفريقيا. وطغى النفط والمصالح الاقتصادية على العوامل القومية والمتعلقة بالوحدة وتنمية البلاد،بل جعل الحركة الشعبية تراهن على النفط كواحد من أهم العوامل الاقتصادية التى شجعتها على اختيار انفصال جنوب السودان و ممارسة حقها فى تقرير المصير.

عقب توصل الطرفين إلى اتفاق مبدئى حول بند السلطة والثروة، تسلمت الحركة الشعبية في ضوء ذلك مبالغ مالية ضخمة من قسمة النفط، وحينها ظهرت الخلافات بين شركاء الأمس، وبدأت الحركة تتهم بعض منسوبيها باختلاس الأموال، حيث حول بعض قيادات الحركة مبالغ مالية لمشروعات لاعلاقة لها بالسلام والتنمية فى جنوب السودان، ومنذ تلك الفترة ظهرت الخلافات داخل الحركة الشعبية التى تطورت بعد انفصال جنوب السودان. و هذه النقطة سيتم تناولها فى فصل منفصل سيأتى لاحقاً[٩٣].

تقاسم حزبا الحركة الشعبية الحاكمة للجنوب والمؤتمر الوطنى الحاكم للشمال الثروة والسلطة، وبدلاً من أن تنعكس هذه الأموال على تنمية البلدين وتحقيق رفاهية الشعبين دخل جنوب السودان فى أزمة جديدة حيث تحول الصراع إلى خلافات بين شركاء الأمس تطور

إلى حرب جديدة كان مسرحها جنوب السودان، وشهد السودان الشمالى انهياراً اقتصادياً ترتبت عليه مظاهرات ومسيرات غاضبة احتجاجاً على تردى الوضع المعيشي والاقتصادى.[٩٤]

بعد أن توصل الطرفان الى توقيع اتفاق سلام نيفاشا، دخلت المفاوضات فى مرحلة معقدة كادت أن تعصف بالبلاد، والدخول فى حرب جديدة تنطلق من داخل العاصمة الخرطوم. ولولا الضغوط التى مارسها المجتمع الدولى من خلال قانون سلام السودان القاضى بتوقيع عقوبات على الطرفين حال فشلت المفاوضات، ما كان للسلام أن يتحقق.

ولكن البعض يرى أن تلك التدخلات أثرت سلباً على الاتفاقية، حيث جاءت هشة بفعل تلك الضغوط ولم تكن هناك هناك رغبة حقيقية فى السلام من قبل الطرفين لذا كانت الفترة الانتقالية مليئة بالاختلافات حول تطبيق بنود الاتفاقية [٩٥].

نخلص من تلك المرحلة إلى أن الإسلام السياسى الذى اتبعته حكومة الإنقاذ بغرض تنمية البلاد من خلاله كان سبيلاً إلى سياسة عرفت أخيراً بسياسة التمكين، وذلك من خلال تحقيق مشروع حضارى خطط لأن يتمدد فى كافة مصالح الدولة، وسيطر بالفعل على مفاصلها السياسية والاقتصادية والأمنية بل بدأ يتمدد إلى دول القرن الإفريقى وغرب أفريقيا.

ولكن من نتائج هذا المشروع أن أصبحت الدولة تعانى من سياسة التمكين التى أوكلت إدارة البلاد إلى أشخاص غير مؤهلين، وبدأ المشروع الحضارى يتخبط بالانشقاقات الحزبية، صورة مصغرة

للانشقاقات التى طالت الأحزاب الطائفة عقب الاستقلال، مما انعكس سلباً على انهيار الخدمة المدنية، وتعطل عجلة الإنتاج الذى أوشك أن يكون انهياراً اقتصادياً. بالإضافة إلى أن سياسة التمكين كان لها علاقة مباشرة بفرضها لقوانين إسلامية، والتى قادت البلاد إلى انفصال جنوب السودان فى ٢٠١١ [٩٦].

أخيراً هناك الكثير من الفرص الضائعة فى تحقيق السلام، التى شهدتها البلاد عقب الاستقلال والتى تتمثل فى اتفاقية أديس أبابا ،ومؤتمر المائدة المستديرة، ولجنة الاثنى عشر وكوكادام ومبادرة سلام السودان، وأخيراً اتفاقية نيفاشا التى حققت السلام ولكنها أفضت إلى انفصال البلاد، ولم تحافظ جميعها على النسيج الاجتماعى لبلد موحد أو علاقات حسن الجوار لبلدين كأسوأ الفروض.

جون قرنق الرؤى الممكنة للتنمية :

كان دكتور قرنق قد أعلن فى احتفالات الجيش الشعبى، قبل اتفاق السلام الشامل، أن الحركة الشعبية ستعمل على مجموعة مسالك، واهما مسلك السلام عن طريق التنمية، بحيث تبني اقتصاداً تحررياً ناجحاً من خلال تحسين البنى المدنية لحكم جيد، وتشجيع المجتمع المدنى وتخويله، وبخلق البيئة الضرورية للوصول إلى السلام والاستقرار فى الريف. أما المسلك الثانى: لا بدَّ أن يمكن شعب الجنوب من إنتاج طعام كافٍ لأنفسهم بالإضافة الى المحاصيل النقدية، مما يمكنهم من توليد أرباح لأنفسهم وأسرهم. المحراث المجرور بالثور سيكون بصفة خاصة عموداً أساسياً للسلام عن طريق التنمية، وعلى كل وحدات الجيش الشعبى والسلطات المدنية

أن تأخذ هذا بجدية. ثالثاً: فى محتوى السلام عن طريق التنمية، على السودان الجديد أن يرى جنيه السودان الجديد يحرز مكانة متقدمة بين عملات العالم.

وستستمر الحركة فى بناء سلطة مدنية للسودان الجديد فى كافة المناطق بالجنوب، بوصفها الجهاز التنفيذى للمجتمع المدنى المسئولة عن تنفيذ سياسات الحركة الشعبية والسودان الجديد. ستتطور هذه لتصبح حكومة للسودان الجديد كلما أقتنينا سيادة أكثر.

وستستمر الحركة الشعبية على الصعيد الدولى، فى قطف ثمار علاقات الصداقة مع كافة دول المنطقة ومع المجتمع الدولى عموماً. ستستمر الحركة وتسعى للحصول على المساعدات الإنسانية الإغاثية، فى الوقت الذى تفعل كل ما هو ضرورى لإنجاز الكفاية الذاتية فى المواد الغذائية فى السودان الجديد، كما تسعى الى المساعدات التنموية والوصول الى الأسواق الإقليمية والدولية. سنستمر فى التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى فى مجالات حقوق الإنسان، والإغاثة والمجالات الأخرى ذات الفائدة للشعب السودانى[٩٧].

كيف حكمت الإنقاذ السودان :

لا أجدني في حاجة إلى تصويب مزيد من الحديث عن فترة حكم الإنقاذ سياسياً، لأن هذا الجيل الذى قاد الثورة العظيمة كان حاضراً وتربى فى كنفها. ولكن بقدر ما يتاح نذكر بعض الملامح بغرض التوثيق، لأن الأجيال القادمة يجب أن تعرف أن هناك إسلاميين سطوا على السلطة بليل بغرض فرض مشروع حضارى كبير زعموا

أنه الأمثل للحكم وبديلاً للدولة العثمانية فى الوطن العربي. ولكن اتضح فى نهاية الأمر أن عصبة حاولت استغلال الدين بغرض التمكن من الدولة مورداً وسياسة.

بدأت الإنقاذ حركة دينية بشعارات يغلب عليها الطابع الجهادى، وخاصة عندما أشعلت الحرب فى جنوب السودان تحت شعارات الشهادة التى بلغت حد أن أقاموا ما أطلق عليه أعراس الشهداء ولكن بعض هؤلاء الشهداء عاد مرة أخرى إلى الحياة رغم شهادات رفاقهم بأن رفياتهم فاحت منها روائح المسك عند دفنهم.

سبق أن كتب الكاتب الصحفى إسحق أحمد فضل الله أن غزالة جاءت للمجاهدين الذين كانوا جوعى وطلبت ذبحها ليقتات منها المجاهدون، وروايات كثيرة توضح كرامات المجاهدين فى جنوب السودان وغيرها من تكبير الشجر وما إلى ذلك.

الدين كان مطية لتحقيق أهداف الإنقاذ التى انقسمت على نفسها وخرج عنها عراب الجهاد الذى أفتى بعدم شهادة من مات فى الجنوب. بدأت الإنقاذ بأكذوبة اذهب إلى القصر رئيساً وسأذهب إلى السجن حبيساً، وانتهت بكثير من الأكاذيب على الشعب السودانى، أذكر أن الشيخ حسن الترابى سبق وأن قال إن الرئيس البشير هدية السماء الى الشعب السودانى، وصار بعد المفاصلة يتهكم عليه بعبارات على شاكلة الطاغوت وبعبارات هازئه من العسكريين. هناك العديد من الروايات حول إيمانيات وكرامات هؤلاء الإسلاميين. ولكن كان لهم كرامات أخرى تتمثل فى قتل الناس وتعذيب وتجويع وتشريد

و فصل تعسفى ضاق بها المجتمع السودانى. سجلاتهم حافلة بملايين من المهاجرين الشباب، وملايين النازحين وملايين اللاجئين. لم يكن لهم (صليح) إلا من له مصلحة فى حكمهم. أذكر أمرين مهمين أنهم ابتدروا ثورتهم بإعدام شاب بحجة تجارة العملة ، وانتهت ثورتهم بتجارتهم جميعهم بالعملة بمن فى ذلك الرئيس الذى عثر فى داره على مكتنزات من العملة. بدأت حياتهم أيضاً بدق مسمار فى رأس طبيب وانتهت ثورتهم بإدخال خازوق فى دبر معلم.

هذا عندما يريد الله أن يكتب النهايات للظالم بالطبع تكون نهايات للذكرى والتاريخ. ومايؤرق فكرى سؤال واحد كيف للحركة الإسلامية ان تعود مقبولة في يوم ما للشعب السودانى؟ وماهى الطرق التى يجب أن تتبعها لكى تعود مقبولة كحركة إسلامية سياسية؟ على الباحثين من بعدي أن يفردوا لهذا الاستفهام مساحة من بحثهم، أما أنا فقد استعصى علي حتى التفكير فى ذلك.

تسريبات العربية وفضائح الإسلاميين :

تفيد تسريبات نشرتها قناة العربية السعودية فى فلم وثائقى تحت مسمى الأسرار الكبرى، تحدث فيها كل من الرئيس المعزول عمر البشير واعترف بأن كل مفاصل الدولة يتحكم فيها الإسلاميون ، وقال إنهم فصلوا تحت مسمى الصالح العام ٦٠٠ ألف موظف وتم تعيين إسلاميين مكانهم ، واعترف أيضاً بأن خيار الضباط تم استقطابهم من قبل حزب البعث فى محاولة انقلابية، قال إنهم رصدوهم بدقة حتى جاء رمضان ودفنوهم. هؤلاء الضابط تم إعدامهم فى عام

١٩٩٠ ولم يخطر حتى أهلهم بمكان دفنهم،اعترف بهم البشير فى هذه التسجيلات، أما اعترافات على عثمان فسنفرد لها مساحة خاصة لأنه الرجل الاخطر فى التنظيم. اعترف التنظيم بدعمه للحركات الإسلامية فى البلدان العربية وتصدير المشروع الحضارى إلى دول الجوار.

تحدثوا عن قتلهم للناس وحرمانهم،وعن خداعهم باستخدام القانون،عندما قدموا أبرز ماقاله الإسلاميون بأنهم جاؤوا من أجل معالجة التدهور الاقتصادى حيث كان الدولار يعادل ٤ جنيهات، وعندما سقطوا كان يعادل ٧٥جنيهاً. أقر الرئيس بأن جماعة الإخوان هي الحاكمة المتحكمة وأن المؤتمر الوطنى هو ظل للحركة الإسلامية، وأن الدولة يتحكم فى مفاصلها الإخوان. واعترفوا بأنهم صنعوا القوانين وخرجوا عليها. وبذلك القانون استطاعوا أن يجعلوا يعينوا مديري كل الجامعات والمؤسسات المالية والاقتصادية من الموالين.

إعدام كل من مجدى محجوب وجرجس بسبب العملة كان أبرز الإعدامات التى هزت البلاد فى ذلك الوقت. هناك العديد من الأسرار التي لم تخرج حتى الآن للعلن وهى ممارسات لم يكشف عنها بعد. هناك العديد من المفقودين من الناشطين والسياسيين لم يتم العثور عليهم حتى الآن. وسبق أن عثر إبان الثورة على أحد الناشطين فى سجن بدارفور تحت الأرض وكان من المفقودين لأكثر من خمسة أعوام.

على عثمان كبانية الحركة الإسلامية :

على عثمان هو الرجل الثانى فى الحركة الإسلامية بعد شيخه الذى تتلمذ عليه، د.حسن الترابى ، تفوق عليه إذ استطاع أن يقصيه عن الحكم من خلال مذكرة العشرة فى التاسع من رمضان عام ١٩٩٩ بعد عشرة أعوام من انقلاب الجبهة الإسلامية. كان يعرف بالكبانية التى تربط بين العسكر والحركة الإسلامية، تولى عدداً من المناصب فى فترة الثلاثين عاماً الماضية، منها التخطيط العمراني والاجتماعي ، وهو مؤسس ورئيس كل الأجهزة التى أنشئت لحماية الإنقاذ مثل كتائب الظل والدفاع الشعبى والأمن الشعبى والجهاز العسكري، وكتائب الطلاب الجهادية.

قام بفصل ٣٥٠ ألف موظف من الخدمة المدنية بغرض التمكين،وفصل ألفاً من ضباط الشرطة والجيش للسيطرة على القوات النظامية. وهو المسؤول الأول عن الخصخصة، عمل على بيع العديد من المشروعات بأموال زهيدة لأصحاب الحظوة. مهندس حرب الإبادة فى دارفور، وهو من أطلق سراح موسى هلال من السجن فى عام ٢٠٠٣ وقدم له المال والسلاح وأطلق يده للقضاء على الحركات المسلحة تحت مسمى حرس الحدود. فتح الباب واسعاً لعدد من المنظمات والتنظيمات الإسلامية ومعسكرات التدريب على رأسها بن لادن والظواهرى. شارك ونفذ عملية اغتيال حسنى مبارك فى أديس أبابا، والتى على أثرها واجه السودان حصاراً دولياً لايزال يبحث سبل الخروج منه، ألا وهو إزالة اسم السودان فى قائمة الدول الراعية للإرهاب.

عمل على تصفية خمسة عشر من الأشخاص الذين شاركوا فى تنفيذ عملية حسنى مبارك وذلك لمحو آثار الجريمة. أشرف على عمليات تفجير سفارتى أمريكا في دار السلام ونيروبى. تنازل عن جنوب السودان فى نيفاشا. صاحب مقولة (shoot to kill) بعد احتلال هجليج لكل من يعبر الحدود للتجارة فى عبارة اطلقها فى مخاطبته حشوداً بمدينة المناقل عام ٢٠١٣.

ابتدع التجنيد لكل الموظفين، وابتدع مال التسيير، مكن دانفوديو من المال العام، وتأسيس شركات أمنية للتمكين من المال العام، وتقدر بحوالى حوالى ١٢٠ شركة.

باع الخطوط الجوية السودانية لشركة عارف التى لم تسدد حتى الأموال الزهيدة التى حصلت بموجبها عليها لحكومة السودان. بل باع خط هيثرو وباع النقل النهري إلى شركة عارف، و باع نصف شركة هجليج أيضاً إلى عارف.

على عثمان المتهم الأول بالتخطيط لكل جرائم الإنقاذ.ولكن الأنكى من ذلك أن على عثمان كان وراء تدمير مشروع الجزيرة المشروع الذى لايزال السودان يدفع ثمن خروجه من الخدمة. من اعترافات على عثمان في الفيلم الوثائقي أنه لن يتردد إذا ما أتيحت له فرصة أن يعيد انقلاب الإنقاذ من جديد. علاوة على اعترافه الذى أقر فيه بأنهم من أجل التمكين عملوا على سن قوانين وتم خرقها من أجل ضمان تعيين أنصار النظام فى المواقع الحساسة فى الجامعات والبنوك مؤسسات الدولة.

على كل فإن الإسلاميين لم يتركوا مؤسسة فى السودان لم يبيعوها، بما فى ذلك الأراضى والجزر، ولما توقف البيع كما يقول الظرفاء لجأوا لبيع أسرار حكم الكيزان في السودان، علي عثمان يعترف على حد قوله(نحن في يوم واحد أعدمنا ٢٨ ضابطاً في رمضان كيف نترك ناس غازي وقوش) بالإضافة إلى قرار تصفيةغازي صلاح الدين وقوش وحسن رزق،وود إبراهيم. علي عثمان يفجرها داوية ويعترف بأن المؤتمر الوطني عبر أموال الدولة كان يصرف على قناة طيبة بنسبة ٩٠٪ وهي قناتنا واسألوا من الذي ذهب لعبدالحي.

أما الرئيس المعزول فقد رصد له قوله (كل أموال الحكومة سخرت للمؤتمر الوطني والحركة الإسلامية ومافي داعي للحديث عن تقصير في تمويل أنشطة الحركة والحزب. أما أنس عمر والي جنوب درافور قبل سقوط البشير، قال (يجب توجيه كل ولاة الولايات بالصرف على كل أنشطة وفعاليات الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني).

الموت بالطائرات :

التصفيات عبر الطائرات في السودان أصبحت لدى الإسلاميين ثقافة بديلة للاغتيالات المباشرة وهى بالطبع تخفي الآثار تحت أعذار عطل فني أصاب الطائرة ،أو أن الأجواء كانت ضبابية. هناك حوالى ثلاثين طائرة تحطمت خلال عهد الإنقاذ أي بمقدار طائرة كل عام إذا ما نظرنا لعمر الإنقاذ. هذه الحوادث راح ضحيتها شخصيات بارزة كانوا ذوي تأثير على مجريات الأحداث مثل الزبير محمد صالح ، والعقيد شمس الدين، ودكتور جون قرنق. ومازال الغموض يكتنف

مصير عشرات الطائرات منذ ثلاثة عقود خلت،والتى آخرها كانت طائرة وزير العدل بمطار الجنينة عقب أحداث معسكر (كرنق). فى نهاية ديسمبر٢٠١٩

وهذه قائمة بـ٣١ طائرة بالتمام والكمال سقطت أو أسقطت بفعل ما :

١- فبراير ١٩٩٨م سقوط طائرة في الناصر ووفاة الفريق الزبيرمحمد صالح وآخرين.

٢- يونيو ١٩٩٩ عطل فني يؤدي لتحطم طائرةعسكرية في كسلاومقتل ٥٠ شخصاً.

٣- ابريل ٢٠٠٢م وفاة العقيد إبراهيم شمس الدين وآخرين إثرتحطم طائرة عسكرية في عداريل.

٤- يوليو ٢٠٠٢م تحطم طائرة بمطار بورتسودان ..... الضحايا ١١٥ شخصاًوالناجي الوحيد طفل صغير.

٥- نوفمبر ٢٠٠٣م وفاة ١٣ شخصاً إثر إنفجار أنتينوف كانت تستعد للهبوط في مطار واو .

٦- فبراير ٢٠٠٥م وفاة ١٩ عسكرياًفي تحطم طائرة قرب نيالا .

٧- يوليو ٢٠٠٥م وفاة دكتور جون قرنق إثر تحطم مروحية رئاسية أوغندية اصطدمت بجبال إماتونج.

٨- فبراير ٢٠٠٦م تحطم طائرة عسكرية في مطار أويل يودي بحياة ٢٠ شخصًا.

٩- نوفمبر ٢٠٠٧م وفاة جنديين جرّاء احتراق انتينوف عقب إقلاعها من مطار الخرطوم .

١٠- مايو ٢٠٠٨ م تحطم طائرة شهداء واراب وكان على متنها ٢١ راكبًا بينهم وزير الدفاع في حكومة جنوب السودان دومينيك ديم.

١١- يونيو ٢٠٠٨م وفاة ٣٠ راكباً ونجاة ١٦٠ في احتراق إيرباص تابعة لسودانير بمطار الخرطوم.

١٢- أكتوبر ٢٠٠٩م تحطم طائرة شحن سودانية بالقرب من مطار الشارقة بالإمارات ووفاة ستة أشخاص وكامل طاقمها .

١٣- مارس ٢٠١٠م سقوط مروحية عسكرية تتبع للجيش في جنوب دارفور ولاخسائر في الأرواح.

١٤- ديسمبر ٢٠١٠م وفاة امرأة ونجاة بقية ركاب طائرة مدنية تحطمت في زالنجي .

١٥- ديسمبر ٢٠١١ تحطم طائرة عسكرية بمطار الابيض ووفاة ستة من أفراد طاقمها .

١٦- فبراير ٢٠١٢م وفاة ثلاث مسؤولين في تحطم مروحية بالفاو ونجاة وزير الزراعة عبدالحليم المتعافي وعدد من مرافقيه.

١٧- يوليو ٢٠١٢م تحطم مروحية عسكرية غرب الفاشر ووفاة سبعة عسكريين كانوا على متنها .

١٨- أغسطس ٢٠١٢م تحطم طائرة بتلودي يودي بحياة ٣٢ شخصاً بينهم ثلاثة وزراء وعدد من الضباط أثناء توجههم لأداء صلاة عيد

الفطر المبارك.

١٩- أكتوبر ٢٠١٢م وفاة ١٢ عسكرياًمن ضباط الجيش في تحطم طائرة أنتينوف عسكرية غرب أم درمان.

٢٠- يونيو ٢٠١٣م تحطم مروحية عسكرية في ابوكرشولا نتيجة مشاكل تقنية.

٢١- يونيو ٢٠١٣م تحطم مروحية عسكرية في الدمازين نتيجة اصطدامها ببرج كهربائي ووفاة طاقمهاالمكون من طيارين .

٢٢- مارس ٢٠١٥م احتراق مروحية بمطار الخرطوم بعد دقائق من ترجل نائب الرئيس حسبومحمد عبدالرحمن.

٢٣- مارس ٢٠١٥ نجاة الأمين السياسي لحزب المؤتمر الوطني حامد ممتاز ومرافقيه من الإعلاميين من حادث طائرة شرق القضارف.

٢٤- أبريل ٢٠١٦م تحطم انتونوف أثناء هبوطها بمطار الأبيض ووفاة أفراد طاقمها الخمسة .

٢٥- يونيو ٢٠١٧م وفاة أربعة أشخاص جراء تحطم مروحية عسكرية تحطمت بعد إقلاعها من مطار دنقلا.

٢٦- ديسمبر ٢٠١٧م تحطم طائرة تدريب عسكرية في بورتسودان ووفاة قائدها.

٢٧- سبتمبر ٢٠١٨م وفاة طيارين سودانيين إثر تحطم طائرة تدريب عسكرية في منطقة الكوداب شمالي أم درمان .

١٢٨اكتوبر ٢٠١٨م إغلاق مطار الخرطوم مؤقتاً بعد اصطدام طائرتين عسكريتين على مدرجة ولاضحايا نتيجة الحادثة.

٢٩ديسمبر ٢٠١٨ –

الثاني من يناير ٢٠٢٠ تحطم طائرة أنتنوف بعيد إقلاعها من مطار الشهيد صبيرة بمدينة الجنينة ولاية غرب دارفور بعشر دقائق فيما تضاربت الأنباءعن أن الطائرة كان متوقعاً أن يكون بها مسؤولون رفيعو المستوى ولكنهم تخلفوا في اللحظات الأخيرة فيما استشهد طاقمها المكون من (٧) عسكريين و(٧) مدنيين بينهم (٣) قضاة. أماالطائرات الحربية فما أتذكره عدد (٦) طائرات بعيد اندلاع الحرب في دارفور و خطاب المخلوع البشير في الفاشر و مقولته الشهيرة (نعطي الجيش أسبوع ونستلم دارفور بلا أسير ولا جريح).

ديسمبر ثورة اقتلاع الإسلاميين

كيف اندلعت ثورة ديسمبر:

إرهاصات الثورة في السودان انداحت منذ مجيء الإنقاذ، وحاول الناس مقاومتها بشتى السبل، خاصة بالانقلابات العسكرية والتى تطورت لتصبح حركات مسلحة. ولكن كانت قبضة الإنقاذ الأمنية بالمرصاد لكل من حاول انتقاد النظام سواء فى منابر المساجد أوفي سوح الجامعات حيث تعرض الطلاب والناشطون السياسيون إلى صنوف من الأذى والتعذيب داخل بيوت الأشباح إبان عهد د.نافع على نافع عندما كان مديراً لجهاز الأمن والمخابرات.

أذكر أن الشيخ الهدية- رحمة الله عليه- انتقد الترابى قبل المفاصلة فى خطبة تحت مسمى ينزع الملك ممن يشاء. وفى خلال نصف ساعة تم اعتقاله بواسطة ٢٣ فرداً من جهاز الأمن وتم إيداعه الحراسة مع امرأة فى كامل سكرها،لحوالى شهرين وتم إطلاق سراحه ولم يعارض الإنقاذ حتى رحل.

على الرغم من الضائقة المعيشية التى عاشها الشعب السودانى إبان سنين الإنقاذ الأولى ،إلا أن الغالبية لم تتوان من الوقوف إلى جانب سلطة الإنقاذ فقد كان الخطاب الديني الذي تبنته الإنقاذ في بداية أمرها له التأثير الفاعل في أنفس السودانيين المتدينين بطبعهم والبعض الآخر كان قد فقد الثقة في الأحزاب وفي قدرتها على إدارة البلاد والحفاظ على الأمن . أما الجيش فقد سيطر عليه الاعتقاد

بأن الحكومة المدنية قد تقاعست عن دعمه ليواجه الانتكاسة بعد الانتكاسة . لكن الإنقاذ فقدت الكثير من مساحات تأييدها بتسلطها على الحريات وسياسة التمكين التي دفعت بمئات الآلاف من الموظفين الحكوميين والعمال إلى الشارع والفقر والعوز بدعوى الصالح العام وارتكابها لكل أنواع الظلم، وعملها على شق الأحزاب و إفساد الحياة السياسية فأصبح كل حزب ينقسم إلى نحو ١٣ حزباً، ولم تسلم حتى الحركات المسلحة من سياسة شق الصفوف وشراء الذمم من أجل بقائها وتصفية قياداتها بعضهم البعض وذلك باعترافهم بحسب تسجيلات قناة العربية الوثائقية إذ أنهم قتلوا، يحيى بولاد، وقتلوا خليل إبراهيم وهما من إخوانهم وأشياعهم. ولم يتأكد حتى الآن عما كان مقتل شمس الدين والزبير محمد صالح، ودكتور جون قرنق، حوادث عرضية أم مدبرة.

ولكى تبقى الإنقاذ فى الحكم، عملت على شراء مواقف الدول فى المجتمع الدولى فى حربها ضد المحكمة الجنائية، وأنفقت أموالاً هائلة فى قضايا حربها مع المجتمع الدولى لو أنفقتها على التنمية واستقرار المواطن لما خرج عليها كما خرج هذه المرة، استعدت الكثير من إخوان الأمس ،مثل الترابى، وغازى صلاح الدين فى حزبي الشعبى، والإصلاح الآن. وقربت من كانوا أعداءها بالأمس مثل أبناء السيدين، وكثيرين من قيادات الحركات المسلحة،أمثال أبوقردة ومنى مناوى.

الإنقاذ استخدمت السلام والمشروع الحضاري كواجهة لتمكين أداتها التى تسمى بالحركة الإسلامية، وفشلت عشرات الانقلابات العسكرية والتحالفات الإقليمية والدولية فى إسقاطها إلى أن أسقطت

بثورة شعبية سلمية كل ماخرجت به هو شعار تسقط بس.

تسقط بس :

على الرغم من كل المرارات التى تجرعها الشعب السودان، وكمية الذل والهوان، والضائقة الاقتصادية التى بلغت أن (يشرب الناس الشاى بالتمر) والقهوة بحلاوة (دربس) فى مطلع التسعينيات، إلا أن شرائح مقدرة من الشعب ظلت تدعم النظام بكل ماتملك من جهد بلغ درجة تقديم الأبناء الذين ماتوا فى جنوب السودان من أجل تثبيت دعائم النظام، وبلغ أن تبرعت النساء بالحلى والجواهر، وغيرها من دمغة الجريح وزاد المجاهد، إلا أن ذلك النظام كافأهم بالجحود والتعدي. مثله فى ذلك جزاء ذي الرمة الذى ضرب ناقته فى عنقها بعد أن أوصلته مسيرة شهور فى صحراء نجد وخصاها بقوله (إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر). على الرغم من ذلك لم يثر الشعب السودانى على نظام الإنقاذ بإجماع شامل إلا فى عام ٢٠١٣ حيث كانت الثورة الحقيقية للشعب السودانى،وخرج الناس احتجاجاً على الضائقة المعيشية التى سببتها قرارات رفع الدعم عن المحروقات. وخرج طلاب الثانوى ولكن جهاز أمن الدولة، ومديره الفريق أول محمد عطا، كان لهم بالمرصاد إذ عمل على إجهاض الثورة التى شهدت مقتل أكثر من ٢٠٠ مواطن.

تواصلت الاحتجاجات فى الأعوام التى تلته ولكنها كانت أقل من عام ٢٠١٣ إلى أن خرجت جموع الشعب فى ديسمبر ٢٠١٩ تحت شعار تسقط بس. وكانت ثورة شهد لها العالم بأنها المثلى والأفضل لما

احتوته من شعارات سلمية، استطاعت أن تقضى على أكثر الأنظمة دموية فى تاريخ إفريقيا والوطن العربى.

كيف أدار الإسلاميون الأزمة :

من المؤكد أن الحلقة الأخيرة لسلسلة الأسرار الكبرى للإخوان المسلمين التى بثتها قناة العربية، كشفت خلافات كبيرة كان يعاني منها الإسلاميون، ويبدو أن معظمهم كانوا متفقين على عزل الرئيس البشير قبل أن يتم عزله بواسطة الثورة. وما يحير فى الأمر أن كافة التسجيلات كشفت وجها قبيحًا للحلول المقدمة فجميعها كانت تتحدث عن نصب المشانق وعن ضرب المتظاهرين، وعدم التساهل.

واتفق الإسلاميون فى هذه الرؤى من صغيرهم إلى كبيرهم ومن جاهلهم إلى عالمهم اتفقوا على أن القبضة الأمنية والدسائس والكيد هو الحل الوحيد للخروج من الأزمة . فخلت كل التسجيلات من رؤىً منطقية للخروج من الأزمة كدولة بل انصب تفكيرهم فى إيجاد حلول لأزمة بقائهم بالقوة.

كل التسريبات لم تقدم رؤية للخروج بالبلاد من الأزمة ، بل كان الشعب فى مخليتهم عبارة عن عدو أو مهدد لبقائهم في الحكم. كانت الحيل والأفكار المقدمة كلها تدور حول كيفية السيطرة عليه وتطويعه والتلاعب به وقمعه. ومن الواضح أن قادة الحزب البائد كانوا على معرفة بمقدار كراهية الناس لهم.

- كانوا على دراية بحجم الفساد المستشري،على عكس ما يدعون في الصحافة والإعلام ردأًعلى الاتهامات. وكان الرئيس البشير دائما

مايقول(من له أدلة فساد فليقدمها للقضاء). والمدهش أنهم من يأسهم وعدم قدرتهم على المواجهة، وتورط أغلبيتهم، كانوا يلتمسون معالجة المسألة مع المفسدين مباشرة وبأنفسهم..!

- ماورد في التسجيلات أن الأجهزة الأمنية نفسها على علم بجميع المفسدين، وكان الأمر أكبر من قدراتها بسبب المفسدين الكبار،وأن السلطة العليا تحمي المفسدين بسبب انتمائهم للحزب. مما يوضح بأن الفساد كان محمياً بصنائع القانون والأمن.

- الملاحظ أن التنظيم كان يمتلك قيادات لها القدرة على التفكير بعيداً عن المؤثرات، المدهش أن الخبير المزعوم عبدالهادي عبدالباسط كان واحداً منهم،وكان يرى الصورة بوضوح كامل وأنها سوف تفضي إلى انهيار السلطة.. رغم أنه في ظهوره الإعلامى كان ملتزماً بخطرفات الحزب.

علي عثمان أكد بأنه أضعف من أن يكون مفكراً، وأقل من أن يكون سياسياً متمكناً.علي عثمان نموذج لخراب ومحنة السياسي في دهاليز العمل الأمني السري ،لا يفلح في السياسة ولا ينجح في الأمن، ودائماً ما يتحول لمحض شخص غادر ودموي.

- الواضح في المتحدثين والقيادات الموجودة في المكاتب القيادية. بتأمل مصائر التنظيمات في دولةالحزب الواحد،وكيف تنتهي في النهاية فى يد مجموعة من فاقدي القدرات والأضعف سياسياً، تنتهي لمحض تنظيم مشابه للاتحاد الاشتراكي المايوي أو تنظيمات السلطة النمطية.

نخلص من ذلك إلى أن النظام البائد بنى إستراتيجيته فى الحفاظ على سلطته على القبضة الأمنية. وراهن على ذلك منذ أيامه الأولى ووضع الشعب في خانة العدو. وهذا من أهم الأسباب التى أدت إلى زوال الحركة الإسلامية، وسقوط البشير.

ما يحزن المرء أن الإسلاميين أتيحت لهم سانحة لبناء سودان عظيم وأن يكتب لهم ذلك فى صفحات التاريخ، لكنهم بفسادهم وغدرهم اختاروا أن يكون السودان رجل إفريقيا المريض وانتهى بهم الحال فى الزنزانات كما انتهت الظروف بملك الغابة فى حادثة حديقة القرشى. وهى مجموعة من الأسود تم تجويعها حتى ماتت.

كيف سقط البشير:

حتى آخر لحظة من عمر نظامه، ظل الرئيس البشير متمسكاً بالسلطة، على الرغم من سقوط عشرات الضحايا، منذ اندلاع الاحتجاجات فى كل مدن البلاد، فكلف عدداً من الجنرالات بقيادة الفريق صلاح قوش مدير جهاز الأمن والمخابرات بعملية فض الاعتصام. والذى اختار له المتظاهرون بقيادة تجمع المهنيين والحرية والتغيير مبنى القيادة العامة مقراً للاعتصام. واحتمى المتظاهرون بالجيش لتوفير الحماية لهم من جهاز الأمن، وكتائب الظل التى تحدث عنها على عثمان محمد طه، وقال فى حديث تلفزيونى شهير، بأنها ستقاتل من أجل هذا النظام إلى آخر لحظة.

الرئيس البشير أمر بفض الاعتصام ولو يكلف ذلك دماء ربع الشعب السودانى، مستنداً فى ذلك على فتوى محتواها أن المالكية

يبيحون للحاكم قتل ٢٥٪من الشعب من أجل استتباب الأمن والاستقرار.

اختلفت الروايات حول سقوط البشير، ولكن الرواية الأرجح تفيد بأن صلاح قوش رئيس جهاز الأمن والمخابرات زار الرئيس عمر حسن البشير في قصره لطمأنته إلى أنّ الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالديمقراطية وإنهاء الأزمة الاقتصادية التي دخلت شهرها الرابع،لاتشكل خطراً على حكم الرئيس. وذكرت أربعة مصادر،حضر أحدها ذلك اللقاء،إنّ قوش أبلغ الرئيس أن اعتصام المحتجين خارج مقرّ وزارة الدفاع القريب من القصر سيتمّ احتواؤه أو سحقه.

ودخل البشير فراشه لينام مرتاح البال. وعندما استيقظ بعد أربع ساعات أدرك أنّ قوش خانه. كان حرّاس القصر قداختفوا وحلّ محلّهم جنود من الجيش النظامي. وانتهى حكمه الذي استمر ٣٠ عاماً. الرواية الأرجح تفيد بأن قوش كان على خلاف مع الرئيس البشير إذ أقدم الأخير فى فترة سابقة على اعتقاله، واتهامه بتدبير محاولة انقلابية. وقيل إن قوش تلقى معاملة مهينة فى المعتقل جعلته ينتظر هذه الفرصة التى أعادته مديراً لجهاز المخابرات مرة أخرى ليقتص من تلك المعاملة المهينة، وقد كان.

تفيد الحكايات أيضاً إنّ الرئيس ذهب لأداءالصلاة. و»كان ضباط الجيش في انتظاره عندما أتمّ صلاته».أبلغ الضباط البشير أنّ اللجنة الأمنية العليا المؤلّفة من وزير الدفاع، وقادةالجيش والمخابرات والشرطة، قرّرت عزله بعدما خلصت إلى أنّه فقد السيطرة على البلاد. وتم نقله إل سجن كوبر بالخرطوم بحري.

على كل استطاع جيل جديد أطلق على نفسه (الجيل الراكب راس) استطاع بصموده أن يواجه صلف وجبروت الإسلاميين، وترسانتهم الأمنية بصدور عارية. كان مثالاً لهم الشهيد عبدالعظيم، الذى وقف أمامهم متحدياً. ليشعل من بعده الثورة عبر جيل استطاع بعبارة (تسقط بس)، بأن يوصم البشير تاريخياً بلقب الرئيس المخلوع، ونظام المؤتمر الوطنى بالنظام البائد.

الفرصة الأخيرة للإسلاميين :

على الرغم من الفساد والدمار الذي أحدثه الإسلاميون ، وتعطيلهم لعجلة التنمية وكانوا منظومة فساد مقننة، إلا أنهم أصروا على العودة إلى الحكم بشتى السبل. ولم يستوعبوا أن الشعب السودانى خرج عليهم ولن يقبل بعودتهم حتى لو مات كل الشباب. الإسلاميون حاولوا الالتفاف على الناس، بمساعدة المجلس العسكري نفسه الذى كان متواطئاً مع الإسلاميين، إذ وقف في طريق عملية تقديمهم لمحاكمات عاجلة.

ووقف في طريق مضي الثورة إلى غاياتها يساعد فى نشر الحرائق وإشاعة الفوضى والقتل عبر جهاز الأمن الوطني وكتائب الظل التي راوغ حتى لا تتعرض للحل والمحاكمات، وبلغ الأمر أن استخدموا عصابات (النيقرز) لترويع المواطنين وإشعال فتيل الحرب القبلية في بورتسودان، والجنينة وإشعال الحرب الاقتصادية من خلال المضاربة بالعملة حتى تخطي سعر الدولار مقابل الجنيه حاجز الـ(١٠٠).

كل ذلك مقابل إفشال الحكومة الانتقالية بقيادة دكتور عبدالله حمدوك رئيس الوزراء. بغرض الوصول إلى تشكيل حكومة وطنية أو إقامة انتخابات مبكرة بحسب الوثيقة الدستورية. ولكن الشعب كان لهم بالمرصاد فى كل خطوة ظل الشباب(الراكب راس) يطاردون قيادات الإسلاميين. وخرجت المليونيات مع قطار عطبرة لتقف سداً منيعاً، أمام رغبة الإسلاميين فى العودة. والحد من أطماع الإمارات والسعودية ومصر التي فعلت المستحيل لأجل أجهاض الثورة.

ومنذ أن رأيت إبراهيم السنوسي، القيادي بحزب المؤتمر الشعبي يتعرض للطرد والتندر تلاحقه صيحات الغاضبين من الشباب فى إبريل الماضى ٢٠١٩، أيقنت تماماً بأن الإسلاميين فى حاجة إلى عصا موسى لكي يعودوا إلى قلوب السودانيين مرة أخرى . ليس بالطبع كحاكمين ، أو مشاركين فى الحكم وإنما من أجل إيجاد مداخل للحوار أو الدفاع عن النفس أو حتى من باب أن (يشيلوا الفاتحة) دون مضايقات. مشهد السنوسي تكرر فى خطبة عيد الفطر في مواجهة الصافى جعفر، عندما طلب المغفرة من المصلين على مستوى شخصي، فهتف في وجهه المصلون بعبارة (الدم قصاد الدم) وتفرق الناس من حوله قبل إكمال خطبة العيد.

حالة الغضب التى عاشها الشعب السودانى بسبب الإسلاميين (بكافة مسمياتهم)، ليست وليدة اللحظة التى حدث فيها فض اعتصام القيادة العامة ، وقتل فيها خيرة أبناء الوطن، لهم الرحمة والمغفرة، وإنما نتيجة مجموعة سياسات متراكمة عرضت كرامة البلاد والعباد للامتهان، وجعلت هذه السياسة البلاد تدار بقرارات

إقليمية، وثرواتها تنهب عبر مطار الخرطوم. و أخطاء الاسلاميين وانتهاكاتهم لاحصر لها،وقصدت إمكانية بحث عودة الإسلاميين كمواطنين مقبولين اجتماعياً فى المرحلة القادمة، وكفاعلين فيما بعد المرحلة الانتقالية، وذلك ليقينى بأنهم ذوو تأثير كبير على المرحلة المقبلة سلباً أو إيجاباَ، ولذا يجب وضعهم فى الاعتبار على نحو إيجابي وليس سلبياً. رؤيتى أن لا نأخذهم جميعهم بجريرة الإنقاذ ، وعلينا أن نحاسب من أخطأ وأفسد في المال العام وتقديمه لمحاكمات عادلة دون مجاملة، وأن نعطي الفرصة لمن له القدرة والمساهمة في البناء.

على كل فإن الأخطاء التى ارتكبها الإسلاميون والتى حصدوا منها الأموال حصدت لهم فى المقابل غضب الشعب السوداني، ولو انفقوا ما حصدوه من أموال لن تعيدهم إلى قلوب الناس ، وبدلاً من أن يخرجوا للناس بتوضيح ماحدث وطلب الصفح من الشعب السودانى إلا أنهم لا يزالون يكابرون فى الدفاع عن مشروع الحركة الإسلامية. والأنكى من ذلك أن الإسلاميين، ومن بينهم المؤتمر الشعبى ممثلاً فى أبوبكر عبدالرازق، يهددون الشعب بعدم الاستقرار، متناسياً بأن التهديد هو الذى أخرج الناس على بكرة أبيهم للشارع.

أخطاء جسام :

كثير من الأخطاء الفادحة التى ارتكبها الإسلاميون، فى فترة حكمهم للبلاد وجعلت من مشروعهم الحضاري، محل سخرية وتندر لأبسط العقول، بما أن المساحة لاتسع لذكر تلك الأخطاء،ولكني أعتقد بأن سياسة التمكين، والفساد كانتا بمثابة أم الكبائر التى

عصفت بمشروع الإسلاميين، وكان العصف أيضاً نتيجة لتراكمات أدت بدورها الى الانهيار الإدارى والسياسى والاقتصادى فى البلاد.

وعمل الإسلاميون بعد الثورة بما في وسعهم من أجل التضييق على المواطن البسيط في متطلباته الأساسية من خبز ووقود ، حتى غدا الأمر شديد الأثر على الاقتصاد بالسيطرة على العملة الحرة،مما فاقم الأزمات في الوقود والخبز والسلع. وكان على الرئيس المخلوع أن يعمل على محاكمة كافة المفسدين واسترجاع الأموال المنهوبة، والاستغناءعن القيادات التى تسببت فى انهيار الدولة إدارياً ومالياً ،ولكن كما يقول المثل (الرايحة مابتسمع الصايحة). يقول أحد المقربين من الرئيس المخلوع، أنه حاول جاهداً اجتثاث الفساد، ولكن إخوانه وزوجته كانوا عقبة أمام ذلك.

وكان د. نافع على نافع الذى رفض محاسبة ابنه محمد وقال الأولى بالرئيس محاسبة زوجته وإخوانه. بالإضافة إلى عبارات مشهورة مثل (خلوها مستورة) التى أطلقها د.على الحاج عندما اتهم باختلاس أموال طريق الإنقاذ الغربى. وهذه العبارة كرست بدروها على المدى الطويل للفساد فى حكم الإسلاميين. بل ظل الإسلاميون يكابرون الى آخر لحظة من عمر حكمهم، بأنهم هم الأفضل لحكم البلاد، ويتحججون بأن ليس هناك بديل. وكانوا يراهنون على الخداع الإعلامى. والاعتماد على معلومات مضللة ، و لجأ النظام فى آخر أيامه الى استخدام لغة التهديد والوعيد. وكان ذلك فى حديث على عثمان الشهير عن كتائب الظل.

هذه النقطة كانت بمثابة أكبر الأخطاء التى أسهمت فى إشعال نيران الثورة ، إذ أن الشعب السودانى لا يقبل الاستفزاز، بالإضافة إلى تصريحات الفاتح عز الدين التى هدد فيها المتظاهرين بقطع الرؤوس.

أتيحت للإسلاميين فرصة أخرى بعد سقوط البشير، كان من الممكن أن يسمحوا بالتحول الديمقراطى، ويمهدوا الطريق للثورة، من خلال المجلس العسكرى ،وهو من صنيعتهم ولايخشى عليهم من اليسار فى حال وجوده، ولكنهم فكروا بغباء إذ خدعوا نائب المجلس الانتقالى الفريق محمد حمدان دقلو(حميدتى) بأنهم سوف يفضون الاعتصام دون إراقة الدماء، فوافق دقلوعلى ذلك. ولكن الاسلاميين أدخلوا قواتهم الخاصة التى صرح بها على عثمان، (كتائب الظل)، ومجموعة من كتائب (النيقرز)، والتي نفذت عملية فض الاعتصام بالصورة الشائنة التى فجعت العالم. والأسوأ من ذلك حاولت الكتائب التى ترتدى زي قوات الدعم السريع، إخفاء جريمتها بإلقاء موتى المعتصمين فى النيل لكنس آثار الجريمة، مما كان وقعها أكبر على الشعب السودانى. هذه الجريمة كانت بمثابة الطلاق الأخير بين الإسلاميين والشعب السودانى.

و الدليل الذى يثبت تورط تلك الكتائب، خاصة وأن الدعم السريع ارتكب عشرات الجرائم فى دارفور، ولم يعتد إخفاء جريمته. و حاول الإسلاميون الالتفاف على الناس بتقديم عبدالحى يوسف ومجموعته كبديل لهم وظهرت قيادات المؤتمر الوطنى في حشدهم المصنوع، مما أغلق الطريق أمام التيارات الإسلامية الأخرى وأصبح الناس ينظرون لها على أساس لا فرق بين أحمد وحاج أحمد.

الفرصة الأخيرة

إن كان هناك من فرصة أخيرة للإسلاميين هى الاستسلام للأمر الواقع، بل والعمل على تصحيح تلك الأخطاء بمصالحة الشعب ، و تعويضه عن الظلم وإرجاع الحقوق من الأموال المنهوبة وتصحيح الأخطاء . بل أن يساهم الإسلاميون متطوعين فى بناء الوطن من خلال منظمات المجتمع المدنى، وأن لا يعملوا على دس المحافير من القائمين على أمر المرحلة المقبلة، هذه هى فرصة إثبات حسن النوايا وتصحيح الأخطاء، إن أرادوا العودة مرة أخرى على مستوى العمل السياسي. ثم عليهم أيضاً التعاطى فى المرحلة المقبلة مع القضايا بشكل واضح وصريح والابتعاد عن كل مامن شأنه أن يكرس للقطيعة بينهم وبين المواطن، خاصة وأن الجيل الحالى أصبح سياسياً بالفطرة ولا تجدى معه الحيل أو الخداع فهو فى حاجة إلى النزول إلى رغباته وإن فعل النظام ذلك من قبل لما انتفض هذا الجيل بهذه الثورة الحاسمة.

هذا الجيل أثبت من خلال ثورته ، بأنه أوعى من كل الأكاذيب، فلذا يجب على الإسلاميين العودة الى منصاتهم الأولى، وأن يتناسوا ما حدث لهم وأن يتحولوا الى منظمات مجتمع مدني تبني ولاتهدم، وقبل ذلك عليهم جلد الذات ومحاسبة أنفسهم على التقصير وتصحيح الأخطاء قبل طرح أي شعارات جديدة لاتتناسب مع مطلبات الثورة والشباب.

هذا ربما يحسب لهم فى المستقبل إذا نظروا إلى نفسية المجتمع السودانى المتسامحة والمتصالحة. أما إذا نظروا إليها من واقع دس

المحافير فإن إمكانية عودتهم ستكون مستحيلة، وبما أن كوادرهم لاتزال تمسك بمفاتيح الخدمة المدنية، فضلاً عن أن كل الثروات ، النفط ،والذهب، والمواقع الحيوية تسيطر عليها شركاتهم الخاصة. لذا يجب أن يسخروا كل ذلك لأجل مصلحة الوطن والمواطن، إن أرادوا العودة.

السودان: فى مواجهة الجنجويد، والمتطرفين

متاريس التنمية :

سقط الإسلاميون ولكنهم تركوا وراءهم إرثاً ثقيلاً على كاهل الشعب السودانى، وسيظل عائقاً كبيراً أمام التنمية والنماء والازدهار. ويظل هذا الميراث متاريس هائلة عصية على كل جهود حكومة الفترة الانتقالية، التى ماخرجت من أزمة وإلا دخلت فى أخرى، ومن ضمن تلك المتاريس التى تتمثل فى الحركات المسلحة ، ومليشيات الدعم السريع، وهما سيكونان بمثابة العائق الأساسى للسلام والتنمية فى السودان، وقبل ذلك فإن الإسلاميين أنفسهم سيكونون عبئاً على هذه البلاد بمنسوبيها من سياسيين وتكفيريين، وعنصريين أمثال عبدالحى يوسف ، والطيب مصطفى المشهور بـ(الخال الرئاسى). وقبل كل هؤلاء الإمام الصادق المهدى رئيس حزب الأمة المعروف بتناقضاته وضرب المواقف التى تنصب فى صالح الوطن والبناء وترجيح مصالحه الشخصية وحزبه، سنتناول كل ترس من هذه التروس فى عجالة.

كيف السبيل إلى التخلص من مليشيا الجنجويد :

مليشيا الجنجويد واحدة من أكبر التحديات التى تقف عائقاً أمام بناء الدولة القومية.وذلك من خلال اعتماد تكوينها على الطابع القبلى ، وهى الآن تعد أحد معوقات عمل الحكومة الانتقالية برئاسة رئيس الوزراء الدكتور عبدالله حمدوك. قوات الدعم السريع المشهورة (بالجنجويد) أصبحت شريكاً أساسيًا لحكومة الثورة، وهى القوة التى اعتمد عليها نظام الرئيس المعزول عمر البشير فى دحر حركات دارفور المسلحة ، والحركة الشعبية قطاع الشمال فى جنوب كردفان.

هناك مليشيات أخرى بحسب القانون وتعمل خارج إطار القوات النظامية الرسمية ،متمثلة فى الدفاع الشعبى وكتائب الظل، والكتائب الإستراتيجية. وكثير من المليشيات التى اعتمدت عليها الإنقاذ لتثبيت دعائم حكمها طوالى الثلاثين عاماً،كل مليشيا لها مهام محددة جميعها ترتبط بجهاز الأمن الوطنى، وهى تنفذ مشروعات ذات علاقة بحسم التظاهرات، والتخابر ضد طلاب الجامعات والناشطين السياسيين.

كل تلك المليشيات كان يصرف عليها من قبل الدولة تحت بنود خارج النظام المصرفي ووزارة المالية. خصص نظام البشير من ميزانية الدولة حوالى ٧٨٪ للامن والدفاع و٢٪للصحة ٢٪للتعليم، وهذه المقارنة بالطبع ستكشف بأن التنمية لم تجد نصيبها من ميزانية الدولة بسبب الإنفاق الكبير على الحروب التى خاضتها الإنقاذ فى الجنوب ودارفور والنيل الأزرق وجبال النوبة.

وتعتبر الآن المشكلة الأساسية هي كيفية التخلص من الكم الهائل من الجيوش إذا ما افترضنا جدلاً بأن السودان توصل الى سلام شامل وكامل. هناك مئات الآلاف من الجنود والمليشيات، التى تنتمى للحركات المسلحة والحكومة السابقة، فكيف تتخلص هذه الحكومة الانتقالية من الكم الهائل للجنود؟

من المقطوع به أن النفقات العسكرية مكلفة، ولكن بالإمكان استيعاب هؤلاء فى مشروعات زراعية ، وخدمات اجتماعية ويذهب ماتبقى كاحتياطى مركزى ، تستدعيه الدولة متى ما قضت الضرورة. ولكن الآن قيادات هذه المليشيات أصبحت تملك أموالاً لاتملكها الدولة وتسيطر على مناطق الذهب وبالأحرى ظلت تطمع فى الاستيلاء على الحكم، مستغلة فى ذلك علاقاتها بدول الخليج التى تسعى الى إبقاء الوضع فى السودان على ما كان عليه. وتسعى الإمارات العربية الى الحصول على الذهب بأقل الأثمان، الى جانب ميناء بورتسودان. بينما تنظر المملكة العربية السعودية إلى مشاركة قوات الدعم السريع فى حربها فى اليمن.

للسيطرة على السلطة في البلاد أطول فترة ممكنة، استطاع نظام البشير تأسيس عدد من المليشيات المسلحة أبرزها الوحدات الجهادية والدبابين والدفاع الشعبي والشرطة الظاعنة وأم باقة والجنجويد وحرس الحدود،والدعم السريع.

وارتكبت هذه الملشيات انتهاكات مستفظعة لحقوق الإنسان بصورة واسعة فى السودان خاصة في دارفور وجبال النوبة والنيل

الإزرق وعلى خلفيتها أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اتهام ضد الرئيس المخلوع، وعبدالرحيم محمد حسين وأحمد هارون وعلي كوشيب.

عقب سقوط النظام، تعالت الأصوات،ومطالبات منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان تنادى بحل جميع المليشيات، وتسليم المتهمين للجنائية الدولية. غير أن وجود قوات الدعم السريع شريكاً في الثورة، يصعب من عملية تسليم المطلوبين وحل تلك المليشيات. تاريخياً تعد هذه المليشيات امتداداً لقوات حفظ السلام التي صنعها رئيس حزب الأمة الصادق المهدي إبان فترة الديمقراطية الثالثة. وقامت هذه القوات أيضاً بجرائم كبيرة فى دارفور وسفكت دماء الأبرياء دون مبرر وشردت المواطنين ونهبت أموالهم،خاصة وأن السلطة كانت توفر لها الحماية القانونية. فجاءعهد البشير ومضى في ذات السبيل مكرساً مليشيات خاصة لمهام لا يعلن عنها. بزوال نظام الإنقاذ لا زالت قوات الدعم السريع والمليشيات المسلحة الأخرى تركة ثقيلة على الشعب السوداني إيجاد سبل حلها و تذويبها بعد نجاح ثورته المجيدة.

المتطرفون وحكاية تعديل المناهج

هؤلاء من العلل التى يشتكى منها الشعب السودانى اذ وقفوا عائقا امام بناء الدولة القومية فى مرحلة مابعد ثورة ديسمبر المجيدة، ماعيبهم عليهم انهم كانتوا متناقضين فى مواقفهم اذا ضمتوا لدى الانتهاكات التى شهدها عهد الرئيس البشير واخرجوا سيوفهم لمحاربة انتهاكات الحكومة المدنية ؟التى جات بها ثورة ديسمبر. و مايحير

العقل أن شخصية مثل عبدالحي يوسف، بلغ من العلم والتفسير والتوحيد والعلوم الشرعية ما يضعه في مصاف أهل العلم، ولكن لما يؤسف له أن الرجل خلط أمور الآخرة التى يبشر الناس بها، بمطامع وملذات الدنيا. فكيف لشيخ جليل له مكانة وسط المجتمع تصل به الجرأة أن يفتى للرئيس المعزول بقتل ربع الشعب السودانى، لأجل ماذا؟ لا ندري.

عبدالحي نفى أن أمواله وقنواته ذات علاقة بالنظام، ونفى أن يكون قد تسلم مبلغ ٢٥ مليون دولار من الرئيس المخلوع ، بل قال إن الناس اتهموه بالباطل وردد حسبى الله ونعم الوكيل، ولم يمض شهر حتى خرجت قناة العربية للناس باعترافات على عثمان محمد طه، التى تفيد بأن الحكومة تمول قناة طيبة تمويلاً كاملاً ولا غرابة أن الرجل رفض الوقوف مع قرارات الشعب الذى خرج على النظام، فكان واحداً من مصدات الثورة حين كان يفتى بفتوى (الخروج على الحاكم حرام).

وثبت حينها أن الداعية عبدالحى كان يتلقى الدعم من النظام لذا كانت شهادته مدفوعة الأجر وهى بالطبع ليست شهادة لوجه الله، وتتنافى مع قيمته كداعية. بل خرج يحرض الناس على النظام الجديد متجاهلاً فتواه الآنفة التى يحرم فيه الخروج على الحاكم.

عبدالحي يوسف من التكفيريين، ومن الذين يرسلون الشباب إلى الجهاد ضمن صفوف تنظيم الدولة الإسلامية، وسبق أن أفتى بأن من يفجر نفسه من الشباب بنية خالصة ويقتل الكافرين فهو

شهيد. وكأنه يفسر حديث من قتل نفساً فكأنما أحيا الناس جميعاً وهو نقيض ما ذهب إليه الحديث. فالحديث ذكر النفس والنفس تدخل فيها حياة كل حي سواء مسلم أو كافر.

مايجعل المرء فى حيرة من أمره أكثر من ذلك أن الرجل خرج على الناس رغم هذه الثورة الكبيرة التى شهد لها العالم بسلميتها وأخلاقيتها وتعاليمها السمحة ، اعتصم خير شباب الوطن بالقيادة العامة، ضربوا مثلاً فى الأخلاق، فوصفهم الإسلاميون بالمندسين ومتعاطي المخدرات ومروجى العلمانية والشيوعية، لايعقل أن تشهد البلاد حالة دمار ممنهج لكل شئ ولايخرج الناس منتفضين من أجل حالهم ومعيشتهم؟ متى يخرج الناس إذاً ؟

رغم كل تلك التضحيات التى بذلها الشباب الذين ضحوا بأرواحهم، وقف عبدالحي أمام طموحات أمة وشعب بأكمله من أجل مصالح خاصة، بل مصالح لأجل دنيا يطلبها وامرأة ينكحها ، إمام وخطيب مسجد خاتم المرسلين بضاحية جبرة " الشيخ عبدالحي يوسف"،يحشد مسيرة جماهيرية لنصرة الشريعة الإسلامية فى أبريل ٢٠١٩ أمام القصر الجمهوري وذلك لحث المجلس العسكرى على نقض العهد الذى أبرمه مع الشعب السودانى فى الوثيقة الدستورية. كل ذلك من أجل الدفاع عن تلك المصالح .

ولخص عبدالحي في خطبه كل هذه المليونيات والتضحيات حينما قال: إن قلة من جموع الشعب السوداني تريد أن تفرض على الأغلبية المسلمة إلغاءالشريعة مضيفاً إن إزالة الشريعة الإسلامية باطل ولا يحق لأحد تبديل دين الله. فتأمل. كأن الشعب السودانى كله خرج

رفضاً للشريعة التى طبقها عمر البشير وزمرته من أمثال عبدالحي يوسف. و كان الشعب واعياً إذ طرح العديد من الاستفهامات على عبدالحي، ومن بينها؛ أين كان عبدالحي يوسف عندما قتل الشباب أمام القيادة؟ وأين كانت الشريعة عندما اغتصبت الفتيات فى القيادة العامة وأمام مرابض الجيش؟

على كلّ أن الشعب السودانى لا ينتظر إجابة من عالم يفتي بقتل ثلث الشعب السودانى من أجل الحفاظ على مصالحه والدولارات التى اكتنزها من الرئيس المعزول.

أخيراً عبدالحي رفض الاعتراف حتى بتصريحات على عثمان، الذى قال فيها إن النظام يمول قناة طيبة بنسبة ٩٠٪. فقال فى حوار لقناة الجزيرة، بأنه لا يثق فى قناة العربية التى تروج الأكاذيب ضد الدعاة. وإن كان صح حديث على عثمان فهو كاذب.

اما قصة التصدى لتعديل المناهج فكان فاصل من سيناريوهات كثيرة حاول ان يقف فيها المتطرفين الى جانب اعاقة الفترة الانتقالية، ولكن ان دكتور القراى منحهم الفرصة فى وضع صورة تخالف عادات وتقاليد وعقيدة الشعب السودان.

الإمام المهدى رجل المتناقضات :

تاريخياً؛ كثيرة هى المواقف والمتناقضات التى اشتهر بها الصادق المهدى عليه الرحمة أقدم زعيم سياسى فى تاريخ السودان الحديث. الرجل لايثبت على مبدأ ولا اتفاق مع كائن من كان، وإنما يقف أينما تكون مصالحه الشخصية والحزبية، ضارباً بالمواقف الوطنية عرض الحائط ، ويلتزم بالمواقف متى ماتطابقت مع رؤاه الشخصية.

ابتداءً من موقفه حيال عمه الذى حذره من مغادرة الجزيرة أبا، ولم يعي النصح فخرج حتى اعتقله النميرى، وكانت كارثة مجذرة الجزيرة أبا بسبب ذلك. ويروي الشريف حسين الهندى موقفاً آخر للمهدى أنه جاء للتوسط لمصالح وطنية وحمل أجندة التفاوض من المعارضة فى ليبيا وذهب للتفاوض مع النميرى على رؤىً شخصية بحسب فيديو مشهور للشريف الهندى. أما منصور خالد فذهب إلى أنه يتمنى أن يكون الرجل صادقاً أو مهدياً. هناك الكثير من المواقف والأحداث ، التى كان الرجل فيها خصماً على بناء الدولة القومية فى السودان. ومن تلك المواقف مذبحة الضعين التى ينظر لها التاريخ بأنها وصمة عار فى جبين الديمقراطية الثالثة.

مذبحة الضعين وإسفين العلاقات بين الشمال والجنوب :

من أشنع الأحداث التى تسببت فى ضرب العلاقات بين الشمال والجنوب، ومن اكبر الكوارث التى شهدتها فترة حكم الصادق المهدى فى الديمقراطية الثالثة، ولايزال أثرها باقيًا فى النفوس مذبحة الضعين.التي وقعت فى ٢٨ مارس ١٩٨٧ وهي من الأحداث التي يجب أن تقام لها ذكرى سنوية حداداً على أرواح الأطفال والنساء الجنوبيين الذين قضوا فيها. ويتذكرها الناس كأحداث مقتل د.جون التي عرفت بالأثنين الأسود في العام ٢٠٠٥. وقبلهاأحداث شائعة مقتل وزير الداخلية كلمنت أمبورو.

التوثيق لهذه المذبحة يعود فيه الفضل الى كتاب مذبحة الضعين الذي صنفه سليمان علي بلدو ود. عشاري أحمد محمود، ولولاهما

لضاعت الحقائق مع أرواح الجنوبيين الذين قضوا فيها.

في يوم السبت ١٩٨٧/٣/٢٨،أي قبل ٣١عاماً، ،خلال فترة الحكومة الائتلافية بين حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي برئاسة الصادق المهدي. نفذت قبيلة الرزيقات مذبحةً مريعة ضد المدنيين الدينكا النازحين بالمدينة عاصمة دار الرزيقات،وفق تخطيط سابق لهذه المذبحة،وكانت خطة الإبادة معروفة لدى قيادة القبيلة،ولدى المسؤولين الحكوميين المحليين، والشرطة،وكذاسمع عن الخطة عدد مقدر من الدينكا المستهدَفين.

خلال ساعات قليلة،في ذلك اليوم قَتل عشرةُ آلاف من الرزيقات بقيادة «فرسان القبيلة» على صهوات الجياد أكثر من ألفين من المدنيين الدينكا االنازحين من ديارهم في شمال بحر الغزال.أغلبيتهم الساحقة من الأطفال والنساء،بعد أن فر الدينكا الرجال من المدينة قبل يوم المذبحة.

قتل الرزيقات ضحاياهم في محطة السكة الحديد، وداخل بيوت الأسر الرزيقية، وقتلوهم في أماكن سكنهم العمالية، في كماين الطوب،ومصنع الصابون، وفي أفران الخبز،وفي شوارع المدينة. وكذا قتلوهم في مستشفى الضعين المحروسة بواسطة نساءالرزيقات المرابطات كَلَّفنَ أنفسهن بمهمة منع الدينكا الجرحى من تلقي الإسعافات والعلاج.(لك أن تتصور حجم الألم،شخص مصاب يرفضون علاجه).

كان الرزيقات مسلحين بالمدافع الرشاشة والبنادق والسيوف

والفؤوس والسكاكين والشلكايات والعصي والبنزين والزيت المحروق والخِرق والقش والمراتب القطنية والكبريت،وبالشر والتصميم على إبادة الدينكا بالمدينة.

دافع الصادق المهدي،كرئيس للوزراء،عن المذبحة، وبررهاعلى أنها كانت للانتقام المستحق ضد جون قرنق، في راديو لندن ٣١ مايو ١٩٨٧،ولاحقاً بررها في مؤتمره الصحفي بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٨٧ أمام الصحفيين في الخرطوم وبتوجيهه المباشر أسقط نواب حزبه ونواب الحزب الاتحادي الديمقراطي المتحالف معه مقترحاً لدى البرلمان قدمه نائب من جبال النوبة لإجراء مجرد تحقيق في المذبحة،ورفض الصادق المهدي تقديم الجناة وهم حلفاؤه إلى المحاكمة، وتعمد الإشاحة ببصره عن محاسبة المسؤولين الحكوميين المحليين الذين تقاعسوا عن تقديم الحماية للمدنيين الدينكا أو تواطؤوا مع المعتدين الرزيقات.

كذلك أغفل الصادق المهدي الإهمال المتعمد لاتخاذ التدابير اللازمة لمنع وقوع هذه المذبحة ابتداءً،رغم معرفته المسبقة بالعلاقات العنصرية المتوترة بالمدينة وعن الجرائم التي كان الرزيقات يقترفونها يومياً ضد الدينكا ويفلتون من عقوبتها المقررة في القانون، وكانت كل هذه أفعال الإتيان والترك من جانبه مشدودة إلى سياسته المعلنة بتسليح المليشيات القبلية العنصرية وتعبئتها للعدوان تحديداً ضد المدنيين الدينكا، ليحرم بذلك العدوان الجيشَ الشعبي من الدعم البشري والمادي والمعنوي مما كان يقدمه المدنيون في قراهم.

كيف حدثت مذبحة الضعين؟

على مدى أيام حوالي منتصف مارس ١٩٨٧، في فترة حكومة الصادق المهدي الأولى، وقبل أسبوعين من وقوع المذبحة، كان يُسمع بكاءوعويل في عدة أحياءبمدينة الضعين. للمرة الأولى في تاريخ الغزوات الرزيقية لجلب الرقيق وللنهب من منطقة شمال بحر الغزال، كانت العربات من جهة الجنوب هذه المرة تصل تباعاً إلى الضعين وهي محملة بالجثث والجرحى. وكانت فى السابق تعود مصحوبة بالفرسان مشحونة بالأطفال والفتيات والنساء الدينكا وبالذرة وبالدجاج وبمتاع البيوت حتى الملابس المستخدمة والصحون وأكواب شرب الماء، مما كانت المدينة والقرى في دارالرزيقات اعتادت استقباله في الماضي القريب بزغاريد البهجة وبالذبيح من الأبقار المنهوبة. هذه المرة دارت الدائرة وألحقت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان هزيمة ماحقة على مليشيات الرزيقات وكتيبة القوات المسلحة بدباباتها في منطقة سفاهة، واستعاد شباب الدينكا العائدون لتوّهم من التدريب في أثيوبيا أبقارهم المنهوبة.

تكاثرت خلال تلك الأيام زيارة الرزيقات إلى المقابر لدفن الموتى، وإلى المستشفى لمعاودة الجرحى. خيم الحزن على أهل المدينة، وبدأ الخوف من المستقبل يستحوذ على الرزيقات، كقبيلة، صدمتها الهزيمة المرة، وأحبطها حرق المتمردين قائد المليشيا الرزيقي عمر قادم من أبناءأبو مطارق،عاصمة الرق في ذلك الوقت،حرْقُه داخل دبابة القوات المسلحة.

الأربعاء ٢٥ مارس. قبل وقوع أحداث المذبحة بثلاثةأيام، أعلنت قيادة شرطة الضعين حالة استعداد قصوى في وسط قوات البوليس. كانت تلك الواقعة من المؤشرات الغامضة أن مُفزعة ستحدث. وأن الشرطة كانت منذ ذلك الأربعاء وقبله على علم بأن التخطيط للمذبحة ضد الدينكا كان يسير على قدم وساق. وهو مماعرفته الدينكاوية أقو كول.

في يوم الخميس ٢٦ مارس، قبل يوم من تدشين المذبحة وقبل يومين من تنفيذها ، زار شرطي اسمه الزبير، يعمل في مركز شرطة الضعين، من أولاد مدينة راجا، زار صديقَه الدينكاوي المدرس المسلم أرياك بيول،وأبلغه أن الرزيقات يخططون لقتل جميع الدينكا في المدينة.

في مساء ذات يوم الخميس ٢٦ مارس، أرسل الرائد علي المنا،الضابط المسؤول في شرطة الضعين،أرسل سيارته الرسمية لإحضار قيادات الدينكا رؤساء الأحياء بالمدينة إلى مكتبه بمركز الشرطة،دينق أنَيْ،ومالتِنق قوم،ودينق لوال،وتشويي عرديب مدوك،والمعلم المسلم أرياك بيول،ورئيس الكنيسة من قبيلة جور شول بنجامين كون.

عند حضورهم ،طلب منهم الرائدعلي المنا أن ينبّهوا أهلهم الدينكالأخذ حذرهم والابتعادعن أية مشكلة مع الرزيقات. ووجه الضابط علي المنا القيادات الدينكاوية بأن يبقى الدينكا في بيوتهم. لكن ضابط الشرطة لم يملِّك هذه القيادات كامل المعلومات التي كانت لديه عن خطة الرزيقات لإبادة الدينكا بالمدينة، وأنه كان يتم

الإعداد لتنفيذها، وأن الشرطة كانت على علم بها.

«بعدما مشينا قال ياجماعة غايتو في مشاكل بين الدينكاوعرب في سفاهة. إنتو تنذروا الجماعة بتاعكم دا طبعا بشربوا مريسة وبمشوا بشاكلوا وبسووا مشاكل. العرب دي دايرين يتسببوا ليكم في مشاكل،بس هسي أي واحد بعدعشية أو ضهر مايطلع من بيتو. تقعدوا كل واحد يحفظ نفسو».

صباح الجمعة،العسكري الزبير يحذر الدينكا مجدداً ومغادرة الدينكا المدينة

صباح الجمعة ٢٧ مارس، جاء ذات العسكري الزبير- من أولاد مدينة راجا- مرة ثانية إلى صديقه المسلم أرياك بيول،وحذره مجدداً،هذه المرة بإلحاح بلزوم مغادرة جميع الدينكا مدينة الضعين مباشرة. «كلَّمْنا يوم الخميس،وجانا يوم الجمعة قال العندو وماعندو محل،يَمْرُق،يمشي أي محل. بس كلَّمنا زي دا».

في ذات صباح الجمعة غادر مدينةَ الضعين مئات الدينكا،خاصة الرجال،و رجال الدينكا هم المستهدفون بالقتل المباشر في مثل هذه الحالات، بينما كان الأطفال ونساءالدينكا يُستهدفون بالاسترقاق، فغادر هؤلاء الرجال المدينة بالعربات أو راجلين، تدَخَّل الرزيقات لمنع بعض الركاب الدينكا من مغادرة المدينة، وحاولوا أحياناً إنزالهم قسراً من العربات المغادِرة.

بعد صلاة الجمعة، عقد الرزيقات اجتماعاً في جامع حي الربع الرابع، أو في جامع السوق. لم يكن ذلك الاجتماع روتينياً أو أمراً

عادياً، وسيصبح قابلاً للتفسير فقط بعد الأحداث التي أعقبته بعد ساعات قليلة وهو تدشين شباب الرزيقات المذبحة بالهجوم على الكنيسة وعلى مساكن الدينكا وحرق حلة فوق.

في مساء ذات يوم الجمعة ٢٧ مارس،هجم خمسون رزيقياً من رابطة شباب حي الربع الرابع على المصلين داخل كنيسة الضعين،وأطلقوا النار عليهم، ورموهم بالطوب وطاردوهم. كان هؤلاء الشباب الرزيقات يتضاحكون أثناء الاعتداء على الدينكا الذين لم يصب منهم أحد وهربوا من المكان. بعدها، توجه الشباب الرزيقات إلى بيوت الدينكا المجاورة للكنيسة، فطردوا ساكنيها منها، وشلَّعوا البيوت.

بعد ذلك بأقل من ساعة،هجمت جموع الرزيقات،من بينهم نساء وأطفال،على الدينكا في مكان ثقلهم السكني في حلة فوق بالربع الرابع، فأحرق الرزيقات بيوت الدينكا بالنار، واعترضوا عربة المطافئ، واعتدوا على الدينكا،وقتلوا منهم سبعة أشخاص،وطاردوهم في شوارع المدينة، وصاحت نساء رزيقيات متحزمات بالكراهية يحملن أعواد الحيشان المُشلَّعة صِحن في وجه الشرطة يحذرنهم من مغبة الوقوف بينهن والدينكا.

تم نقل الدينكا من المدرسة، وباتوا ليلة الجمعة في حلة السكة حديد. هنا بلغ مجموع الدينكا أكثر من ثلاثة آلاف، دائماً أغلبيتهم الساحقة من الأطفال والنساء، بعد مغادرة أغلبية الرجال، ووفق ماسنعرفه لاحقاً من حساب العداد ماركو باك لركاب العربة الخشبية

في محطة السكة الحديد التي كان فيها أربعون رجلاً فقط ومائتان من النساء والأطفال.

في ليلة الجمعة تلك، رفض المدير الإداري آدم الطاهر مقترح كبار تجار مدينة الضعين،أغلبهم من الزغاوة العارفين ببواطن الأمور في مدينة الضعين وكانوا أنفسهم قد تعرضوا لعدوان رزيقي استهدفهم كمجموعة عرقية محددة، مقترحهم أن يتم ترحيل الدينكا مباشرة ليلة الجمعة هذه من المدينة، في عربات وفروها للمدير الإداري، وذكَّروه بسلطاته الاستثنائية أن بمقدوره الاستيلاء على أية عربة في المدينة لترحيل الدينكا (محادثة مع أحد الطبيبين المبتعثين للتحقيق من قبل نقابة الأطباء).

كان التجار على علم بخطة الرزيقات لإبادة الدينكا.

صباح السبت ٢٨ مارس، يوم المذبحة، وصل بالصدفة الروتينية إلى الضعين القطاررقم ٣٠٥،قادماً من بابنوسة متوجهاً إلى نيالا. كان يجر عربة خشبية فارغة لشحنها بالبهائم من الضعين، وأربع عربات حديدية فيها مهمات خاصة بالقوات المسلحة يحرسها أربعة جنود مسلحين.

أحدث وصول القطار ٣٠٥ تغييراً جوهرياً في جميع الوضعيات والخطط لدى جميع الأطراف. فغيَّر آدم الطاهر المدير الإداري للمنطقة رأيه المتعصب السابق ورفضه مقترح التجار لترحيل الدينكا من المدينة،واتخذ الآن قراراً بنقل الدينكا بهذاالقطار ٣٠٥ من الضعين إلى مدينة نيالا.

قرر آدم الطاهر استخدام العربات الحديدية الثماني وعربةخشبية، كانت تسعتها متوقفة أصلاً قبل وصول القطار ٣٠٥ على القضيب الثاني بدون قاطرة. فأفرغ العتَّالةُ من العربات الحديدية الثماني جوالات الفول المبشور التي كانت معدة لإرسالها مع القطار ٣٠٥ إل نيالا، وصدر التوجيهُ الحكومي بإيقاف إحضار البهائم المنتظرة في زريبة المواشي القريبة من المحطة،أيضاً ليتم استخدام العربتين الخشبيتين المكشوفتين لذات غرض ترحيل الدينكا.

أبلغ رجال الشرطة المكلفون كبير شيوخ الدينكا تشيوي عرديب مدوك بالقرار. فخاطب الشيخ عرديب جميع الدينكا المتجمعين في حلة السكة حديد، باللغة العربية ثم بالدينكاوية، وشرح لهم قرار الحكومة بترحيلهم خارج الضعين،فوافقوا.

ترك الثلاثة آلاف من الدينكا حلة السكة حديد، وما أن وصلوا إلى محطة السكة الحديد المجاورة حتى اندفعوا نحو عربات القطار الحديدية الثماني والعربة الخشبية على القضيب الثاني، ونحو العربة الخشبية المقطورة خلف القاطرة ٣٠٥ على القضيب الأول،حتى امتلأت العربات العشر عن آخرها ولم يبق فيها موضع لقدم، ولمَّا بقي سبعمائة شخص تقريباً بدون مكان في هذه العربات العشر،تم توجيههم للانتظار في حوش نقطة شرطة السكة الحديد، ريثما تجد الحكومة لهم حلاً. سيتم حرق خمسمائة منهم في هذاالحوش.

في ذات الوقت، عقد مجلس الأمن بمدينة الضعين اجتماعه تحت شجرة النيم الكبيرة في قلب محطة السكة الحديد، مباشرة

أمام الحوش المذكور أعلاه. حضر الاجتماع جميع القيادات الأمنية والقوات النظامية واثنان من قادة الرزيقات،علي الرضي وحماد بشارة.

عندئذ، وصلت إلى محطة السكة الحديد المجموعات الأولية من الرزيقات المسلحين. فكان أول فعل نفذوه منعُ القطار من التحرك، وضعوا معوقات على القضيب وهددوا السائق.

ثم تكاثرت الأفواج الرزيقية،حتى بلغ عددهم عشرة آلاف، هكذ قال الصادق المهدي نفسه، في مؤتمره الصحفي بعد نشر كتاب مذبحة الضعين-الرق في السودان، وهي المعلومة في تقرير حاكم دارفور الذي أعده وكيل النيابة وضابطا شرطة.

وبدأ تنفيذ المذبحة المخططة المعروف أمرها للعشرة آلاف بأفعال النهب والتقتيل والحرق واختطاف الأطفال والفتيات.

تعرف الشهودالدينكا على الرزيقي إسماعيل نيوبي،الكموسنجي في سوق الضعين حيث يوجد دكانه. شاهدوه يدحرج برميل الوقود بمعاونة صِبْية، وقد شارك أطفال الرزيقات بفعالية في المذبحة،حتى توقف نيوبي والصِّبْية إزاء حوش نقطة شرطة محطة السكة الحديد وفيها أكثر من سبعمائة من الدينكا المنتظرين حلاً.

لم يكن نيوبي وحده مع الصبية الأشقياء «يعملون»،فقد كان آخرون من الرجال والنساء الرزيقات ذهبوا إلى المنازل القريبة لإحضار مستلزمات الحرق، مثل الشرقانيات،والمراتب القطنية،والقش،وخِرق القماش،وأدوات إضافية مثلاً الفؤوس التي سيكون لها دور مقدر في

المذبحة.

لم يكن الرزيقات مستعدين للتغيير الذي أحدثه الوصول المفاجئ للقطار ٣٠٥ وقرار ترحيل الدينكا بالقطار إلى نيالا. ولم يتوقعوا تركيبة وضعية الدينكا في محطة السكة الحديد، وهي تركيبة خلقها وصول القطار بالصدفة الروتينية. أي،لم يكن القطار ٣٠٥ مشغولاً بالضعين إلا كمحطة لشحن الفول والمواشي إلى نيالا. لكن الرزيقات بعبقريتهم العملياتية عدلوا خطتهم الإبادية لتستجيب للمستجدات التي خلقها وصول هذا القطار اللعين.

فتح إسماعيل نيوبي برميل الوقود،وصب منه للصبية ولآخرين من الرزيقات في مواعين منزلية أتوا بها. رَشَّ هؤلاء الرزيقات الوقود على الدينكا المحاصرين داخل حوش نقطة بوليس المحطة. وقذفوا بالأشياءالمشتعلة فوق الرؤوس، فحرقوا أكثر من خمسمائة طفل وامرأة في هذا المكان.

سجلت قبيلة الرزيقات في بيانها الرسمي المنشور عن «أحداث بحر العرب والضعين» إشارة خافتة لهذه الواقعة على أنها كانت في البدء جزءاً من عملية «تراشق» تحولت إلى «هجوم عام» شمل حوش نقطة شرطة السكة الحديد،سجلتها في كلمتين، «حوش البوليس»،في العبارة: «تطور التراشق إلى هجوم عام في ... حوش البوليس ...»،دون أن تذكر القبيلة في بيانها ما حدث في «حوش البوليس». تم إعداد البيان تحت إشراف موسى آدم مادبو،الوزير في حكومة الصادق المهدي،ووقع عليه ونشره باسمه أحمد عقيل أحمد عضو الجمعية

التأسيسية، رئيس لجنة أبناءالرزيقات لتوضيح الحقائق حول أحداث بحر العرب ومدينة الضعين. وكان أحمد ممثل دائرة أبو مطارق،عاصمة الرق في دار الرزيقات.

أحرق الرزيقات ستين شخصاً كانوا متحصنين داخل مكتب نقطة الشرطة بالمحطة. أغلبيتهم من قبيلة الجور شول،عمال الدريسة بالمحطة وأسرهم،كان معهم إسماعيل ود أبُّو، دينكاوي من «أولاد الخرطوم»،ومرفعين أويل دينكاوي أيضاً، كسرا مخزن السلاح في نقطة الشرطة ودافعا حتى الموت.

أحرق الرزيقات جميع الأفراد الدينكا ركاب العربة الخشبية المكشوفة المتوقفة على القضيب الثاني. بقذف القش إلى داخل العربة وبرَشِّ الوقود فوق رؤوس ركابها وبإتْباع ذلك بقذف الخرق الملتهبة المشبعة بالوقود. مائتان وأربعون شخصاً،أغلبيتهم من الأطفال والنساء، تم حرقهم جميعاً.

وجدالرزيقات أن كل واحدة من العربات الحديدية الثماني فيها نحو ٢٥٠ شخصاً منهم في العربة الواحدة، العربة الحديدية تمثلت بها صعاب تقنية وقفت حائلاً بينهم والنفاذ إلى الدينكا لتقتيلهم بصورة مباشرة. فقد أغلق الدينكا عليهم أبواب العربات الحديدية من الداخل وأمَّنوا باب كل عربة وشباكها (وهو جزء من الباب ذاته). أغلقوها من الداخل بالحبال وبكل ما يمكن استخدامه. فلم يكن ممكناً للمعتدين الرزيقات وأعوانهم النفاذ المباشر أو السهل إلى الدينكا المتحصنين في هذه العربات، لتقتيلهم وحرق أجسادهم.

ابتدع الرزيقات حلولاً ناجعة لهذه المشكلة العملية، مباشرة حين اعترضتهم. بأن حاصروا العربات، وبحثوا في محطة السكة الحديد عن البنزين فوجدوه، وابتعثوا الصبية والنساء وعدداً من الرجال إلى الأحياء القريبة وفي داخل المدينة لاستجلاب الأدوات والمواد الضرورية، والوقود الإضافي، لتسهيل النفاذ إلى الدينكا داخل العربات أو إجبارهم على الخروج منها.

ركز الرزيقات المعتدون جهدهم الأولي في إعمال الفؤوس لفتح أبواب العربات الحديدية المغلَّقة وحشر الخرق المشتعلة بين الشقوق، وأعملوا الجهد وفي إشعال النيران تحت كلِّ عربة حديدية مستهدفة. وفي حال فتح الدينكا المتمترسون داخل العربة المستهدفة الباب لطرد الدخان، كان المعتدون المرابطون يطلقون النار عليه من مداخل العربة. وفي حال خروج أي من الدينكا من العربة الحديدية هرباً من الحرارة المرتفعة داخلها أو من النار المشتعلة أو من الدخان، كان المعتدون المرابطون في المساحة الخارجية أمام أبواب العربات ينهالون عليه بالضرب وينهبون ما معه ويقتلونه تقتيلاً ويحرقونه. بالإضافة إلى اختطاف المعتدين المرابطين الأطفال والفتيات لأغراض الاسترقاق.

يتعين أن نفهم أن المذبحة كانت تدور في مسار زماني تخلله الانتظار أحياناً،للتفكير،ولتصميم الحلول،ولجلب الأدوات والموادالضرورية لتنفيذ التقتيل،وأحياناً للراحة من التقتيل قبل العودة إليه مجددًا.

حرق الرزيقات وأعوانهم جميع الدينكا أحياءً في ثلاث من العربات

الحديدية الثماني، «لم ينج فيهاأحد»، وفق قول الشاهدأرياك بيول. سبعمائة وخمسون شخصاً. وقتل الرزيقات وأعوانهم أعداداً قليلة من الدينكا في عربتين حديديتين،لم يتجاوز عدد القتلى في كل واحدة منهاتين العربتين خمسة أوستة أشخاص. ولم يتم قتل أي شخص في واحدة من العربات الحديدية التي أحكم الأفراد الدينكاغلقها من الداخل،واستخدموا المراتب حاجزاً بين الأقدام وأرضية العربة الحديدية التي سخَّنها الرزيقات بإشعال النار تحتها،وكان في هذه العربة الحديدية المعلم أرياك بيول،أحد أهم الشهود.

بعد أن هدأت قليلاً عملية التقتيل في منتصف النهار،حضر إلى محطة السكة الحديد ضابط الشرطة علي المنا ومعه عسكري في سيارة لاندروفر،واقتاد القس بنجامين كون وشيخي الدينكا دين قلويل وماليت قوم من داخل عربتين حديديتين مختلفتين،وبعد ربع ساعة أعادا الثلاثة جثثاً هامدة رمياها بين الجثث أمام العربات.

جرد الرزيقات أجساد الدينكا من الملابس القيِّمة والأحذية والساعات وجميع الممتلكات المحمولة ،ومن المبالغ المالية الصغيرة، قبل قتل هؤلاء الأشخاص الدينكا أو حرقهم أحياءً،أو قبل حرق جثثهم. كان الرزيقات المعتدون في حالة هيجان يعبرون بإفصاح بليغ عن مشاعر اللذة والمتعة والسّعار وكذا النشوة المستثارة بأدائية تقتيل الدينكا وحرقهم ونهب ممتلكاتهم. بينما استعرض»فرسان الرزيقات» فحولتهم أمام الحكامات شاعرات القبيلة،وكذا أمام المسؤولين الحكوميين المتحلقين في «اجتماع مجلس الأمن» تحت النيماية. كانوا كذلك يبشرون فوق رؤوس المسؤولين الحكوميين

ويطلقون النار في الهواء.

قتل الرزيقات في أماكن أخرى في المدينة أكثر من خمسمائة شخص من الدينكا،في الشوارع، وبيوت الأسر الرزيقية، ومستشفى الضعين،وكماين الطوب، ومصنع الصابون،والفرنين،وربما في القشارات،وفي القرى المجاورة.

قاوم الدينكا الرزيقات المعتدين بكل ما أوتوا من عزيمة للبقاء قيد الحياة، قاوموا حتى آخر لحظة وإلى آخر رمق في الحياة، وكانت العزيمة والمقاومة هما اللتان أنقذتا أكثر من نصف الدينكا الذين حاصرتهم الجموع الرزيقية في محطة السكة الحديد.

نهاية يوم السبت ٢٨ مارس،عاد المعتدون الرزيقات إلى بيوتهم، لتناول وجبة العشاء،تاركين خلفهم في محطة السكة الحديد وفي بقية أرجاء المدينة ألفين من الجثث. لا يوجد أي دليل يعتد به أن أكثر من شخصين من الرزيقات فقدا حياتهما، ربما قتلهما دفاعاًعن النفس وعن الآخرين الدينكاوي إسماعيل ودأبو،الموصوف بأنه من «أولادالخرطوم»، أو قتلهما القس بنجامين كون في إحدى الروايات حين كان في البداية مع أهله الجور شول المحاصرين داخل مكتب نقطة الشرطة، قبل أن يتحول إلى عربة حديدية فتم أخذه منها و تصفيته.

في الخامسة والنصف مساءالسبت،بعد ذهاب الأغلبية الساحقة من الرزيقات،حيث بقي آخرون قليلون «يعملون»،تحرك القطار ٣٠٥ الذي كان على القضيب الأول،إلى نيالا،يجر معه عربات القوات

المسلحة الأربع وفيها مهمات الجيش،ومعه العربة الخشبية وفيها ٢٤١ من الدينكا. هؤلاء نجوا من المذبحة بعد أن استخلصت منهم الشرطة رشوة لقاء تقديم الحماية لهم.

غادر عدد مقدر من الدينكا محطة السكة الحديد ليلاً إلى خارج المدينة. وبات في المحطة حوالي الألف شخص من الدينكا،تقريباً،أغلبيتهم من النساء والأطفال والشيوخ والجرحى.

الأحد-الاثنين ٢٩-٣٠ مارس. في مدينة الضعين:

لا أثر لدينكاوي حي إلا أثر الأطفال والفتيات والنسوة الأرقاءالمحتجزين مخفيين في بيوت الأسر الرزيقية. وجد الرزيقات الذين نفذوا المذبحة، وقادتُهم المخطِّطون والمحرِّضون، وكذا وجد المسؤولون الحكوميون المحليون المتقاعسون عن أداء التزامهم لحماية الدينكا،جميعهم المتحالفون وجدوا أنفسهم أمام مشكلة قانونية وصحية وفنية ومشاعرية. وجهاً لوجه أمام العدد المتكاثر للجثث،مرصوصة «مِثْل الطوب» ... ومِثل البهايم»،الأجسادالدينكاوية المحروقة،والجماجم المحطمة، والأشلاء المقطعة مبعثرة في كل مكان. أكثر من ألف وخمسمائة قتيل في محطة السكة الحديد، وخمسمائة قتيل في بقية أرجاء المدينة. رائحة اللحوم البشرية المشوية تعلق بأجواء المدينة.

فكيف الخلاص وفي آيديولوجيا الرزيقات أن الجنوبي قذر،ونجس؟ كيف يكون لمس جثته تأتي بتعقيداتها في مخيلة الرزيقي؟ فما كان ممكناً دفن الجثث بطريقة تحترم كرامة الضحايا أو ديانة أهلهم

وثقافتهم ومشاعرهم،حتى الدينكا المسلمون ماكان ليدور في الخيال الرزيقي مجرد تصور غسلهم أو الصلاة عليهم أو دفنهم في مقابر العرب المسلمين.

في عجلةً،تخلص الرزيقات من الألف وخمسمائة جثة في محطة السكة الحديد، بإخفائها في حفر في المنطقة شمال المحطة مباشرة. وتخلصوا من الخمسمائة جثة من مسارح الجريمة الأخرى بعدة وسائل،حرقوا منها ماحرقوه ،ودفنوا البقايا المُمَزَّعة في حفر،وجَرُّوا بعض الجثث على الأرض قذفوا بها في الخلاء خارج المدينة،وألقوا البقية في المراحيض العامة في مدينة الضعين.

قصدت نقل هذه الرواية بتفاصيلها كما رواها كل من سليمان علي بلدو وعشاري أحمد محمود خالد،لسببين:الأول أن يعلم الشباب (الجيل الراكب راس) ماكان يدور فى عهد الصادق المهدي الرجل الذي لا يزال يحاول الانقضاض على ثورة الشباب. لتوضح القصة أن الرجل وجد من الفرص مالم يجده سياسى سوداني آخر وأهدر جميع تلك الفرص. خاصة الفرصة التي لاحت فى مؤتمر الدائرة المستديرة.

الرجل تسلم توصيات المؤتمرولم يحرك فيها حرفاً وكأنه:

يريد للأوضاع أن تذهب كما ذهبت إليه الآن بانفصال الجنوب. وما أدري كيف يفكر الآن الرجل في مستقبل السودان وماهو الدور الذي يمكن أن يلعبه بعد كل تلك المخازي والفشل. السبب الأخير قصدت أيضاً أن يعلم الشباب بأن حالة الغبن والظلم الذي يتعرض له إنسان الهامش في دارفور وجنوب كردفان الآن ظلم لايقل عما وقع

على الجنوبيين في فترة الحكومات العسكرية والديمقراطيات السابقة.

لذا لابد من أن يلعب الشباب دوراً مهماً في تأطير العلاقات مابين المركز والهامش حتى لا يتكرر سيناريو انفصال جنوب السودان. وإن كان لابد من دور يلعبه الشباب في السوشيال ميديا فهو دور أيضاً إيجابي لجعل العلاقات طيبة مع جنوب السودان، ولربما تتاح فرصة لفدرالية أو اتحاد أو وحدة مرة أخرى بين الشمال والجنوب.

موقف المهدى من الثورة :

عاد رئيس حزب «الأمة القومي» ،الصادق المهدي من منفاه الاختياري بلندن مع بداية اتساع رقعة الاحتجاجات السودانية التى شهدت منعطفًا مهمًا في مسار الثورة السودانية. وتصدر المهدى الموقف في البداية باعتباره بديلاً مُحتملاً لخلافة البشير، ووجهًا قديمًا ارتبط في مخيلة الكثيرين بـ«العهدالديموقراطي» ماقبل حكم الإنقاذ، فقد كان الصادق المهدي آخر رئيس وزراء منتخب، قبل أن ينقلب عليه الجيش عام ١٩٨٩. وهذه النقطة لاتزال مثار جدل، بدعوى أن المهدى كان يعلم بتحركات الجبهة الإسلامية، وحذره العديد من رجال استخبارات الجيش. وكان يشغل حينها منصب وزير الداخلية ابن عمه مبارك الفاضل. ولكن كليهما لم يحرك ساكناً تجاه الانقلاب المزمع.

نعود للحديث عن الثورة ، وبينما أحيت الثورة الحُلم القديم للرجل الثمانيني في العودة مرة أخرى لسُدة الحكم، بعد شعوره الطويل بمظلمة انتزاع السلطة منه، إلا أنّ المهدى الذى كان يعارض

النظام من الظاهر،انحاز في النهاية للثورة المضادة. فرغم اصطفافه ابتداءً إلى جانب «تجمع المهنيين» الذي قاد المشهد، إلا أنّه اختار الاصطفاف إلى جانب المجلس العسكري، في رؤيته للفترة الانتقالية مُتحديًا كافة جموع القوى الثورية.

صفقة البشير:

قبل وقوع الاحتجاجات ،كان النظام يواجه أعلى معدلات الغضب بسبب فشل السياسات الحكومية فى توفير الحياة الكريمة،تزامن ذلك مع مناقشة الموازنة العامة التي قوبلت بمزيد من الاحتقان. ونظرًا لاتهامات المعارضة بأنّ الحكومة تمارس تضليلاً متعمداً في الأرقام المتعلقة بالعجز الحكومي، وحجم التضخم الفعلي، والتي لا تعبر عن واقع الشارع المأزوم.

في تلك الأثناء برزت الحاجة للصادق المهدي باعتباره زعيمًا للمعارضة ليشكل غطاءً سياسيًا لتمرير التعديل الدستوري، الذي تقدّم به ٣٣ حزبًا مثّلوا أغلبية أعضاء البرلمان. وذلك بهدف تمديد الحد الأقصى لفترات الرئاسة والسماح للبشير بخوض انتخابات ٢٠٢٠. هذه النقطة مهمة فى ربطها مع الأحداث وهو كلما احتاجت حكومة الرئيس المعزول لفك الحبل الجماهيرى من عنقها، كلما وجدت المهدى جاهزاً لذلك.

وتفيد المصادر بأن الوساطات التي عُقدت في المنفى عبر الوفود التي التقت بالمهدي،نجح النظام في الحصول على موافقة المهدي في العودة لاحتواء التصعيد مقابل إعادة الرجل لمنصبه القديم في

رئاسة الوزارء. وإتمامًا للصفقة التي تطلبت ضماناتٍ لتمريرها،عادت ابنة زعيم حزب الأمة مريم الصادق المهدي إلى البلاد قبل شهرٍ واحدٍ من الاحتجاجات دون أن يُقبض عليها.

وفي الوقت الذي اشتعلت فيه الاحتجاجات ضد حكم البشير، رحّب الحزب الحاكم بعودة زعيم المعارضة من المنفى للمشاركة في الحوار مع الحكومة، والانتخابات الرئاسية القادمة.إضافة إلى انضمامه للجنة تشكيل الدستور، مع التعهد بعدم فتح الملفات القديمة أو استعادة التهم التي تصل عقوبتها للإعدام والمتعلقة برئاسة الصادق المهدي لتحالف «نداءالسودان»المُعارض عام ٢٠١٤،والذي يضم عددًا من الفصائل السودانية المسلحة.

والمهدي الذي أعادته «صفقة» إنقاذ البشير في ظل تصاعد الاحتجاجات، دعا لـ«وثيقةالخلاص»التي دعا فيها جميع الأحزاب المعارضة للحوار مع الحكومة لتشكيل حكومة جديدة برئاسة توافقية وإعلان وقف النار مع المتمردين، وعقد مؤتمر دستوري قومي لتفصيل استحقاقات السلام الشامل. وكفالة حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي. واللافت أن المبادرة التي تبّناها المهدي قبل انتخابات ٢٠٢٠، هي نفسها مبادرة «الحوار الوطني» التي أطلقها البشير قبيل انتخابات ٢٠١٥، والتي أفرزت تشكيل حكومة وفاق وطني منحت الحكومة مزيدًا من الصلاحيات داخل البرلمان بتعيين ١٠٠ نائب مثّلوا الأغلبية التي تقدمت بالتعديل الدستوري بهدف إبقاء البشير في السُلطة للأبد.

فى مطلع مايو من ٢٠١٤ اتهم المهدى قوات الدعم السريع، بقتل المدنيين فى دارفور مما أدى الى غضب قائد الدعم السريع الفريق محمد حمدان دقلو. واعتقل على أثرها جهاز الأمن والمخابرات الصادق المهدي، زعيم حزب الأمة المعارض، من منزله على خلفية اتهامة لحميدتى. والتى قال فيها حميدتى عبارته المشهورة..(الدعم السريع حامى البلد والعندو جيش يجي يكاتل نحن قاعدين فى الحراية، العاجبو عاجبو والماعاجبو هديك النقعة والله الزخيرة توريه وشها). مضت الأيام وجاء المهدى يطلب من حميدتى الانضمام بقواته إلى حزب الأمة. وقال أيضًا فى تصريح مادحاً حميدتى أن انحياز الرجل للثورة يجب أن يقابل بإيجابية. هذه الحادثة وحدها كفيلة بتوضيح تقلب المهدى بين المواقف والأحداث.

المهدى مع الثورة والثورة المضادة فى نفس الوقت :

بدأ مع الثورة ثم أصبح مع الثورة المضادة، خاصة من خلال تصريحه المشهور الذى وصف فيه المظاهرات بأنها (بوخة مرقة) مما أغضب الثوار ولا يزالون يتهكمون بها على الرجل الذى لا يجد صليحا له وسط شباب الثورة، و غالبيتهم متفقون على أن الصادق يجب ألا يكون جزءاً من مستقبل البلد، كما أنه لم يكن يوماً إيجابياً خلال ماضيها. أما الموقف الأكثر إيلاماً لدى الثوار أن الرجل سحب خيمته من ساحة الاعتصام قبل أن تنقض عليه كتائب النظام السابق وتقتل المئات من خيرة شباب البلد. وصرح بعدها بأنه على علم بفض الاعتصام إذ حضر إليه أحمد هرون وصلاح قوش وأبلغاه بضرورة موافقته على فض الاعتصام. هذا الموقف لا يزال يقف للثوار غصة

فى حلوقهم . (اللقاء مع هارون كان في بدايات الاعتصام.. أي قبل بيان اللجنة الأمنية في ١١ أبريل وما تبعه من أحداث).

وقبل أن تتسع رقعة الاحتجاجات التي انطلقت من مدينة الدمازين وعطبرة شمالي البلاد –التي لطالما أزعجت البشير–،التزم الصادق المهدي في البداية الصمت طيلة الأيام الثلاثة الأولى للانتفاضة ضمن التفاهمات القديمة التي جاءت بالرجل من المنفى، وأحيت أحلام المهدي للمشاركة في السُلطة، وهو الوعد القديم الذي تلقاه من البشير في آخر اتصال هاتفي عام ٢٠١٦: «نحن نعتقد أن مكانك ومكان حزب الأمة شاغر ونتطلع أن يكون هناك حضور له».

وعلى وقع الاحتجاجات التي وصلت إلى العاصمة الخرطوم، واجتاحت عدة ولايات في أرجاء البلاد،أحرق المتظاهرون مبنى حزب «المؤتمر الوطني» وأشعلوا النيران في عدة مبانٍ حكومية، وبعد أن بدا أنّ الأمور خرجت تماماًعن السيطرة خاصة بعد أن واجهت الشرطة الهتافات بالرصاص الحي، تحوّل الصادق المهدي فورًا إلى جانب المتظاهرين، فأعلن فك ارتباطه بالنظام نافيًا الوصول لأيما اتفاق مع الحكومة السودانية. وكالعادة كان المهدى يتحول بتحول المصالح كما هو الحال فى السياسة الدولية، التى لا تدوم العلاقات فيها إلا بدوام المصالح.

كماأعلن المهدي أن عدد الضحايا بلغ ٢٢ قتيلًا بعد خمسة أيام فقط من التظاهرات، وهو ثلاثة أضعاف الرقم الذي تبنته مصادر رسمية، كما أنه قدّم مذكرة للحكومة حول وضع رئاسي جديد للبلاد؛

والتي مثّلت رسميًا دعوة للنظام للانقلاب على البشير مستعيدًا ذكريات ماحدث مع الرئيس السوداني إبراهيم عبود الذي أُجبر على التنحي ثم تشكلت «حكومة توافقية» من جميع الأطراف.

وتشير العديد من المواقف السابقة إلى أن المهدي ليس له موقف ثابت ولا يعبر حتى عن شباب حزبه الذين يلتفون الآن حول نائبه الدكتور إبراهيم الأمين خاصة أن المهدي نفسه يمثل صورة صارخة من التناقضات» ويُضيف: «فبينما يعتبر نفسه زعيم حزب المعارضة تولى ابنه الأكبر عبدالرحمن منصب مساعد البشير، وهو أكثر أبنائه حظوظًا لتولي رئاسة الحزب بحكم الطبيعة الطائفية في السياسة السودانية». بينما كان يعمل ابنه بشرى لدى جهاز الأمن الوطنى فى حكومة المعزول البشير، وبالتالى يكون لدى المهدى ابنان فى الحكومة وهو وبناته فى المعارضة لتثبت أيضاً حالة أخرى من التناقض ولعب الأدوار.

اللافت أنّه خلال الأيام الأولى التي أعقبت سقوط النظام، برز اسم الصادق المهدي ضمن الأسماء التي شاركت في الانقلاب، وهي الشكوك التي أكدّها رئيس اللجنة السياسية بالمجلس العسكري،عمر زين العابدين، حين أعلن أنّ الجيش تواصل مع قوىً سياسية- لمّ يُسمّها- قبل الإطاحة بالبشير، وهي الاتهامات نفسها التي روّجها الشيوعيون بأنّ الصادق المهدي هو «عرّاب الانقلاب»، لكنّ أحداث ما بعد الثورة رسمت أدوارًا جديدة للرجل الذي انحاز لأعدائها في النهاية.

أخيراً ركب المهدى موجة جديدة إذ عمل على نشاط سياسي جاب به ولايات السودان ليختبر قاعدته الجماهيرية، وآخرون يرون أن زيارات المهدى للولايات والتى أعقبتها تصريحات العودة لانتخابات مبكرة مفادها أن الرجل يسعى بالاتفاق مع المجلس العسكرى لإجهاض حكومة الثورة ومن ثم يكون الخيار القادم انتخاب الصادق المهدى لكى يعود الإسلاميون هذه المرة على ظهره، وهى خطة ليست غريبة على الصادق بإمكانه أن يفعل كل الممكن وكل المستحيل. قصدنا من هذا السرد التاريخ، توضيح أن المهدى كان بالإمكان ان يكون المخرج لهذا البلاد، بدلاً من أن يكون فى الاتجاه الآخر نظراً للفرص التى أتيحت له.

ملامح ظهور الانشطار الثانى
فى دارفور وجبال النوبة

سيناريو الإنشطار الثانى:

رصد هذا الكتاب فى فصوله السابقة عدداً كبيراً من الفرص، التى أضاعتها النخب السياسية على البلاد، والتى كانت جميعها كفيلة بناء دولة قومية مستقلة موحدة. ورصدنا منها فرصة مؤتمر جوبا، والدائرة المستديرة،واتفاقية أديس أبابا، واتفاقية السلام الشامل وعدد مقدر من الحكم الديمقراطى. الذى خلف ثورات شعبية أطاحت بأنظمة انقلابات عسكرية مثل حكومة الرئيس عبود والرئيس النميرى والرئيس المعزول البشير. ولا شك أن مؤتمر جوبا، ومؤتمر المائدة المستديرة،واتفاقية أديس أبابا ، واتفاقية نيفاشا جميعها خرجت بحلول مناسبة لحل الأزمة فى السودان إذا ما نظرنا لمؤتمر جوبا، الذى كان عبارة عن حل بالأيدى ، بينما كان مؤتمر المائدة المستديرة عبارة عن حل بالأسنان.وذهبت الفرص تتصعب حتى بلغت حلا بالسلاح فى اتفاقيتى أديس أبابا واتفاقية السلام الشامل.

تأتي هذه المرة الفرصة سانحة لرتق أخطاء وفشل الماضى، وذلك من خلال حكومة الفترة الانتقالية برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور عبدالله حمدوك. اذ توحد القوى السياسية والحركات المسلحة نحو هدف واحد، ألا وهو الخروج بالسودان من أزماته وتحقيق شعار الثورة، السلام والحرية والعدالة.

ولكن هذه الفرصة أيضاً لاتزال تواجه تحديات عصيبة ذكرنا منها الإسلاميين، أنفسهم وأطماع دول الإقليم ، وكيفية التخلص من المليشيات التى تركها النظام السابق متمثلة فى الدعم السريع ، والشرطة الشعبية، والدفاع الشعبى وعدد كبير من المليشيات التى كانت تحمى النظام البائد. ولكن الأخطر من ذلك أطل من جديد ، على السطح صراع الهامش، ومطالبة الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة عبدالعزيز الحلو تطبيق العلمانية أو منح إقليم جبال النوبة حق تقرير المصير. وانتقل نفس المطلب لدى إقليم دارفور عقب أحداث الحريق الذى طال معسكر(كرندوق) بالجنينة ولاية غرب دارفور.

هذه المطالب من شأنها أن تعيد البلاد إلى اتفاقية السلام الشامل، التى قادت الى انفصال الجنوب. والتى بدورها طرحت العديد من الاستفهامات، متمثلة فيما إذا كان انفصال جنوب السودان سيكون الأخير. وهناك سيناريو مشابه فى جبال النوبة ودارفور؟ وهذه هى الفكرة التى قام عليها الكتاب، حيث أردت الوقوف على السيناريوهات المحتملة فى كل من المناطق الثلاث ، دارفور جنوب كردفان، النيل الأزرق. ضف إلى ذلك شرق السودان.

ولتجنيب البلاد خطر مزيد من الانشطار والتقسيم، فلابد من الوقوف على مطالب أهل الإقليم، حتى لا تصبح بمرور الوقت أمراً واقعاً، كما هو الحال فى جنوب السودان. ذكرنا أن مطالب الجنوبيين كانت مجرد حكم ذاتي تطور إلى تقرير مصير فبالتالى يجب على القائمين على أمر البلاد الوقوف على مطالب أهل جنوب كردفان

ودارفور والنيل الأزرق. وهذه المطالب تحتاج السرعة فى تحقيق التنمية المتوازنة. وتشير التجارب إلى أن غالبية أزمات السودان تعود إلى الإهمال والتهميش. الذى نتج عنه شعور بالظلم والتفرقة.

جنوب كردفان :

زيارة رئيس مجلس الوزراء، د. عبدالله حمدود، إلى مدينة كاودا عاصمة الحركة الشعبية قطاع الشمال بقيادة عبدالعزيز الحلو، أثبتت أن المنطقة عبارة عن دولة داخل دولة. إذ أن الحركة الشعبية تمتلك جيشاً وعلماً ونشيداً وطنياً. ولاينقصها من أن تكون دولة سوى الاعتراف الدولي. وهذا ما شجع قائد الحركة الشعبية على طرح صيرورة واحد دون الآخر إما تطبيق العلمانية أو تقرير المصير.

فيما يختص بعلمانية الدولة التى يطالب بها الحلو، يرى دكتور خالد المبارك، أن عبدالعزيز الحلو ليس أكثر علمانية من دكتور جون قرنق. خاصة وأن موضوع العلمانية وقضايا الدين والدولة حسمت بموافقة كل القوى السياسية. بما فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان بالتوقيع على اتفاقية السلام الشامل عام ٢٠٠٥. وإجازة الدستور المؤقت الذي ينص على أن السودان دولة متعددة الأديان والأعراق واللغات،وهل يرفض الحلو هذه المعادلة التي وافق عليها قرنق؟

على كل حال فإن مطالب الحلو جاءت فى وقت تمر فيه البلاد بظرف استثنائى وهو الخروج من حكم الإسلاميين الذين ينظرون إلى العلمانية على أنها كفر بواح واتخذوها مطية لمعارضة الحكومة

المدنية، واتهموا قياداتها بالانتماء لليسار والشيوعيين الذين يعملون على كنس الإسلام من السودان كل ذلك تبريراً لفشلهم. وكأن الإسلام نزل مع ثورة الإنقاذ فى العام ١٩٨٩، هذا ويعلم القاصي والداني أن حكمهم كان أشد استدباراً للدين من العلمانية نفسها. ولاينسى الناس انتشار الإلحاد الذى أصبح له رواد ينشطون على وسائل التواصل الاجتماعى يروجون له. وانتشر التشيع فى البلاد أكثر من أي وقت مضى. وعرفت دارفور المسيحية والتبشير، وقبلهم كانت تعرف بأرض القرآن وكسوة الكعبة.

بالرغم من أن الإسلاميين ليس لهم حق تمثيل الدفاع عن الإسلام ولكن على عبد العزيز الحلو مراعاة تلك المرحلة التى تمر البلاد من الحكم المدني وأن يعلم أن العلمانية وحكم السودان أمر لا يقرره شريحة أو جماعة، وإنما يقرره الشعب السودانى بعد التوصل الى نظام حكم ديمقراطى والتوافق على دستور دائم، وتأسيس دولة مدنية تقوم على المساواة وحقوق الإنسان،ومن ثم فأن هذه المطالبة عبارة عن مزايدة على الوضع السياسي الراهن. كان لرجل ناضل مثل الحلو أن يعلم أن الأولوية يجب أن تعطى للسلام، ومن ثم التفرغ للبناء والتنمية خاصة وأن البلاد تشهد انهياراً اقتصادياً مريعاً. وعند الفراغ من تلك الأزمات بإمكان القوى السياسية مناقشة مسألة كيف يحكم السودان.

فيما يخص أزمة الدولة السودانية وموقف الحركة الشعبية ، وصف الحلو الأزمة فى الهامش بأنها فى الأصل قومية، وأن الخرطوم هي التي تخلق تلك المشاكل وتعمل على تصديرها، ويرى الحلو ضرورة

إصلاح المركز، قبل الانتقال لقضايا التهميش بكل أنواعه : السياسي والاجتماعي والاقتصادي. بالطبع فإن الرؤية منطقية ، ولكن التوقيت ليس مناسباً فى وقت تواجه فيه البلاد أزمة اقتصادية طاحنة والإسلاميون يشعلون إوارها فى كل اتجاه بغية إسقاط الحكومة المدنية.

رفض الحلو كافة الحلول التى طرحتها مفاوضات السلام فى جوبا بمساراتها الأربعة ، وقال إنه لا يقبل بحلول جزئية وأنه ليس هناك تغيير حقيقى حدث حتى يوقع على اتفاق سلام. ويرى الحلو أن النظام الحالى لا يزال يسيطر على مفاصل الدولة، وأن أي اتفاقية ستكون كاتفاقية السلام الشامل نيفاشا واتفاقية الدوحة وجميعها لم تقدم حلولاً عملية للمشكلة الأساسية فى السودان. والتى تتمثل فى أزمة حكم وإدارة الدولة.

يستند الحلو فى عدم ثقته بما يحدث من تغيير فى السودان على أن الإجراءت التى تمت ضد قادة النظام السابق إجراءات مخيبة للآمال، ولاتحتاج إلى كثير اجتهاد أو تفسير، خاصة عقب الجرائم التي ارتكبها النظام السابق، ويرى أنه يجب أن تكون هنالك مساءلة ومحاسبة آنية، لكن للأسف الشديد تأخرت الحكومة في ذلك مما أتاح للكثيرين منهم الهرب أو تهريب الأموال والمسروقات، خاصة وأن الإجراءات لم ترق لمستوى الفظائع التي تم ارتكابها. وينظر إلى مسألة بقاء الرئيس المعزول في سجن كوبر هذه غير مؤكدة، وأن والقرار الذي صدر من خلال محاكمته على جريمة ثانوية مقارنة بالجرائم الكبيرة التي ارتكبها، مثل القتل والإبادة والتطهير العرقي وغيرها،

جاءت محبطة للجميع.

غياب الثقة بين الحركات المسلحة والحكومة الانتقالية ظل يقف حجر عثرة أمام تقدم المفاوضات وهى وجهة نظر تكاد تكون متطابقة مابين عبدالعزيز الحلو فى الحركة الشعبية وعبدالواحد محمد نور فى حركة تحرير السودان.ويدعم مواقفمها أن محاكمة الرئيس المخلوع فى قضية ثانوية وترك القضايا الكبرى كجرائم دارفور والإبادة الجماعية، ونيله حكماً بعامين فى إصلاحية لم تكن أصلاً موجودة جعل الجميع يظن أن البشير يمكن أن يكون فى القصر وليس فى السجن.

ويعتقد الكثيرون أن الحكومة الانتقالية عبارة عن مسرحية تحاول أن تخفى جرائم الإسلاميين، وتمنحهم الحق فى العودة بأموال الشعب من خلال الانتخابات القادمة. ومن خلال تلك النقاط نجد أن البلاد فى حاجة الى ثلاثة قرارات مصيرية للعودة للطريق الصحيح وتحقيق أهداف الثورة.

أولاً استقلال القضاء، فهو محل شك للجميع على الرغم من تعيين النائب العام ورئيس القضاء. جهاز الأمن والمخابرات فى حاجة إلى إعادة هيكلة لأن منسوبي الجهاز لا يصلحون لمرحلة بناء دولة قومية. وأن الأحداث التى شهدتها بورتسودان والجنينة جميعها تشير إلى ضلوع جهاز الأمن الذى يحاول تعطيل الفترة الانتقالية وإفشال حكومة الثورة. وذلك باعتراف نائب المجلس السيادى الفريق حميدتى.

على الرغم من أن الوثيقة الدستورية نصت على إعادة هيكلة وإصلاح القوات المسلحة وجهاز الأمن إلا أن هذه الخطوة ستظل عصية على المجلس السيادى نظراً لأن المؤسسة العسكرية تضم عدداً كبيراً من المليشيات التابعة لنظام الجبهة الإسلامية وهى لاتصلح لأن تقود المرحلة القادمة. وأن من العقبات التى ذكرناها سابقاً من عيوب الوثيقة الدستورية اعترافها بوجود جيشين وهما القوات المسلحة وقوات الدعم السريع. كل هذه المتاريس تشير إلى صعوبة بناء جيش وطنى ومن ثم التفرغ لمعالجة جذور الأزمة السياسية بعد الفراغ من عملية السلام.

على كل فأن الأسباب التى أدت إلى انفصال جنوب السودان لا تزال قائمة، بل أكثر تعقيداً من سابقتها، إذ أن عوامل التنمية والنهضة وبناء الدولة القومية لا تزال صعبة المنال فى ظل الوضع القائم. وبالتالى فأن جنوب كردفان والنيل الأزرق من المناطق التى تسعى إلى نيل مطلب تقرير المصير، لذا ينبغى تسريع خطوات السلام ومعالجة جذور الأزمة السياسية المتمثلة فى ضعف التنمية وسوء الإدارة.

مساليت دارفوروتقرير المصير:

لكى نتعرف على أن الاسلاميين أسهموا بسياساتهم فى تقسيم هذه البلاد حتى بعد سقوط حكمهم ، علينا بالنظر إلى الأحداث التى شهدتها الجنينة. وتم على أثرها حرق معسكر(كرندق) والذي أعقبته تحطم طائرة، كان من المفترض أن يكون على متنها نصر الدين عبدالبارى وزير العدل. وذلك بتاريخ التاسع والعشرين من سبتمبر ٢٠١٩.

كل ذلك فى محاولة إلى زعزعة الاستقرار وإشاعة الفوضى فى البلاد لكى تنقضى الفترة الانتقالية دون تحقيق السلام والحرية والعدالة ، وبالتالى لاتطالهم المحاكمات ولا إرجاع الأموال التى نهبوها من مؤسسات الدولة.

الحادثة تسببت فى ردود أفعال واسعة أغضبت أبناء دارفور جميعهم وليس قبيلة المساليت فقط. ورفعت من سقف المطالب، وبدأ يتحدثون عن أن دارفور أصلاً انضمت الى السودان عام ١٩١٦ وأن هناك اتفاقية تتيح لها حق الانفصال من غير أن تطالب بتقرير مصير ألا وهى اتفاقية (قيلانى).

وتعود تفاصيل المذبحة التى وقعت بتاريخ ٢٨/ ١٢ /٢٠١٩م إلى مشاجرة بين فرد تابع لقوات الشعب المسلحة و»ست شاي» بالسوق الشعبي وبسببها تم حرق راكوبة «ست الشاي « من قبل الطرف المذكور آنفاً وعلى أثرها تدخلت الشرطة المتمركزة في السوق وألقي القبض على الجاني وسلم لوحدته. وفى العاشرة مساء من نفس اليوم جاءت قوة من المليشيات المسلحة، وقامت بحرق السوق الشعبى ونهبت البضائع.

العودة لاتفاقية قيلانى :

فى اليوم الثانى تجمع أهل القتيل مسنودين بأكثر من عشرين عربة دفع رباعي والمواتر محملة بالدوشكات وغيرها من الأسلحة النارية وهاجمت معسكر كريندق للنازحين ليلاً وحرق سوقان للنازحين وهما سوق رقوقووالسوق الشعبي والبيوت المجاورة له ما وقامت بقتل

ثلاثة أشخاص وجرح ثمانية آخرين ونهب ملايين الجنيهات. كل ذلك أمام أعين حكومة ولاية غرب دارفور العسكرية.

هذه المذابح تعد بمثابة النسخة الثانية من محرقة ٢٠٠٣م ضد أبناء درافور، وبصورة أكثرمنهجية. وأعلنت تلك الأحداث فشل الحكومة الإنتقالية وحكومة الولاية في حماية النازحين والمدنيين العزل.

نتيجة لذلك تصاعدت ردود الأفعال وسط عشائر المساليت الذين تحدثوا بلهجة حادة أمام اللجنة الأمنية، ودفعوا بمطالب جديدة لم تطالب بها الحركات المسلحة الدارفورية فى كل مراحل التفاوض مع النظام السابق ألا وهى تذكيرهم للسلطات أن دار مساليت انضمت طوعاً للسودان الإنجليزى عبر اتفاقية قيلانى فى العام ١٩١٩.

واستند المساليت الى أن بنود هذه الاتفاقية تشير إلى منحهم حق تقرير المصير بعد مرور سبعين عاماً من سريانها وأحقية انضمامهم للسودان الإنجليزي أو السودان الفرنسى أو تأسيس دولة مستقلة.

وطالب بيان صادر عن المساليت عقب الأحداث الذى جاء فى نصه الآتى:(فإننا بإسم شعبنا نصرخ اليوم بصوت شعبنا المهان بدارمساليت بحقنا في تفعيل اتفاقية قيلاني وتقريرمصيرسلطنة دارمساليت لحماية ما تبقى من شعبنا وعليه نطالب المجتمع الدولي بالآتي: بالتدخل الفورى للتحقيق فى الأحداث).

مما ذكرنا سالفاً نجد أن سيناريوهات انقسام جديد لأقاليم السودان، لاتزال شاخصة، وأن المحاور الإقليمية والدولية جميعها

تسعى لوصول السودان إلى وضع هش واستقرار نسبى للسودان، حتى يسهل تحقيق أهدافهم الماثلة فى الحصول على الأرض والرجال والذهب. وكأننا لازلنا نعيش فى فترة الحكم التركى المصرى ومحمد على باشا.

ولكن المسؤولية بالطبع لاتقع على عاتق المحاور، وإنما على أبناء الوطن الذين جعلوا الخلافات السياسية والأطماع الشخصية واحدة من أهم معوقات التحول الديمقراطى. والذى بدونه لا يصلح أن يكون السودان دولة قومية موحدة.

إذاً أمامنا خيار واحد فقط لاغير ، وهو الاستفادة من أخطاء الماضى، وانتهاز فرصة الثورة التى وحدت السودانيين حول رئيس الوزراء د.عبدالله حمدوك . وهذه الحكومة إذا التفت حولها المكونات المدنية والعسكرية، فأن فرصة بناء سودان موحد ستظل قائمة.

وستفتح شهية الإخوة الجنوبيين للعودة لوطنهم من خلال اتحاد كونفيدرالى ، أو حتى من خلال شراكة اقتصادية فى بلدين يجمعهما رابط التاريخ، على أسوأ الفروض. ولتحقيق شعار «حنبينه» لابد من الآتى :- إزالة دولة التمكين،ومن أفسد فيها وليس كل الإسلاميين، وتأسيس دولة القانون، ومن ثم التفرغ لبناء وطن يسع كل فكرة، كل دين، كل أثنية كل ثقافة. وفى ذلك ستتلاشى الكثير من التروس المتمثلة فى القبلية والحزبية وصراع الايديولوجيا .

نعيش هذه الأيام وأسرتى الكريمة ، فى الولايات المتحدة لحوالى عامين مضت ، وإلى تاريخ هذه اللحظة لم يسألنى أحد عن دينى الذى

اعتنقه ولاعن قبيلتى ولا حتى عن دولتى التى أتيت منها. هناك فى كافة الدواوين الحكومية عبارة مكتوبه فى لوحة جميلة، (نحن لايهمنا من أنت ومن أين أتيت، وماهو دينك. فقط يهمنا أنك إنسان، ونسعد أن نعيش سويا فى وطننا ، وطنك الولايات المتحدة الأمريكية).

الفترة الانتقالية و أسس الإستقرار فى السودان :

أود أن ألخص فى هذه المساحة التطورات، التاريخية السياسية التى مر بها السودان من خلال ثوارت شعبية وحكومات عسكرية، والتى تناولها هذا الكتاب فى محاولة لربط الأزمات التى مر بها السودان ولماذا فشلت كافة النخب السياسية المتعاقبة على حكمه من النهوض به كدولة ذات مقدرات اقتصادية هائلة.

أولاً عرف السودان أربع فترات انتقالية؛ الأولى فى فترة الحكم الذاتى ١٩٥٣-١٩٥٥. واثنتان جاءتا عقب انتفاضتين شعبيتين، واستمرتا عاماً واحداً لكل أو أقل وهما الفترة الانتقالية الأولى عقب انتفاضة أكتوبر فى العام ١٩٦٤ وأعقبتها ثورة أبريل١٩٨٥وثالثة أخرى استمرت ست سنوات وجاءت عقب توقيع اتفاق السلام الشامل فى العام ٢٠٠٥ إلى العام ٢٠١١.

جميع هذه المراحل أفرزت نظم حكم شمولية عسكرية انتهت بانتفاضة ديسمبر٢٠١٩ والتى هى أيضاً لاتزال ملامحها عسكرية على الرغم من تعيين حكومة كفاءات من قبل الثورة.

وتعانى البلاد عقب الإطاحة بنظام المعزول السابق عمر البشير من فراغ أمني كبير تمثل فى الدور الرقابى للشرطة والأمن . مما فتح

الباب واسعاً أمام مهربى السلع عبر الحدود وغياب رقابة السوق، وشجعت التجار على المغالاة في الأسعار التى أوردت المواطن مورد الهلاك.

الفترة الانتقالية وحكومتها برئاسة د.عبدالله حمدوك تعانى من غياب الرؤية الحقيقية لإدارة الدولة وإدارة الأزمات التى ظهرت بعد سقوط النظام السباق متمثلة فى الدقيق والمحروقات، بالإضافة إلى عدم امتلاكها للقوة الأمنية والشرطية التى تضع القرار في موضع التنفيذ. وفشلت أيضاً في إنفاذ حتى قراراتها الخاصة بإزالة التمكين، وتركت المؤسسات الاقتصادية تسيطر عليها الشركات الأمنية والقوات النظامية التابعة للنظام البائد. الفترة الانتقالية تمضى إلى أكثر من ستة أشهر ولم تحقق حتى الخطوات الأساسية التى تمهد الطريق إلى استقرار السودان سياسياً و اقتصادياً.

الطريق الى التنمية :

التنمية الشاملة هى الطريق الوحيد، الذى يؤدى إلى سودان ديمقراطى موحد. والطريق إلى هذه التنمية لا يتم بمعزل عن هذه النقاط التى خرج بها الكاتب ،والتى تتمثل باختصار شديد فى المؤسسات العسكرية و الأمنية و الشرطية.

امنياً :

هذه المؤسسات الثلاث هى عصب الحياة الذى يتمثل فى الأمن، فلابد من إعادة صياغة القوات النظامية الثلاث فى منظور يراعى الأمن القومى السودانى، وتمثل جميعها الوطنية وليس الحزبية

المؤدلجة كما تركها النظام البائد. جميع المليشيات المسلحة يتم هيكلتها ودمجها فى واحدة من المؤسسات الثلاث بحيث لاتقبل البلاد أي مجموعة أخرى خارج القانون .

جهود السلام المبذولة فى جنوب السودان مع الحركة الشعبية قطاع الشمال، وحركات دارفور يجب أن تعود جميعها وتشارك فى عملية التنمية، بالتالى الدولة ستجد نفسها أوقفت الإنفاق على الأمن والحروب. هناك عدد كبير من المقاتلين من الحركات المسلحة، بإمكان الدولة الاستفادة منهم فى الاحتياطى للقوات المسلحة، ويتم استيعابهم ، فى مشاريع، زراعية وصناعية بعد إنطلاقة عجلة التنمية.

إعادة صياغة العلاقات مع دول الجوار والمجتمع الدولة بالشكل الذى يجعل السودان محايداً ، والابتعاد عن حالة الاستقطاب الإقليمى والدولى التى تشهدها المنطقة العربية والإفريقية، كما هو الحال فى سياسة النظام السابق . وبالطبع كلف البلاد الكثير من الحروب العبثية والإنفاق فى مشروعات عديمة نفع وجدوى ولاتزال قضية تفجير سفارتى الولايات المتحدة بنيروبى ودار السلام عصية على الحل فى العلاقات السودانية الأمريكية.

سياسياً :

من الملاحظ أن الشعب السودانى ترك العمل وتفرغ للسياسة ، وتحول الناس الى ناشطين فى وسائل التواصل الإجتماعى، علاوة على أن الاحزاب السياسية أصبحت انتهازية ولايهمها التحول الديمقراطى، ولا معاش الناس، فكل حزب يسعى للانقضاض على السلطة والا

تحول إلى معارض شرس يدعم الفصائل التمردة ، حتى الحركات المسلحة أيضاً من خلال عمليات التفاوض تنظر في غالبيتها لحصصها فى السلطة والثورة ولا أحد يعير اهتماماً لأوضاع النازحين واللاجئين المتفاقمة. فعملية التسوية السياسية الشاملة والتوصل إلى دستور يحدد طبيعة حكم البلاد هذا من شأنه أيضاً أن يضع حداً للانقلابات العسكرية.

اقتصادياً :

النواحى الاقتصادية هى امتداد لعملية السلام والتحول الديمقراطى، إذ أن عملية التنمية لن تتم بمعزل عن الاستقرار السياسي لأن الاقتصاد عملية دائرية بشارك فيها كافة أفراد المجتمع والمنظمات والأحزاب ويجب أن يتحول الناس من ناشطين سياسيين إلى منتجين فعليين. التنمية يجب أن تشمل أيضاً تنمية الإنسان نفسه وهذا الجانب البلاد تحتاج فيه إلى الكثير خاصة فى ما يتعلق بجانب التوعية، فى مجالات الصحة والبئية والتجارة وهذا مايدعم الجانب السياحى.

البنية التحتية والخدمات العامة الصحة، والتعليم هذه من المسائل المرتبطة بالتنمية والتركيز عليها يعد من أهم عوامل تنمية الفرد، الذى يسهم فى تنمية المجتمع وبالتالى الأثر الإيجابى سينعكس على الاقتصاد.

السياسات الاقتصادية والمصرفية تحتاج بالطبع إلى مراجعة شاملة، هناك العديد من الشركات والمؤسسات التى تسيطر عليها

القوات المسلحة، وجهاز الأمن السابق للرئيس المعزول وهى بالطبع يجب أن تعود ويصب ريعها فى خزينة الدولة بدلاً من أن تذهب إلى أشخاص ويجب أن لا ينسى الناس الشركات التابعة للدعم السريع الذى يسيطر على معدن الذهب.

الاهتمام بالبحث العلمى من ضروريات التنمية وذلك يشجع على دراسة الظواهر وتقديم الحلول التى يستفيد منها التنفيذيون فى كافة قطاعات الحياة. وهذا الجانب فيه قصور شديد من جانب الأنظمة السابقة. وإذا نظرنا إلى الدول المتقدمة نجدها تنفق على البحوث العلمية أكثر مما تنفق على الأمن والدفاع لذا كان التطور فى كافة المجالات خاصة الصحية.

العلاقات مع دولة جنوب السودان تعد ذات طابع خاص ويجب إعطاؤها الأولية عن بقية دول الجوار الأخرى، نظراً لتشابك المصالح المشتركة، والموارد والثروات النفطية والغابية ومما يجعل احتمالية اتحاد مشترك بين الدولتين على أسوأ الفروض إن لم يكن عودة الوحدة من جديد.

نخلص من ذلك أن البلاد لم تشهد طوال تاريخها الحديث استقراراً، أو مشروع حكم وطنى يجمع الناس حول هوية موحدة أو تعايشاً سلمياً بين مكونات المجتمع، يحقق التنمية المستدامة، بل كانت المحاباة والوساطة والمحسوبية والفساد هى السمة الغالبة لكل نظم الحكم التى تعاقبت على حكم السودان. وأخص فى ذلك الوصف نظام الإنقاذ ممثلاً فى الحركة الإسلامية، الذى كرس ثقافة

جديدة لم تكن متوفرة لدى الشعب السوداني ألا وهى ثقافة الرشاوى والاختلاس و استباحة المال العام ومن ثم التحلل.

وقبل ذلك حللت التعامل مع الربا متنصلة عن تعاليم الدين الإسلامى ونصوصه القطعية . فى وقت ظل الإسلاميون يتشدقون بالشريعة وشعارات هم الأبعد عن تطبيقها و لم ينل الشعب السودانى منها طوال الثلاثين عاماً سوى الجوع والمرض والتشريد والقتل. واختتم الإسلاميون حكمهم للسودان بإدخال خازوق لأستاذ فى دبره ، وقبله استهلت مسيرتها الأمنية، بدق مسمار فى رأس طبيب حتى الموت.

نختم فى ذلك بأن الأثر السالب فى الحياة العامة الذى تركه الاسلاميون سيكلف البلاد كثيراً، نظرًا لانهيار الخدمة المدنية، وانهيار والمشروعات القومية، مثل مشروع الجزيرة، والسكة الحديد والخطوط الجوية السودانية ، والنقل النهرى. وقبل ذلك تفشي ثقافة الكسب السريع بمشروعية وغير ومشروعية، وأخطر ما يواجه السودان فى هذه المرحلة غياب الرؤية والتخطيط السليم فى حل الأزمات. ولا تزال حكومة الفترة الانتقالية تعاني من حالة توهان وتخبط ، وتسير فى نفس الطريق الذى سلكته الإنقاذ فى حلحلة أزمات المواطن. أدام الله على الشعب السودان نعمة الأمن والاستقرار ونسال الله أن يهدى الجميع إلى سواء السبيل.

هناك مبادرة يجب على الحكومة الانتقالية الوقوف لديها والاستفادة من أصحابها. وهى تتمثل فى مبادرة (نيكست جين). والتى

أطلقتها السودانية د. سالى العطاء، مقيمة معنا بالولايات المتحدة الأمريكية، وهى عبارة عن عملية علمية لإدارة مشاريع الدولة. وهذه هى النقطة المهمة التى ظلت تعاني منها دولة مابعد الاستقلال وهو غياب التخطيط وفشل إدارة الدولة وفشل فى إدارة التنوع الأثني السوداني الاجتماعي والثقافى.

وتهدف المبادرة إلى تجميع الخبرات السودانية المتخصصة في إدارة المشاريع في القطاع الاجتماعي في مجالات: تنمية الشباب، العمل التطوعي وتنمية المجتمع والعمل الاجتماعي. ولذلك وجدت المبادرة صدىً واسعاً لدى الخبراء السودانيين المقيمين فى أوربا والولايات المتحدة، وحققت أقصى قدر من التعاون بين جميع خبراء إدارة المشاريع. وتهدف المبادرة فى رؤيتها الى إحداِث تحول وقفزة نوعية في السودان, سعياً لتحقيق حلم بأن يكون السودان واحداً من أقوى دول المنطقة اقتصاداً والاضطلاع بدوره فى القضايا العالمية.

https://sudannextgen.com/ar/reports/

الهوامش

١. ابراهيم حاج مضوى، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، دار الجيلي، ١٩٧٠م.

٢. إبراهيم دياب، تطورالحركة الوطنية في السودان ١٩٣٨-١٩٥٣، بغداد، ١٩٨٤م.

٣. إبراهيم محمد حاج موسى، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، دار الجيل بيروت، ودار المأمون الخرطوم، ١٩٧٠م.

٤. ابوالقاسم حاج حمد، المأزق التاريخى وآفاق المستقبل، بيروت، ١٩٩٨م.

٥. ابوالقاسم عثمان نور، أضواء على الحركة الوطنية السودانية، مؤتمر الخريجين ١٩٢٥-١٩٣٨، ط١، الخرطوم،٢٠٠٤م.

٦. إجلال رافت، السودان على مفترق طرق، المستقبل العربى، ٢٠١٠م.

٧. أحمد إبراهيم أبو شوك، الفاتح عبد الله عبد السلام،الانتخابات البرلمانية في السودان ١٩٥٣–١٩٨٦،مقاربة تاريخية، تحليلية،مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أم درمان، ٢٠٠٧م.

٨. أحمد إبراهيم ابوشوك، الانتخابات البرلمانية فى السودان، مركز عبدالكريم ميرغنى الثقافي، ٢٠٠٨م.

٩. أحمد إبراهيم دياب، تطور الحركة الوطنية فى السودان ١٩٣٨-١٩٥٣ دراسة وثائقية، بغداد.

١٠. أحمد أبوسعدة، جنوب السودان وآفاق المستقبل، القاهرة دار الهلال للنشر ٢٠١١م.

١١. أحمد العوض سكينجة. من رقيق الى عمال التحرير والعمل فى السودان الكولونيالى، تكساس، ١٩٩٦م.

١٢. احمد الميناوي، السياسة عند ارسطو، ط١، بيروت، ١٩٩٩م.

١٣. احمد الميناوي، جمهورية إفلاطون المدينة الفاضلة كما تصورها الفلاسفة، دار النشر العربي، ط١، بيروت،١٩٩٩م.

١٤. أحمد عبدالرحيم مصطفى، العرب فى ظل الرابطة العثمانية فى العلاقات العربية التركية، القاهرة، ١٩٩١م.

١٥. احمد عبدالله آدم،قبائل السودان، نموذج التمازج والتعايش، مطابع السودان للعملة، الخرطوم، ١٩٩٧م.

١٦. أحمد عودة، الحركة السياسية السودانية والصراع المصرى البريطاني فى السودان، دار مدارات للنشر،القاهرة، ١٩٩٩م.

١٧. احمد يس، مذكرات أحمد يس، مركز محمد عمر بشير، الجامعة الاهلية، القاهرة، ٢٠٠١م.

١٨. آدم الزين محمد، النزاعات القبلية فى السودان، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، ١٩٩٨م.

١٩. آدم الزين محمد، القبلية فى السودان، جامعة الخرطوم،معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، ١٩٩٨م.

٢٠. آدم الزين، رؤىً حول النزاعات القبلية في السودان، الخرطوم، ١٩٨٨م.

٢١. ادم محمد احمد عبدالله،العلاقات السودانية المصرية منظور الأمن القومى المصالح الإستراتيجية، ط١، الخرطوم، ٢٠٠٤م.

٢٢. أروب مادوت أروب، السودان الطريق الشاق للسلام، دار مدارات للطباعة و النشر، ط١،الخرطوم، ٢٠٠٩م.

٢٣. اروب مادتوت اروب، طريق السلام المؤلم، الخرطوم،٢٠٠٣م.

٢٤. اسامة بشير دفع الله، تاريخ الحضارات السودانية القديمة منذ اقدم العصور وحتى قيام مملكة نبته،الخرطوم،٢٠١١م.

٢٥. أسامة حمد أحمد أبوطه، الدور الأميركي في تسوية مشكلة جنوب السودان، المكتب العربي للمعارف،القاهرة، ٢٠١٥م.

٢٦. اسامة عبدالرحمن النور، تاريخ السودان القديم، دار عزة للنشرة، ط٢، الخرطوم، ٢٠٠٦م.

٢٧. اسامة علي زين العابدين، سياسة السودان الخارجية، مكتبة الشريف الأكاديمية، الخرطوم، ٢٠٠٥م.

٢٨. اكمل الدين احسان، العلاقات العربية التركية من منظور تركي، القاهرة، ١٩٩٢م.

٢٩. أمين حامد زين العابدين، اتفاقية السلام الشامل وخلفية الصراع الفكري في الفترة مابين ١٩٦٩-١٩٨٩، دار عزة للنشر، ٢٠٠٧م.

٣٠. امين حامد زين العابدين،اتفاقية السلام الشامل، الخرطوم، ٢٠٠٧م.

٣١. الاب جيوفانى فانتينى، المسيحية فى السودان،مركز محمد عمر بشير، ط١، ١٩٨٩م.

٣٢. الباقر العفيف، وجوه خلف الحرب، الهوية والنزاعات الاهلية فى السودان، القاهرة، ٢٠٠٦م.

٣٣. الباقر العفيف، وجوه خلف الحرب، الهوية والنزاعات الاهلية فى السودان، ط٢، القاهرة،٢٠٠٩م.

٣٤. الواثق كمير، جون قرنق رؤيته للسودان الجديد، ط٢، الخرطوم، ٢٠٠٥م.

٣٥. الصديق الهادى، مجزرة الجزيرة ابا، دار عزة للنشر، ٢٠٠٢م.

٣٦. الحاج بلال عمر، الهوية السودانية بين العروبية والاسلاموية الافريقية، الخرطوم، ١٩٩٨م.

٣٧. بشير محمد بشير، قصة البترول السودانى من هجليج لبشائر، مركز دراسات المستقبل، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

٣٨. بشير محمد سعيد، خبايا وإسرار فى السياسة السودانية ١٩٥٢-١٩٥٦، دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٩٣م.

٣٩. بشير محمود بشير، مؤتمر الخريجين، دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٩١م.

٤٠. بطرس بطرس غالي ومحمود خيري، المدخل في العلوم السياسية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٥م.

٤١. بيتر ادوك، سياسة التحرير فى جنوب السودان (نظرة خبير)، ٢٠٠٥م .

٤٢. تيم نبلوك، صراع السلطة والثروة فى السودان، نيويورك، ١٩٨٧م.

٤٣. ثروت بدوى، النظم السياسية، دار النهضة العربية، ط١، القاهرة، ١٩٨٩م.

٤٤. جمال شريف، الصراع السياسي على السودان ١٨٤٠-١٩٥٦، ط١، الخرطوم، ٢٠٠٨م.

٤٥. جمال محمد السيد، الازمة السياسية فى السودان بين طموح السياسيات ودوافع الممارسات، القاهرة، ٢٠١٠م.

٤٦. جون بونغ، السودان صراعات المصالح ورهانات المستقبل، ترجمة احمد جمال ابو الليل، ط١، القاهرة ، ٢٠١٤م.

٤٧. جون قاي توت، جنوب السودان افاق وتحديات، دار عزة للنشر، ط١الخرطوم، ٢٠٠٩م.

٤٨. جون قاى توت يوه، جنوب السودان افاق وتحديات، ط٢، الخرطوم، ٢٠٠٩م.

٤٩. جون قاى يوه، مخاطر بناء الدولة، ترجمة محمد على جادين، جوبا، ٢٠١٦م.

٥٠. حاتم الصديق، الجيش فى الدولة المهدية ١٨٨١-١٨٩٩، الدار العربية، ط١، ٢٠١٢م.

٥١. حذيفة الصديق عمر الإمام، التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان (١٨٢١-١٩٨٩)، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية،ط١، ١٩٩٨م.

٥٢. حسام الدين على مجيد، اشكالية التعددية الثقافية فى الفكر السياسى المعاصر، جدلية الاندماج والتنوع،اطروحة، بيروت، ٢٠٠٩م.

٥٣. حلمى شعرواى، السودان فى مفترق طرق،جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١١م.

٥٤. خطاب اسماعيل الازهرى،رئيس الوزراء الدفاع والداخلية،امام البرلمان، ٢ نوفمبر١٩٥٥م.

٥٥. خطاب سر الختم الخليفة، رئيس وزراء الحكومة الانتقالية، بتاريخ ١٠نوفمبر ١٩٦٤م.

٥٦. دارن اسيموجولو، جيمس ربنسون، لماذا تفشل الأمم، أصول السلطة والازدهار والفقر،ترجمة بدران حامد، ط١، القاهرة، ٢٠١٥

م.

٥٧. رقية المصدق، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، دار توبقال للنشر، ط١، الرباط، ١٩٩٥م.

٥٨. سلمان محمد احمد، انفصال جنوب السودان، دور ومسؤلية القوى الشمالية، فرجينيا، ٢٠١٥م.

٥٩. سليمان محمد سليمان، السودان حروب الموارد والهوية، ط١، لندن، ٢٠٠٠م.

٦٠. سيرة ومسيرة المرحوم سر الختم الخليفة، الخرطوم، ٢٠٠٦م.

٦١. شادية عربي، اسرار إستخراج النفط فى السودان، الخرطوم، ٢٠١١م.

٦٢. شريف حريز، السودان الانهيار والنهضة، القاهرة، ١٩٩٧م.

٦٣. شوقي عطا الله وعبدالله عبد الرازق، تاريخ أفريقيا، دار الزهراء، ط٢، الرياض، ٢٠٠٢م.

٦٤. صادق الهادى المهدى، مجزرة الجزيرة ابا، الهجرة واحداث الكرمك ١٩٧٠، الخرطوم ١٩٩١م.

٦٥. صالح محيي الدين، وقفات في تاريخ السودان، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٥م.

٦٦. صلاح عمر الصادق،الحضارات السودانية القديمة، ط١، الخرطوم، ٢٠٠٧م.

٦٧. ضرار صالح ضرار، تاريخ النوبة في السودان، الخرطوم.

٦٨. ضرار صالح ضرار، هجرة القبائل العربية الى وادي النيل من مصر والسودان، ط١، الرياض، ٢٠٠١م.

٦٩. ضياء الدين بلال، جنوب السودان بين سلفاكير وقرنق، دار مدارات للنشر، ٢٠٠٦م.

٧٠. ضيو مطوك، التمييز الأثني ودوره في انفصال جنوب السودان، الخرطوم، ٢٠١٥م.

٧١. عادل احمد ابراهيم، النفط والصراع السياسي فى السودان، مكتبة جزيرة الود،القاهرة، ٢٠٠٤م.

٧٢. عادل احمد ابراهيم، تاج السر عثمان، النفط والصراع السياسى فى السودان، ط١، القاهرة ، ٢٠١٢م.

٧٣. عادل رضا، الرهان الإسرائيلي على جنوب السودان، القاهر، ١٩٧٥م.

٧٤. عادل مختار، قضايا التغيير والتنمية الإجتماعية، دار المعرفة الجامعة الإسكندرية، ١٩٩٨م.

٧٥. عبد الرحمن المهدي، مذكرات الإمام عبد الرحمن المهدي، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ١٩٩٦م.

٧٦. عبدالغفار محمد احمد، السودان وديناميكية التنوع محاولة في استطلاع مستقبل قطر عربي أفريقي، الخرطوم،١٩٨٦م.

٧٧. عبد اللطيف البونى، البعد الديني فى مسألة جنوب السودان ١٩٠٠-١٩٨٩، مركز الدراسات الاستراتيجية،الخرطوم،١٩٩٦م.

٧٨. عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، الإعلان عن الدولة، ٢٠٠٤م.

٧٩. عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، ط٧، الدار البيضاء،٢٠٠٦م.

٨٠. عبدالرحمن الفكى، تاريخ قوة دفاع السودان،الخرطوم، ١٩٧١م.

٨١. عبدالرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ط١، بيروت، ٢٠٠٤م.

٨٢. عبدالرحمن مختار، خريف الغضب اسرار السياسة السودانية،ط٢، ١٩٩٦م.

٨٣. عبدالعزيز خالد، جنوب السودان الى اين، القاهرة،٢٠٠٢م.

٨٤. عبدالغفار محمد احمد، السودان بين العروبة والإفريقية، القاهرة ، ط٢.

٨٥. عبدالقادر اسماعيل، مشكلة جنوب السودان دورالاحزاب السياسية، القاهرة، ١٩٤٧م.

٨٦. عبدالقادر عوض الكريم، دليل الانساب فى السودان، ط١، الخرطوم، ٢٠٠٧م.

٨٧. عبدالقادر محمد عبدالقادر، تاريخ مملكة تقلى الاسلامية، ط١، الخرطوم، ١٩٩٩م.

٨٨. عبدالماجد بوب، جنوب السودان، جدلية الوحدة والانفصال، ط١، الخرطوم، ٢٠٠٩م.

٨٩. عبدالملك عودة،الى اين يتجه السودان،المركز العربى للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨م.

٩٠. عبدالوهاب المسيرى، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٥م.

٩١. عبدالوهاب عثمان، افريقيا وتحديات الالفية الثالثة، الخرطوم، ٢٠١٤م.

٩٢. عبده مختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة فى السودان، بيروت ٢٠٠٩م.

٩٣. عثمان نواى، السودان من العنصرية إلى التطهير الاثنى افاق وجدل الهوية وأزمة التغيير، القاهرة، ٢٠١٧م.

٩٤. عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، دار النضال للطباعة، ط٢، بيروت، ١٩٨٩م.

٩٥. عطاالبطحاني،أزمةالحكمفيالسودان، أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة،مطبعةجامعةالخرطوم، ٢٠١١م.

٩٦. علي المزروعي مايكل تايدي، القومية والدولة الجديدة في افريقيا،الجزء الثاني، بغداد، ١٩٩٠م.

٩٧. عمر الامام، التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان ١٩٨١-١٩٨٩، الخرطوم، ١٩٩٨م.

٩٨. عنتر اغا، سلفاكير ودولة جنوب السودان، ط١، القاهرة، ٢٠١١م.

٩٩. عمر سر الختم المكى، الاسلام السياسى دراسة فى التجربة السودانية، ١٩٨٨-١٩٨٩، ٢٠٠٥م.

١٠٠. عون الشريف قاسم، قاموس اللهجات العامية فى السودان،بيروت، ١٩٩٩م.

١٠١. غالب حامد النجم، تطور الحركة الوطنية فى السودان، بغداد، ١٩٨١م.

١٠٢. فدوى عبدالرحمن على طه، السودان فى العهد التركى ١٨٩٩-١٩٥٦ بيروت، ٢٠٠٥م.

١٠٣. فيصل عبد الرحمن على طه، الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشان السودان ١٩٣٦-١٩٥٣، القاهرة، ١٩٩٩م.

١٠٤. محجوب الباشا، الهوية فى السودان، سلسلة اوراق استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية،الخرطوم، ١٩٩٨م.

١٠٥. محجوب عمر باشرى، معالم من تاريخ السودان القديم، دار عزة للنشر، ط٢، الخرطوم ،٢٠٠٠م.

١٠٦. محجوب محمد صالح، دراسات حول الدستور،مركز الايام للدراسات، ٢٠١٣م.

١٠٧. محمد ابراهيم نقد، علاقات الرق فى المجتمع السودان،الخرطوم،

.١٩٩٥

١٠٨. محمد احمد المحجوب، الديمقراطية فى الميزان، ط١، الخرطوم، ٢٠٠٤م.

١٠٩. محمد احمد عبدالقادر، مؤتمر المائدة المستديرة لحل مشكلة جنوب السودان،

٢٠٠١م.

١١٠. محمد الحسن محمد احمد، قطوف من تاريخ السودان القديم والحديث، الخرطوم، ٢٠٠٣م.

١١١. محمد الشيخ حسن، الزعيم الأزهرى الإنسان، الخرطوم، ٢٠١٣م.

١١٢. محمد جلال هاشم،السودان وعروبية او تحالف الهاربين، مجلة الدراسات السودانية، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية ٢٠٠٨م.

١١٣. محمد جلال هاشم، مشروع الوطنية السودانية، وظاهرة الثورة والديمقراطية، الخرطوم، ٢٠١٣م.

١١٤. محمد زكى المسير، الاقتصاد السوداني في عشرين عاماً ١٩٥٦-١٩٧٥، القاهرة.

١١٥. محمد سعيد القدال، الشيخ مصطفى الامين لمحات من سيرة الخرطوم، ٢٠٠٤م.

١١٦. محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠-١٩٥٥، ط١، الخرطوم، ١٩٩٢م.

١١٧. محمد سعيد القدال، عوامل تطور الحركة الوطنية،١٩٩٥.

١١٨. محمد سعيد القدال، معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م.

١١٩. محمد سليمان حامد، السودان حروب الموارد والهوية، الخرطوم، ٢٠٠٦م.

١٢٠. محمد عاشور مهدي، الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا، مركز دراسات المستقبل الأفريقي القاهرة، ط١.

١٢١. محمد عبدالرحمن برج،الولايات المتحدة وحق تقرير المصير، القاهرة ٢٠٠٢م.

١٢٢. محمد على مختار، تاريخ السودان من منظور فرنسي محمد على مختار، الخرطوم، ٢٠٠٣م.

١٢٣. محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية فىالسودان ١٩٠٠-١٩٦٩، مركزمحمد عمر بشير للدراسات، الخرطوم، ١٩٩٧م.

١٢٤. محمد محجوب عثمان، الجيش والسياسة فى السودان، القاهرة، ١٩٩٩م.

١٢٥. محمود محمد طه، الدستور الإسلامى؟ نعم .. ولا !!((الدكتور حسن الترابي: لا يا سيد غبوش))ط١، يناير ١٩٦٨م.

١٢٦. محمود وهيب السيد، اتفاقية ميشاكوس، بيروت، ٢٠٠٦م.

١٢٧. منصور خالد، السودان، أهوال الحرب وطموحات السلام قصة بلدين، لندن، ٢٠٠٣م.

١٢٨. منصور خالد، السودان فى المخيلة العربية الصورة الزائفة والقمع التاريخى، لندن، ٢٠٠٠م.

١٢٩. منصور خالد، تكاثر الزعازع وتناقص الأوتاد،دار المدارك، ط١، الخرطوم،٢٠١٠م.

١٣٠. منصور خالد، الفجر الكاذب، نميري وتحريف الشريعة، دار الهلال، ١٩٨٦م.

١٣١. منصور خالد، جنوب السودان زلزال الشرق الاوسط وشمال افريقيا انفصال جنوب السودان ايدولوجيا أم عقائد، مارس ٢٠١٢م.

١٣٢. منصور خالد، السودان والنفق المظلم قصة الفساد والإستبداد، لندن، ١٩٨٥م.

١٣٣. منصور خالد، النخب السودانية وإدمان الفشل، لندن، ٢٠٠٢م.

١٣٤. منصور خالد، جنوب السودان فى المخيلة العربية، ط٢، القاهرة، ٢٠٠٩م.

١٣٥. موسى عبدالله حامد،استقلال السودان بين الواقعية والرومانسية، دارعزة للنشر، ط١، الخرطوم،٢٠٠٨م.

١٣٦. مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة السابع من أبريل، ط١، الزاوية، ٢٠٠٢م.

١٣٧. نادر السيوفي، حرب الموارد فى أفريقيا، الخرطوم، ٢٠٠٨م.

١٣٨. ناصر السيد، تاريخ السياسة والتعليم فى السودان، مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٧٥م.

١٣٩. نزيه نضيف ميخائيل، النظم السياسية في أفريقيا، تطورها واتجاهاتها نحو الوحدة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ط١، القاهرة،١٩٦٧م.

١٤٠. نعوم شقير جغرافيا وتاريخ السودان، دارعزة، الخرطوم، ٢٠٠٧م.

١٤١. نيفين عبدالمنعم، الاقليات والاستقرار السياسي فى الوطن العربي، القاهرة، ١٩٨٨م.

١٤٢. هانى رسلان، المسارات العامة للازمة السودانية وتداعياتها على المستقبل، القاهرة، ٢٠٠٩م.

١٤٣. هيلدا جونسون، إندلاع السلام نيفاشا، قصتى مع مفاوضات اطول حروب افريقيا، ٢٠١١م.

١٤٤. وجيه كوثراني (وآخرون)، أزمة بناء الدولة في العالم الثالث، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠١١م.

١٤٥. يوسف محمد علي، السودان والوحدة الوطنية الغائبة، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أمدرمان، السودان، ٢٠١٢م.

١٤٦. يوهانس موسى فوك، موقعة القصر الجمهورى، قصةاحداث ١٥ ديسمبر، ط١، الخرطوم، ٢٠١٦م.

٢- الكتب المترجمة :

١. ابثيوبولد، تاريخ السودان الإنجليزي المصري ١٨٨١-١٨٩٩، ترجمة محمد المصطفى عبد الكريم، مركز عبد الكريم مرغني الثقافي، ١٩٩٧.

٢. ابيل اليير، التمادى فى نقض العهود، ترجمة محمد على جادين، ٢٠٠٣.

٣. أبيل أليير، جنوب السودان، التمادي في نقض المواثيق والعهود، ترجمة بشير محمد سعيد، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠٠٥.

٤. ادنروفسنت، نظريات الدولة، ترجمة مالك او شهيوة،بيروت، ١٩٩٧.

٥. إرنست غيلنر، الأمم والقومية، ترجمة مجيد الرضى، دار المدى الثاقافية للنشر، دمشق، ١٩٩٩.

٦. ارنست مندل،مدخل الى النظريات الاقتصادية الماركسية،ترجمة كمال غالى،بيروت، ١٩٧١.

٧. اندروفسنت، نظريات الدولة، ترجمة مالك او شهيوة،بيروت، ١٩٩٧.

٨. ب م هولت، المهدية فى السودان، ترجمة، جميل عين ، بيروت، ١٩٨٢.

٩. بندكت أندرسون، الجذور الثقافية للقومية، ترجمة فالح عبد الجبار(إعداد)، القومية مرض العصر أم خلاصه؟.

١٠. تيفن دبلوا، التفكير السياسى والنظرية السياسية والمجتمع المدنى،ترجمة بيع وهبه، القاهرة، ٢٠٠٣.

١١. تيم نبلوك، صراع السلطة والثورة في السودان، ترجمة الفاتح التيجاني ومحمد علي، دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٤م.

١٢. جعفر على بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية فى السودان١٩١٩-١٩٣٩، ترجمة هنرى رياض، الخرطوم، ١٩٩٨.

١٣. جوزيف شترايرر، الأصول الوسيطة للدولة الحديثة، ترجمةمحمد عيتابي،دار التنوع للطباعة والنشر، ط١ بيروت، لبنان.

١٤. جون سول، انهيار العولمة واعادة اختراق العالم،ترجمة محمد الخولى، ٢٠١٥.

١٥. جون قاى يوه، مخاطر بناء الأمة، ترجمة محمد على جادين، ط١، جوبا، ٢٠١٦.

١٦. جون وول كيج ، القانون العرفى للدينكا فى السودان، ترجمة هنرى رياض، بيروت، ١٩٩٩ .

١٧. جون يونغ، السودان صراعات المصالح ورهانات المصير،ترجمة

احمد جمال ابو الليل،القاهرة، ٢٠١٤.

١٨. ديدار فوزي روسانو، السودان الى اين، ترجمةمراد خلاف، الخرطوم،٢٠٠٧.

١٩. بيتر ودوارد، السودان الى اين، ترجمة محمد على جادين، ط١، لندن، ٢٠٠٢.

٢٠. روبيرت نيللان، حروب المهدية، ترجمة عبدالقادر عبدالرحمن، ط١، ٢٠٠٢.

٢١. ريتشارد هيوجوت، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبدالرحمن المركز العالمى للدراسات السياسية، ط١، عمان،٢٠٠١.

٢٢. سير جميس روبرتسون، السودان من الحكم البريطاني المباشر إلى فجر الاستقلال، تعريب مصطفى عابدين الخانجي، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦.

٢٣. سلاطين باشا، كارل رودلف،السيف والناز، ط١، القاهرة، ١٩٣٠.

٢٤. عبدالرحمن عبدالله، السودان الوحدة أم التمزق، ترجمة الفاتح التيجانى، بيروت، ١٩٩٧.

٢٥. جان جاك روسو، العقد الاجتماعى، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة، ٢٠١٢. ٢٦. جاك باغنار، تعريف الدولة الدولة الامة، ترجمة نور الدين اللباد، القاهرة، ٢٠٠٣.

المـــــلاحـــق

ملحق رقم (١) :

مذكرة كرام المواطنين إلى مدير المخابرات -الخرطوم :

من واجبنا ان نشير اليكم برأينا فى موضوع الرق فى السودان بامل أن توليه الحكومة عنايتها. لقد تابعنا سياسة الحكومة تجاه هذه الطبقة منذ إعادة الفتح . وطبيعى أننا لانستطيع أن ننتقد أمراً توجه كل العالم المتمدن لإلغائه.وهو واحد من أهم الامور التى يعنى بها القانون الدولى.

على أن مايهمنا فى الأمر هو أن الرق فى السودان اليوم لايمت بصلة لما هو متعارف عليه بشكل عام، فالأرقاء الذين يعملون فى زراعة الأرض شركاء فى واقع الامر لملاك الأراضى، ولهم من الامتيازات والحقوق مايجعلهم طبقة بذاتها،ولا يمكن تصنيفهم كأرقاء بالمعنى العام المتعارف وأهل السودان الذين مازال لهم أرقاء فى الوقت الحاضر، انما يعاملونهم كما لو كانوا أفراد العائله، بسبب احتياجهم المتعاظم لعملهم، ولو كان لطرف أن يتظلم الآن فهم الملاك الذين اصبحوا تحت رحمة أرقائهم. وكما تعلمون تمام العلم،فأن العمل فى الظروف الراهن هو أقيم قضية ويتطلب علاجها الاهتمام الأكبر، فالحكومة والشكات والافراد المهتمون بالزراعة يحتاجون لكل يد عاملة يمكن الحصول عليها لتسهم فى نجاح المشاريع ولابد أن الحكومة وموظفيها

قد لاحظوا خلال السنوات الماضية،أن أغلبية الأرقاء الذين اعتقوا اصبحوا لايصلحون لأي عمل،إذ جنح النساء منهم نحو الدعارة والرجال لادمان الخمر والكسل، لهذه الأسباب نحث الحكومة، ان تنظر باهتمام فى أي مسؤولية للعمل، والتخلى عن أداء الالتزامات التى تقيدهم. وبما أن الارقاء ليسوا عبيداً بالمعنى الذي يفهمه القانون الدولى فلم تكن هناك حوجة لاعطائهم أوراق الحرية، الا اذا كانت هناك حوجة لاعطائها لملاك الارض الذين يعملون لهم. وانه ولمصلحة كل الاطراف المعنية، الحكومة وملاك الأرض والأرقاء،أن بقى الأرقاء للعمل فى الزراعة، اما اذا استمرت سياسة تشجيع الأرقاء على ترك العمل فى الزراعة والتسول فى المدن،فلن ينتج من ذلك سوى الشر.

نتمنى أن تاخذ الحكومة هذا الامر بعين الاعتبار، وأن تصدر أوامرها لكل موظفيها فى موقع السلطة بأن لايصدروا أي أوراق حرية ،الا إذا برهن الارقاء سوء معاملة.

****

التوقيع:

على الميرغنى

الشريف يوسف الهندى

عبدالرحمن المهدى

التاريخ ٧مارس ١٩٢٥

المصدر: محمد ابراهيم نقد، علاقات الرق فى المجتمع السودانى،الخرطوم ١٩٩٥ ص٤٣٩

ملحق رقم (٢) :

مذكرة عام ١٩٤٦ بشأن السياسة تجاه الجنوب

مكتب وزير الداخلية

الخرطوم في ١٦ ديسمبر ١٩٤٦

الموضوع : السياسة المتبعة في جنوب السودان

(سري)

السيد/ وزير المالية

السيد/ وزير العمل

السيد/ القائد

السيد/ مدير الزراعة والغابات

السيد/ مدير الاقتصاد والتجارة

السيد/ مدير التعليم

السيد/ مدير الخدمات الصحية

السيد/ مدير الطب البيطري

السيد/ مدير عام سك حديد السودان

السيد/ حاكم المديرية الاستوائية

السيد/ حاكم أعالي النيل

نرجو من الرجوع إلى الخطاب السري رقم ٨٩ الصادر من الخرطوم في ٤ أغسطس ١٩٤٦ والذي أرسلت لسيادتكم (أو لمن يشغلون المنصب قبكم)، نسخاً منه بصفة شخصية تحت هذا الرقم .

تجدون في الفقرة الثانية من هذا الخطاب إشارة الى احتمالات ثلاثة لمستقبل الوضع السياسي في جنوب السودان. والعبارة الرئيسية في هذه الفقرة أنه : لن يمكن إعداد هذه الشعوب للوقوف على قدميها في المستقبل إلا عن طريق التنمية الاقتصادية والنهضة التعليمية. سواء مصيرها سيرتبط آخر الأمر بالشمال أو لشرق أفريقيا(أو بتقسيم جنوب السودان بينهما).

اتخذت منذ كتابة ذلك الخطاب ومنذ إقرار السياسة التي تضمنها، قرارات أخرى بشأن السياسة المتبعة في الجنوب نرفق هنا بياناً بها كما طرأ تغير كبير على النظرة السياسة إلى هذه البلاد بأسرها. ومهما تكن النتيجة التي ستنهي إليها المفاوضات الحالية، فيما يتصل بالأوضاع في داخل السودان فإن من المؤكد أن العمل سيستمر لإعداد شمال السودان للحكم الذاتي وما يتطلبه ذلك من انقاص عدد الموظفين الانجليز وزيادة الاهتمام بمسألة جنوب السودان ولذا أصبح من الضروري أن تتبلور السياسة المقررة للجنوب في أقرب وقت ممكن وأن تتم بلورتها في صورة يمكن شرحها للجماهير والدفاع عنها وذلك بأن تكون قائمة على أسس اجتماعية واقتصادية سليمة وأن تكون هذه الأسس قادرة على الصمود أما اعتراضات المجموعات السياسية المختلفة كما ينبغي أن تكون قادرة على كسب تأييد أبناء شمال السودان المهيئين لتقبل وجهة النظر المنطقية والليبرالية وعلى

تبديد مخاوف السياسيين والموظفين الإنجليز المهتمين بمصالح السودان .

يتضح من الفقرة السابقة أنني لا أريد أن يتاثر مصير مليونين من سكان الجنوب بمحاولة قد تبذل لإرضاء ساسة شمال السودان ممن لم يصلوا إلى مرحلة من النضج او لم تتوافر لديهم المعلومات الكافية غير أننا لا يمكن أن نغفل أن أبناء السودان شمالاً وجنوباً هم الذين سيعيشون في هذه البلاد وفي وضع سياسة لا يكفي أن تكون سليمة في حد ذاتها بل ينبغي أيضاً ان تكون مقبولة لدى كل الوطنيين السودانيين ذوي الاتجاهات المعتدلة من أبناء الشمال والجنوب معاً بل وأن يتولوا في آخر الأمر تنفيذها بأنفسهم.

الى جانب التطورات السياسية السريعة التي طرأت في الشمال في الفترة الأخيرة حدثت مجموعة من التطورات المتصلة بالجنوب منذ إرسال خطاب فخامته في عام ١٩٤٦ (١)

ملحق رقم (٣) :

كلمة السكرتير الإداري – جيمس روبرتسون

في افتتاح مؤتمر جوبا ١٧يونيو١٩٤٦

أيها السادة :

أود أولاً أن أعرب عن اغتباطي . إذ أراكم مجتمعين هنا اليوم وأود جميع من يعدون ضيوفاً على جوبا أن أشكر الحاكم السيد ماروود وزملاءه المقيمين في جوبا على الحفاوة والترحاب الذي لاقونا به.

لقد نشأت فكرة هذا المؤتمر نتيجة للتطورات الأخيرة التي طرأت على إدارة والسياسة في شمال السودان وقد دعا الحاكم العام سير هوبرت هدلستون الى عقد مؤتمر في الشمال في العام الماضي من أجل إشراك السودانيين في حكم بلادهم بصورة أوفى وانتم تعرفون أن شمال السودان قد شهد خلال السنوات الثلاث الماضية قيام مجلس استشاري وكان من بين التوصيات التي تقدم بها المؤتمر العمل على جعل المجلس الاستشاري هيئة أكثر نفوذاً ومسئولية يكون من حقها إصدار القوانين والإشراف على أعمال الإدارة الى حد ما .

ولم يكن المجلس الاستشاري يملك سلطة معالجة أمور المديرتين الجنوبيتين الإستوائية وأعالي النيل بما انه لم يكن بين أعضاء المجلس من أبناء جنوب السودان غير أن تقرير المؤتمر الذي أذيع في الأيام الأخيرة يوصي بأن يبعث جنوب السودان بمندوبين عنه إلى الجمعية التشريعية المقترح إنشاءها وقد جاءت هذه التوصية وأسبابها في الفقرتين ١٢و١٣ من ذلك التقرير.

.....

ينبغي أن نوجه اهتمامًا خاص للأسباب التي بني عليها هذا الاقتراح وأول هذه الأسباب أن السودان وإن كان بلداً شاسعًا الا أنه فقير من حيث الثروة والسكان واذا أردنا ان يتولى السودان حقاً حكم نفسه وأن يعتمد على موارده فلابد أن لاينقسم الى وحدات صغيرة وضعيفة.

ويعتمد واضعو التقرير أنه كل ما عجل أبناء السودان الجنوبي والشمالي بالتعاون والعمل المشترك عجل ذلك من اندماجهم وتآزرهم في سبيل تقدم وطنهم والكثيرون من أبناء الشمال والجنوب يؤيدون هذا الرأي بإخلاص ويأملون أن يؤدي دخول أبناء جنوب السودان الجمعية التشريعية القادمة لى التعجيل بعملية الوحدة وأني على ثقة من توصيات أن هذا الفريق يعتمد على حسن النوابا ولا أظن انهم يريدون استغلال القبائل الجنوبية المختلفة في الجنوب.

وإذا كان المؤتمر المنعقد في الخرطوم لم يضم ممثلين للجنوب الا أني دعوت حاكمي المديرية الاستوائية وأعالي النيل لحضور المؤتمر حتى يتاح لهما التعرف على الاقتراحات المقدمة . (١)

ملحق رقم (٤) :

جمهورية السودان

الحركة الشعبية لتحرير السودان

الدستور الانتقالى لسنة ٢٠١٣

الديباجة

السودان يمثل قلب أفريقيا النابض و مصالحه القومية تحتم عليه التمسك بإنتمائه الأفريقي و كعمق للعلاقات الأفريقية العربية .

منذ تأسيس الدولة السودانية ظلت سياساتها تتناقض مع حقائق الواقع و مصالح الشعب السوداني إذ تم تركيز السلطة والثروة في أيدي جماعة وفئة إجتماعية عملت على تهميش الآخرين .

فرضت هذه الفئة برامج الأحادية الثقافية و الإقصاء, و ممارسة التمييز الديني و العرقي و النوعي و الجهوي من خلال أجهزة الدولة التي تحولت إلي أجهزة للعنف ضد بنات وأبناء الشعب السوداني .

نحن الحركة الشعبية و الجيش الشعبي لتحرير السودان في مسيرة النضال من أجل السودان الجديد ندرك حجم البطش و التنكيل و الذي بلغ حد الإبادة الجماعية و الدمار الذي طال السودان بأسره ومزق وحدته حتى تحافظ الفئة الحاكمة على مصالحها الضيقة .

الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان عازمان على تغيير نظام الحكم وتأسيس دولة السودان الجديد العلمانى

الديمقراطى القائم على العدالة والحرية والمواطنة المتساوية بلا تمييز واحترام التعدد الدينى والثقافى لشعوب السودان ومساواة النوع.

تلتزم الحركة الشعبية والجيش الشعبى بهذا الدستور و اتفاقيات جنيف أغسطس ١٩٤٩ و الإضافات الملحقة بها و قواعد القانون الإنسانى الدولى و تعتبر المواثيق الدولية ذات الصلة جزءاً لايتجزأ من هذا الدستور.

الفصل الأول

أحكام تمهيدية :

المادة ١ :

اسم الدستوروبدء العمل به :

يسمى هذا الدستور: دستور الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان الانتقالى لسنة ٢٠١٣ و يعمل به من تاريخ التوقيع عليه.

المادة ٢ :

الطبيعة :

الحركة الشعبية و الجيش الشعبي لتحرير السودان تنظيم سياسي و ثوري يعمل لإقامة السودان الجديد الديمقراطى ، العلمانى ،الموحد والقائم على العدالة ، الحرية و المواطنة المتساوية بلا تمييز .

المادة٣ :

التفسير:

الحركة: يقصد بها الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان

الدستور: يقصد به دستور الحركة الشعبية و الجيش الشعبي لتحرير السودان الإنتقالى لسنة ٢٠١٣

المؤتمر القومي: يقصد به المؤتمر القومي للحركة

مجلس التحرير: يقصد به مجلس تحرير الحركة

المجلس القيادي: يقصد به المجلس القيادي للحركة

الرئيس: يقصد به رئيس الحركة

نائب الرئيس: يقصد به نائب رئيس الحركة

الأمين العام: يقصد به الأمين العام للحركة

الفصل الثاني

المبادئ و الأهداف والوسائل

المادة ٤

المبادئ

يؤسس هذا الدستور على المبادئ التالية و يسترشد بها :

١. الديمقراطية و الرفاهية و الانسجام والتماسك الاجتماعي .

٢. المواطنة أساس للحقوق و الواجبات.

٣. اللامركزية الفدرالية و سيادة حكم القانون و الفصل بين السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية.

٤. الوحدة الطوعية على أسس جديدة لشعوب وأقاليم السودان .

٥. احترام حقوق الإنسان و الشعوب و المرأة و الطفل و كفالة الحريات الأساسية والإلتزام بكافة المواثيق الدولية والاقليميه.

٦. التداول السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة.

٧. العدالة والمساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن العرق واللون أو الدين أو الانتماء السياسي أو الجهة أو الجنس .

٨. الشفافية و المحاسبية و المساءلة و الحكم الراشد.

٩. هوية سودانية تستوعب التنوع والتعدد الثقافي والعرقي والديني.

١٠. المساواة بين الجنسين, تقوية المرأة اجتماعياً اقتصادياً و ثقافياً وسياسياً[٩٨].

ملحق رقم (٥)

نص اتفاقية الميرغني - قرنق نوفمبر١٩٨٨م :

اتفاقية السلام السودانية :

أديس أبابا – نوفمبر١٩٨٨م :

انطلاقا من فهمنا لكل معاناة جماهير شعبنا السوداني الصبور والتواق للسلام وإيمانٍ بوحدة البلاد شعباً وتراباً ورفضاً لكل السياسات البالية التي ترمي إلى تصعيد الحرب والدمار والشقاء بكل أشكالها والتي ستؤدي إلى تفريق وحدة الصف, وإيمانا منا بضرورة العمل المتواصل لإثراء وتكريس الحياة الديمقراطية في ربوع السودان الحبيب واقتناعاً تاماً بين الطرفين بإعلان السلام الحقيقي في السودان، لا يمكن تأطيره في مشكلة الجنوب بل لابد من النظر إليه على أساس أن مشاكلنا قومية الأصل وعليه لا يمكن حلها إلا عن طريق الحوار الجاد الواضح والمتواصل بين كافة القوى السياسية السودانية على أساس المساواة في المؤتمر القومي الدستوري المرتقب. فإن الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان والحزب الاتحادي الديمقراطي بعد حوار وطني صريح ومخلص توصلا في هذا المنعطف الخطير في مسيرة بلادنا إلى إبرام هذا الاتفاق وإعلانه الى جماهير شعبنا السوداني كافة.

أ- بما أن قيام المؤتمر القومي الدستوري ضرورة قومية ملحة توجب على كافة القوى السياسية السودانية العمل الدءوب والمخلص لتهيئة المناخ الملائم لقيام المؤتمر توصل الطرفان إلى الاقتناع بأن العوامل الأساسية والضرورية لتهيئة المناخ الملائم هي:

.....

١- بما أن الموقف الثابت للحركة هو إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣م واستبدالها بقوانين ١٩٧٤م إلا إنها وفي هذه المرحلة وانطلاقا من حرصها على قيام المؤتمر القومي الدستوري توافق على تجميد مواد الحدود وكافة المواد ذات الصلة المضمنة في قوانين سبتمبر ١٩٨٣م وإن لا تصدر أية قوانين تحتوي على مثل تلك المواد وذلك إلى حين قيام المؤتمر القومي الدستوري للفصل في مسالة القوانين.
٢- إلغاء كل الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الأخرى التي تؤثر على السيادة الوطنية.
٣- رفع حالة الطوارئ.٤- وقف إطلاق النار.
د- اتفق الطرفان على ضرورة انعقاد المؤتمر القومي الدستوري في تاريخ ١٩٨٨/١٢/٣١ م في حالة تنفيذ البنود الوارد ذكرها في هذا الاتفاق بما يرضي الأطراف المعنية.
هـ- يناشد الطرفان كافة القوى السياسية السودانية ضرورة الانضمام الفوري لهذا الجهد الوطني المخلص من أجل السلام واستقرار البلاد.
تم التوقيع على هذا الاتفاق في أديس أبابا في اليوم السادس عشر من شهر نوفمبر ١٩٨٨م

التوقيعات:

السيد محمد عثمان الميرغني زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي
الدكتور جون قرنق دي مبيور رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان وقائد عام الجيش الشعبي لتحرير السودان
نقلا عن منتدى النيلين .http://vb.alnilin.com/showthread.php?t=39774

ملحق رقم (٦)

رؤية قرنق للتنمية :

خطاب العقيد جون قرنق فى ١٦ مايو ٢٠٠٢ :

جون قرنق :

الى كل وحدات الجيش الشعبى والحركة الشعبية والسلطة المدنية والى سكان السودان الجديد:

اليوم، السادس عشر من مايو ٢٠٠٢، يوافق الذكرى التاسعة عشرة (لتأسيس الحركة الشعبية/الجيش الشعبى لتحرير السودان- المترجم). ونحن نبدأ عامنا العشرين من النضال البطولى، أحيي كافة الأبطال والشهداء، الذين سقطوا فى مسيرة النضال من أجل الكرامة السودانية قبل الاستقلال وبعده وعلى مدى تاريخنا والآن فى النضال من أجل سودان جديد... سودان الديمقراطية، والحرية، والعدالة، وحقوق الإنسان والرخاء لكافة السودانيين. أحى أولئك الأبطال والشهداء ذكرى لكونهم لم يستشهدوا هباءً. أسطورة نضالهم وروحه ستكون دوماً مرشداً لنا ولأجيال قابلة.

فى مناسبة الذكرى التاسعة عشرة، أهنئ كل الضباط، و السلطة المدنية، ورجالات الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان و السلطة المدنية وكوادرها لمقاومتهم ودحرهم لهجوم فصل الجفاف للعام ٢٠٠١-٢٠٠٢ التى شنها العدو والتى أوشكت على نهايتها الآن.

كما ورّد فى رسائلى المتعددة الى كافة الوحدات، فإنَّ هجوم فصل

الجفاف تركز فى غرب أعالى النيل (منطقة النفط) وبحر الغزال. فى غرب أعالى النيل حشد العدو وحدات من ٧٠٠٠ جندى نظامى، وقوات دفاع شعبى ومليشيات قبلية مختلفة كلهم مدعومون بالمدرعات، والطائرات العمودية، ومقاتلات الميج، والقاذفات الأنطينوف. كان الهدف دفع قواتنا والسكان بعيداً عن حقول النفط والإستمرار من ثمَّ فى استغلال النفط فى بناء اقتصادهم وقدراتهم العسكرية. خطط العدو للاستيلاء على جوجريال، وواراب، وثييت، والتونج، ورمبيك، ويرول فى بحر الغزال بحيث يفرض قبضته من ثمَّ على المنطقة كلها ويضيف المزيد من الحماية على حقول النفط.

ملحق رقم (٧) :

نصوص اتفاق نيفاشا (٢) :

نشر بتاريخ: ١٥ كانون٢/يناير ٢٠٠٩ :

حصلت «البيان» على النص الحرفي الكامل للبروتوكولات الثلاثة التي وقعت الأربعاء الماضي في منتجع نيفاشا الكيني والتي تجاوزت بها الحكومة السودانية والحركة الشعبية آخر الخطوات نحو ابرام اتفاق سلام شامل ينهي الحرب الأهلية المستمرة في جنوب البلاد،خصوصاً منذ أكثر من عقدين. وتنشر «البيان»، ابتداءٍ من اليوم هذه النصوص تباعاً، بدءاً ببروتوكول تقسيم السلطة الذي يفند الحقوق الأساسية للمواطن السوداني .

وأسس تكوين حكومة الوحدة الوطنية خلال الفترة الانتقالية وتفاصيل سلطات واختصاصات وتكوين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) ونسب تقسيم السلطتين التشريعية والتنفيذية بين الحكومة والحركة وسائر القوى الأخرى، والبنود الدقيقة التي تحكم عمل مؤسسة الرئاسة التي ستتكون من الرئيس والنائب الأول ونائب الرئيس حيث تفادى البروتوكول الاشارة الى كلمة «الثاني» واكتفى بتعبير «نائب الرئيس» وتحديد واجبات وصلاحيات كل من الرئيس ونائبيه وكيفية سد مكان من يشغر منهم، كما يتطرق البروتوكول الى وضع العاصمة القومية والتشريعات التي ستطبق فيها، فضلاً عن آليات تنظيم الخدمة المدنية وعبر معالجة حالات عدم التوازن الراهنة والتشديد على الجدارة والتدريب والتنافس العادل.

وفيما يلي الجزء الثاني من النص الحرفي للبروتوكول المعد أصلاً باللغة الانجليزية وتولت «البيان» ترجمته ترجمة غير رسمية:

٣. حكومة جنوب السودان.

٣١ فيما يتصل بجنوب السودان، تكون هناك حكومة جنوب السودان، كما في حدود ١٩٥٦/١/١ وتتشكل من:

٣١١ المجلس التشريعي لجنوب السودان.

٣١٢ الجهاز التنفيذي لجنوب السودان.

٣١٣ الهيئة القضائية لجنوب السودان.

٣٢ تمارس حكومة جنوب السودان أعمالها استناداً إلى دستور جنوب السودان الذي سيتم إعداده من قبل لجنة إعداد دستور جنوب السودان فقط، والمصادقة عليه بأغلبية الثلثين من جميع أعضاء الجمعية المؤقتة لجنوب السودان، وينسجم مع الدستور القومي المؤقت.

٣٣ تكون سلطات حكومة جنوب السودان بموجب ما نص عليه الجدولان (ب) (ذ) المقرونان مع الجدولين (هـ) و(و)، الدستور القومي المؤقت، دستور جنوب السودان واتفاقية السلام.

٣٤ المسئولية الأساسية لحكومة جنوب السودان تكون العمل كسلطة لولايات جنوب السودان، والعمل كصلة مع الحكومة القومية وضمان حماية حقوق ومصالح مواطني جنوب السودان خلال الفترة الانتقالية.

٣٥ المجلس التشريعي لجنوب السودان:

٣٥١ إلى حين إجراء الانتخابات يتكون أول مجلس لجنوب السودان

كالتالي:

٣٥١١ الحركة الشعبية لتحرير السودان ٧٠٪.

٣٥١٢ حزب المؤتمر الوطني ١٥٪.

٣٥١٣ القوى السياسية الجنوبية الأخرى ١٥٪.

٣٥٢ يقوم مجلس جنوب السودان وبموجب الدستور الذي سيصادق عليه بانتخاب رئيس المجلس وشاغلي المناصب الأخرى.

٣٥٣ عند إنفاذ دستور جنوب السودان، يكون لمجلس جنوب السودان سلطات القيام بالمهام المحددة في الجدولين (ب) و (هـ) مقرونين مع الجدولين (و) و(ز) لحكومة جنوب السودان.

٣٥٤ يتضمن دستور جنوب السودان بنوداً حول مجلس جنوب السودان لإعادة تشكيله عبر انتخابات بموجب البنود المضمنة في هذه الاتفاقية ، فيما يتصل بمواعيد الانتخابات العامة. كما يتضمن دستور جنوب السودان بنوداً حول انتخاب الرئيس وتعيين النائب الأول لرئيس حكومة جنوب السودان وتتم هذه الانتخابات بموجب الشروط التي تحددها الهيئة القومية للانتخابات، وكما هو منصوص عليه في الفقرة الفرعية ٢٠١١ من هذه الاتفاقية .

٣٥٥ يمكن لمجلس جنوب السودان تعديل دستور جنوب السودان بموافقة أغلبية الثلثين من جميع الأعضاء.

٣٥٦ بخلاف التشريعات القومية المعمول بها، يتولى مجلس جنوب السودان السلطة التشريعية في جنوب السودان، ويقيم مكاتبه الخاصة ويشكل لجانه ويضع قوانين اجراءاته، كما ينتخب رئيس المجلس ونائبه والضباط الآخرين في أول اجتماع له[٩٩].

المقابلات

محمد محجوب هرون- المقابلة أجريت بتاريخ ٣مارس ٢٠١٧ بجامعة الخرطوم

د. محمد محجوب هرون مدير معهد أبحاث السلام التابع لجامعة الخرطوم تناول الحوار معه الجانب المتعلقة بالاثنيات والفرص التى ضاعت أمام تحقيق وحدة السودان والأخطاء التى حالت بين بناء الدولة فى السودان وجنوب السودان. أحمد هرون خبير إعلامى وله مشاركات كبيرة فى فض النزاع والسلام والتنمية لذا فهو كان مفيد لهذا الكتاب.

ماهو التأثير السايكلوجي للنخب السودانية على أزمة بناء الدولة فى السودان، وهل لتجارة الرقيق أثر فى ذلك ؟

النخب فى الوقت الحاضر وفى تشكيل حالة الدولة السودانية، مثل ماتفعل النخب فى معظم البلدان وأقاليم العالم المختلفة، وتأثير النخب هو كذلك تأثير مركب وهو ليس فقط مجرد تفسير لدواعي وتاثيرات سايكلوجية، النخب تأثيرها يمكن أن يعزى لأسباب نفسية اقتصادية وأسباب سياسية واجتماعية وثقافية. وذلك لارتباطها بمشاكل ومصالح النخب.

النقطة المركزية في كل ذلك أن النخب لها تأثير أوضح وأكبر قياساً من بقية قوى المجتمع الأخرى،خاصة فى حالة تكون الدولة حديثة،

بهذه الطبيعة فان الدولة يصنعهاويديرها ويشكل جدول اعمالها النخب، بالتالى فهذا يفضى بنا الى التأكيد أن دور النخب دور كبير وعظيم وبالتالى تأثير النخب سيبقى تأثيراً كبيرًا

يصعب على أن أعزو تبعات انشغال الدولة الحديثة وماترتب على ذلك واقعاً لمحض أسباب نفسية وان لم يغب البعد النفسى عن ذلك. موضوع تجارة الرقيق كسبب يحتاج أن يؤخذ برد شأنه ويصعب توفير إجابة على نحو قطعى لما إذا كانت تجارة الرقيق أفضت بشكل او آخر لتشكيل الطريقة التى أدارت بها النخب البلاد بحيث انتهت الدولة الى ما انتهت اليه فى الواقع الحالى.

ولكن من حيث أن تجارة الرقيق كانت مكوناً مهمًا فى تاريخ الدولة السودانية، بالضرورة تجارة الرقيق تركت جرحاً غائرًا فى البناء النفسي الاجتماعى السياسى العام على مستوى عامة الجمهور، وعلى النخب السياسية هذا بالضرورة أن الأثر شكل الموقف النفسي وبالتالى عمل على تغذية أشياء أخرى كثيرة ساهمت فى إشعال صراعات الدولة المختلفة والنزاعات المختلفة كذلك شكلت المواقف النفسية. يعنى فى جنوب السودان المتمرد الجنوبي على الدولة السودانية عبر تاريخ التمرد والانفصال فى جنوب دولة السودان بالضرورة كل تلك الافعال كانت عبارة عن انعكاسات نفسية ..والمتمرد كان يستصحب البناء النفسي فى تشكيل موقفه السياسي موقع الجنوبي من إطار تجارة الرقيق بالضرورة.

البعض يعزو أن لسياسة الخليفة عبدالله التعايشي كان لها دور

واضح فى الأزمات السودانية الحالية لكونها فرقت بين أبناء الوطن الواحد وكرست للتفرقة القبلية؟

يعنى شوف ليست هذه حالة مرتبطة حصرية بالتعايشي ولكنها مرتبطة بطبائع الاستبداد فنظام الحكم المستبد غير العادل يسبب جملة متاعب على المستوى العام بالتالى يعنى بالضرروة فان حكم الخليفة التعايشي حكم يحمل طبائع استبداد لذلك أحدث درجة من التفريق بين أبناء الوطن ولكن لم تنته الحالة بانتهاء المهدية وظلت تتواصل وتستمر وظلت تأتى بالإشكالات ذاتها وإشكالات متشابهة.

برأيك ماهي المسببات الحقيقية لنشوب الحرب الأهلية التى عمقت و حالت دون بناء الدولة فى السودان وهل هى إثنية ام تنموية أم سياسية ؟

هو دائمًا دعنى اقول إن عدم عدم التمكن من الاتفاق على وظيفة الدولة في ذاته ينتج عنه إشكالات عديدة وبالتالى يعنى أن الدولة يجب ان ينظر إليها باعتبارها هيكلاً ووظيفة ودستوراً يتواضع عليه المجتمع والمواطنون على أهداف تصب فى مجملها فى صالح تحقيق المصلحة العامة ومصلحة المواطنين فى الدولة..هذا التركيز ما ان يختل تتحول الدولة بمشروعيتها وسطلتها الى ادوات فى ايدى مجموعات ومراكز قوى داخل نادي النخب الوطنية. اذا لم نستطع فى السودان ان نتفق على تفاهم كبير حول ماهي طبيعة ووظيفة الدولة وبالتالى صارت الدولة باستمرار من كل ماتمثله من ثقل فى مركز السلطة ظلت نهباً لاطماع ومصالح داخل مجموعة النخبة، وظلت الدولة

تنتقل من حالة فشل الى حالة فشل أخرى أكبر فداحة .

نحن وبعد قيام وطن قيام وطن مستقل بعد الاستقلال الثاني اذا ما اعتبرنا الاستقلال الأول حدث بعد المهدية فى استقلال مبكر لحكم أجنبى على البلاد .

من ذلك الوقت ظلت الدولة السودانية تمر بأحوال من التعثر وتدهور الحال العام والاقتراب مما يشبه حالة الانهيار للدولة هذا يحدث بسبب أنانية النخب وبسبب تسخيرها لأدوات الدولة لتلبية المصالح الخاصة لجماعات النخب أفراداً ومراكز القوى مختلفة

فغياب الاتفاق على طبيعة وظيفة الدولة يقودنا اليوم وغداً وبعد غد الى حالة من الفشل العام والى احتمال انهيار الدولة.

الحرب الأهلية كان لها دور واضح فى افقار البلاد كيف ترى ذلك وكيف الخروج بالبلاد من هذا الفقر؟

الحرب الأهلية التى ينظر اليها البعض باعتبارها سبباً يمكن ان ننظر إليها باعتبارها نتيجة ويمكن أن ننظر اليها بأنها سبب قاد الى هذا الإفقار.. وبنما يكون الإفقار هو الذي قاد الى نشوب حروب أهلية..وافقار بمعنى إدارة سياسات عامة للدولة،تفضى الى فشل الدولة فى تقديم الخدمات وتاسيسي سوق عمل واسعة وتتيح فرص عمل تجعل من المواطن مستقلاً ومستكفياً بعائد عمله، والفشل فى توفير فرص مشاركة سياسية حقيقية للمواطنين من اخره الى آخره .

هذه هي بعض بعض ملامح أساسية لما أسميته إفقار المواطن عن عجز الدولة عن تقديم خدمة تعليم مناسبة وخدمات صحية كهرباء

بنيات تحتية الى أن نصل الى مستوى أرفع،اذاً ايضًا الفشل فى توفير الحريات العامة والكرامة الإنسانية كنتيجة هي عائد لتحقيق الافقار كنتيجة لحالة الإفقار حينما يكون هذا الواقع تدريجي ولأسباب كثيرة ينشأ عبره وعى لهذا الإفقار، تحمل الدولة مسؤوليته وهذا صحيح كذلك. وحال ماحملت الدولة المسؤولية هذا الافقار يلجأ المواطنون خاصة بعض النخب للتمرد على الدولة وبالتالى تستمر الأزمة وبالتالى فأن النزاعات ليست بالضرورة سبباً فهى تكون غالباً نتيجة أكثر من كونها تكون سبباً.

النخب السياسية فى جنوب السودان وقعت فى نفس الأخطاء التى ارتكبتها النخب فى الشمال عقب الاستقلال ماهو وصف الصراع الجنوبي الجنوبي الأخير وهل هو صراع حول السلطه ام صراع قبلي أم ماذا ؟

هذه مسألة مفككة لايمكن أن تعزى الى سبب واحد أولاً دعنى اقول أن أحد الأسباب أن ما وقع بالفعل فى دولة جنوب السودان وهى ما تزال فى المهد هو أن النخب التى ادارت دولة الجنوب الوليدة، هي جزء من نخب الوطن الأم وكانوا جزءاً من نخبة نادي النخب القديم وكانت تحمل نفس الجينات تحمل نفس الفايروسات المرضية هذا جانب، الجانب الثاني ان استقلال جنوب السودان من الوطن الأم كان محمولاً على أجنحة العواطف أكثر مما كان مشروعاً مخططاً له على نحو علمى جيد وبدرجة من النضج .

بالتالى العاطفه لاتقوى كثيراً فى مواجهة...تحديات الدولة ..

ربما قبل الوقت المناسب تعرضت الدولة الجديدة لتحديات كبيرة تحديات توفر نخبه قائدة مدركة لوظائف الحكم والدولة واجهت بمجتمع غارق فى القبلية والانقسام الاثني، واجهت الدولة بأطماع مراكز القوى التى تحملها الدولة الجديدة القوى الإقليمية والدولية والتى نظروا اليها من ضرورة أن يتم استحلابها لصالح مراكز القوى التى تحملها الدولة الجديدة ..وبالتالى يعنى أن يقع ماقد وقع بكل أسف هى ماتزال في المهد لم يكن مستبعدا رغم بعض القوميين الجنوبيين كانوا باستمرار يردون على أن الحالة الموضوعية للدولة لم تنضج على نحو كافٍ لتساعد على قيام وطن مستقل فى دولة مستقلة بعضهم كان يقول على انهم غير قادرين على عمل مشروع بناء دولة بناء أمة وهذا ماكتبه الجميع أن دولة جنوب السودان لم تتوفر له المقومات التى تجعل منه وطنا مستقرا وماتزال هذه الاعراض المرضية باقية الى وقتنا هذا.

هناك العديد من المناطق لاتزال تعانى الحروب فى جبال النوبة والنيل الازرق ودارفور فهل يمكن ان نقول بأن انفصال جنوب السودان هو الأخير ام أن هناك سيناريوهات مستقبلية لدول جديدة فى تلك الاقاليم؟

ليس بالضرورة الانفصال هو نتيجة وليس سبباً فاذا كانت هذه الاسباب المفضية لهذه للنتيجة لاتزال متوفرة فليس بالضرورة ان يكون انفصال جنوب السودان عن الوطن الأم هو الاخير .

كيف نفسر حالة بلدان كالسودان وجنوب السودان ..بلاد غنية

بالموارد المائية والمعدنية والبشرية ولايزالان يرزحان تحت خط الفقر ؟؟؟

صحيح ان السودان الكبير سودان وجنوب السودان يتمتعان بغنى الموارد أولاً على المستوى البشرى فهو يغفله كثيرون الذين يتحدثون عن الموارد المادية لكن السودان الكبير وطن لشعب كبير له تاريخ له امتداد تاريخى طويل نسبياً فى بناء مجتمع حديث رغم عدم اكتمال البنية للمجتمع الحديث ولكن قياسًا بالجوار العربي والافريقي فان الشروع فى بناء مجتمع حديث ففي السودان سبق كثير الجوار العربي والافريقي ولكن وهذا كله ينتهى بنا على أن هناك رأس مال بشري كبير من ناحية ان الجغرافية السياسية للسودان الكبير مهمة اذ يتوسط السودان الكبير الامتداد الافريقي والعربي من ناحية وبالتالى فأن الجغرافية السياسية تمثل فى السودان الكبير دولة مركز وهذه إمكانية كبيرة بالإضافة الى موارد طبيعية ومادية هائلة وبالتالى من حيث توفر روافع اساسية لتحقيق مشروع تنموي كبير هذا لاخلاف عليه ولكن التنمية لاتحققها الموارد فقط، التنمية مركزها الانسان مثلما غايتها الانسان ما دام أساسها الإتسان فان اساس التنمية الانسان نفسه فاذا لم تتوفر القيادة بمؤهلات بشروط القيادة المطلوبة، فالسودان يعيش نزاعات أهلية وقضايا تاريخية عديدة وظلم بالضرورة واقع على محاور مختلفة فاذا لم تصل قيادة لهذا المستوى من الوعى والنضج فان تحقيق مشروع تنموي كبير يعتمد فقط على الموارد فهذا ليس بالضرورة ان يكون ممكنًا وهناك العديد من البلدان تمتلك موارد غنية فى الاقليم

والعالم ولم تتوفر لها قيادات فشلت فى بناء مشروعات النهضية والتنمية البشرية .

هناك بلدان تمتلك موارد بشرية وليس لها موارد طبيعية ومادية ولكن توفرت لها قيادة ناضجة بالمستوى المطلوب استطاعت ان تحيل البلدان الفقيرة من حيث الموارد البشرية ان تحول هذه البلدان الى نماذج للنهضة والتنمية.

التدخلات الاقليمية و الاجنبية كانت حاضرة فى أزمة دولة جنوب السودان الحالية كيف يمكن أن يتحصن جنوب السودان من تلك التدخلات؟

هذا شي طبيعى ليس حالة بالسودان لوحده هناك قوى تبقى متربصة لمصالح تسعى إلى تحقيقها من خلال انخراطها فى بلدان اخرى ولكن هذا داء له دواء ودائما حسب خبرة الجماعة الانسانية التاريخية الطويلة تنجح التدخلات الخارجية وتفشل

تنجح فى حال ان يكون الداخل الوطنى مهيئاً لذلك يعيش حالة لاقيادة او فشل قيادي سوى فشل فى بناء قاعدة اجماع وطنى لم يتمكن من امتلاك رؤية وشعور بالاتجاه حيث يستطيع شعب البلاد الخروج من الفقر والفاقة والتخلفة والخروج الى النهضة.

فى حال توفر الفشل القيادي تجد التدخلات الخارجية طريقا سالكا لتحقيق أهداف وغايات الاجنبي من التدخلات .

يمكن ان تفشل أهداف وغايات التدخل الاجنبي اذا في حال تحصن واعتصام الداخل بمطلوبات القيادة المناسبة ، امتلاك

الرؤية والاتجاه وترتيب الاوليات وإرادة العمل وحشد الطاقات لصالح لتحقيق الرؤية الوطنية المتفق عليها بالتالى تبقى التدخلات الخارجية سيكون لها فرص النجاح فى حالة عدم تحصن الداخل فى حال تمكن الداخل من التحصن فان فرص نجاح التدخل ستضعف تدريجيًا.

[١]. ضرار صالح ضرار، تاريخ النوبة في السودان، الخرطوم، ٢٠٠٢ , ص١٨

[٢]. أسامة عبدالرحمن النور، تاريخ السودان القديم، الخرطوم، ٢٠٠٦ ص٢٣

[٣] صلاح عمر الصادق، الحضارات السودانية القديمة، ط١، الخرطوم، ٢٠٠٧ ص١٥

[٤]محمد على مختار، تاريخ السودان من منظور فرنسي، الخرطوم، ٢٠٠٣ ص ١١

[٥]نعوم شقير، مرجع سابق ص٢٢-٣٢

[٦] نعوم شقير، مرجع سابق ص ٤٢

[٨] محمد الحسن محمد أحمد، تاريخ السودان القديم والحديث، الخرطوم، ٢٠٠٣ ص١٠٢

[٩]. ادريس عبدالله البنا، لمحات من مملكة كوش، الخرطوم، ٢٠٠٣ ص٣١

.https://www.alnilin.com/12844868

[١٠] الاب جيوفانى فانتينى، المسيحية فى السودان، ط١، مركز محمد عمر بشير، ١٩٨٩ ص٧-١٠

[١١] نعوم شقير ، مرجع سابق، ص ٣٧٤

[١٢]قاسم ابوزيد، هجرة القبائل العربية الى افريقيا، الخرطوم، ٢٠٠٠ ص١٣

[١٣] قاسم ابوزيد، مرجع سابق ص١٦ ، ٦١

[١٤] عون الشريف قاسم ، قاموس اللهجة العامية فى السودان، بيروت، ١٩٩٩ ص ٣٢٣

[١٥] عبدالقادر عوض الكريم، ط١، الخرطوم، ٢٠٠٠ ص١٨-٢٠

[١٦] عون الشريف قاسم، مرجع سابق، ص ١٣٢

[١٧]نعوم شقير، مرجع سابق، ص ٥٣

[١٨] نعوم شقير، مرجع سابق، ص٣٧

[١٩] فدوى عبدالرحمن على طه، السودان فى العهد التركى ١٨٩٩-١٩٥٦ بيروت،٢٠٠٥ ص ٢٣٤

[٢٠] سلمان محمد احمد سلمان، مرجع سابق ص٣٥

[٢١] نعوم شقير، مرجع سابق ص١٥

[٢٢]. جون سول، انهيار العولمة واعادة اختراق العالم،ترجمة محمد الخولى، ٢٠١٥ ص٤٣-٤٤

[٢٣] Mary ThidaLun, Reconnecting Joined – up Approaches: Nation – Building through State Building ,London: Overseas Development Institute. 2009, P 9.

[٢٤] State Building in A Situation of Fragility: Initial Findings – August2008,Availableatwww.oecal.org/dac/Fragilestates.

[٢٥].وجيه كوثراني (وآخرون)، أزمة بناء الدولة في العالم الثالث،

مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠١١ ص ٢٩٣

[٢٦]. شوقي عطا الله، عبدالله عبد الرازق، تاريخ أفريقيا، دار الزهراء، ط٢، الرياض، ٢٠٠٢ ص ٤٠.

[٢٧]. نزيه نضيف ميخائيل، النظم السياسية في أفريقيا، تطورها واتجهاتها نحو الوحدة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ط١، القاهرة،١٩٦٧ ص ١٣

[٢٨]. القومية والدولة الجديدة في افريقيا، ترجمة شاكر نضيف، ط١، بغداد، ١٩٩٠ ص ٥

[٢٩]. ريتشارد هوجوت، مرجع سابق، ص٣٤

[٣٠]. مايكل تايدى، مرجع سابق، ص ١٦

[٣١]. مايكل تايدى، مرجعسابق ص٧١

[٣٢]. مايكل تايدى ، مرجعسابق ص٨٠

[٣٣]. على المزروعي، مرجع سابق، ص ٤٩

[٣٤]. محمود ممداني، محاضرة حول، افة التعليم و البحوث في أفريقيا ما بعد الاستعمار، يوليو ٢٠١٤

[٣٥].مايكل تايدي، مرجع سابق، ص ١٩١

[٣٦]. علي المزروعى، مرجع سابق ٧١

نعوم شقير مرجع سابق ص ٤٢

[٣٧] دينق الور، مقابلة صحفية، صحيفة جنوبنا، ١٣ مايو ٢٠١٧ ملحق رقم ١٥، ص ٣٨٢

[٣٨]عبدالماجد بوب، جدلية الوحدة والانفصال، الخرطوم، ٢٠٠٩ ص ٢٤

[٣٩] عبدالماجد بوب، مرجع سابق، ص ٤٤(نفسه)

[٤٠] فرانسيس دينق، صراع الرؤى نزاع الهويات فى السودان، ترجمة عوض حسن، ص ٧١-٧٩

[٤١] فدوى عبدالرحمن،مرجع سابق،ص ٢٣٤

[٤١] شريف حرير، السودانالانهيار والنهضة، القاهرة،١٩٩٧ص ١٥٤

[٤١] فدوى عبدالرحمن،مرجع سابق،ص ٢٣٤

[٤٢] روبرت نيلان، مرجع سابق، ص ١٩٠

[٤٣] محمد سعيد القدال، مرجع سابق، ص٢٨٨

[٤٤] محجوب عمر باشري، معالم من تاريخ السودان القديم،، دار عزة للنشر، الخرطوم، ٢٠٠ ص٨٩

[٤٥]روبرت نيلان، مرجع سابق سابق، ص٩٧٤ -لمزيد من المعلومات راجع كتاب السيف والنار،وحرب الموارد والهوية،والسودان النهضة او الانيار لشريف حريز.

[٤٦]روبرت نيلان، مرجع سابق، ص٩٧٥

[٤٧]حاتم الصديق، الجيش فى الدولة المهدية ١٨٨١-١٨٩٩، ط١، الدار العربية، ٢٠١٢ ص١١١

[٤٨]. حاتم الصديق، مرجع سابق، ص ١٠٧(نفسه)

[٤٩] نعوم شقير، مرجع سابق، ص١٣٠٧

[٥٠]محمد سعيد القدال، مرجع سابق، ص ٢٣٣

[٥٠]محمد سعيد القدال، مرجع سابق، ص ١٣٢٣ (نفسه)

[٥١] مكي شبيكة، السودان عبر القرون ، دارالجيل، ط٢، بيروت،

١٩٩١ ص ٩٢

للتوسع فى قضية الرق راجع الوثائق فى اخر الكتاب وبعض المقابلات التى استعان بها الكاتب فى جمع وتحليل المعلومات

[٥٢]نعوم شفير،مرجع، سابق، ص٥٥٥

[٥٣] مذكرة كرام المواطنين، ملحق رقم ١، ص ٣٦٧

[٥٤]محمد سعيد القداال، مرجع سابق، ص٦٣٢

[٥٥] ادم الزين محمد، النزاعات القبلية فى السودان ، مركزلدراسات الاسيوية والافريقية، ١٩٩٨ ص ٨١

[٥٦]جون وول كيج ، القانون العرفى للدينكا فى السودان، ترجمة هنرى رياض، بيروت، ١٩٩٩ ص١٦١

[٥٧] محمد زكى المسير، الاقتصاد السوداني في عشرين عام ١٩٥٦-١٩٧٥، القاهرة ص١١٧

[٥٨] مكي شبيكة، مصدر سابق ص ٥٢٨

[٥٩] عبدالله على ابراهيم،مقابلة اجريت معه بمنزله بالخرطوم ببحرى بتاريخ ١٣ مايو ٢٠١٧ الساعة الثانية، ملحق رقم ٢٠ ص ٣٣١

[٦٠]منصور خالد، السودان اهوال الحرب وطموحات السلام، لندن، ٢٠٠٣ ص٢١٨

[٦١]عبد الماجد بوب، مرجع سابق ص ٨٠

[٦٢]سلمان محمد احمد سلمان، مرجع سابق ص ٩١

[٦٣]سلمان محمد احمد سلمان، مرجع سابق ص ١١٩

ملاحظة كتاب سلمان من الكتب النادرة والتى لخصت كل مراحل الحكم فى السودان فهو مرجع فى غاية الاهمية لمن اراد التوسع فى

الانقلابات العسكرية او سياسة الشمال تجاه قضية الحرب الاهلية فى جنوب السودان

[٦٤] محمد الشيخ حسن، الزعيم الازهرى الانسان، الخرطوم ٢٠١٣ ص١٨٤

[٦٥]منصور خالد، مرجع سابق، ص ٢٧١

[٦٦]محمد أحمد المحجوب، مرجع سابق، ص ٩١٢

[٦٧] عبدالرحمن مختار، خريف الغضب اسرار السياسة السودانية، ط٢، ١٩٥٠-١٩٩٦ ص ١٤٢

[٦٨] منصورخالد، مرجع سابق، ص ٢٣٣

[٦٩] محمد عمر بشير، مرجع سابق، ص ١٧٢-١٧٣

[٧٠]خطاب سر الختم الخليفة، رئيسوزراءالحكومةالانتقالية،بتاريخ ١٠ نوفمبر، ١٩٦٤

[٧٢] محمد عمر بشير، مرجع سابق، ص ١٩٨

[٧٣] محجوب محمد صالح، دراسات حول الدستور، مركزالايام للدراسات، ٢٠١٣ ص ١٢

[٧٤]محمد عمر بشير، مرجع سابق،ص ٤١٠

[٧٥] أبيلأليز،جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود، ترجمة بشير محمد سعيد، ط١، شركة ميدلايت المحدودة للنشر، لندن، ١٩٩٢ص١١٨

[٧٦] الصادق المهدي، مشكلة جنوب السودان وآثاره االداخلية والخارجية، مجلة الثقافة الوطنية، العدد السادس، شركة مطبعة النيلين المحدودة، ابريل ١٩٨٩

[٧٧] منصورخالد، تكاثر الزعازع وتناقص الأوتاد، ط١، دارالمدارك،

الخرطوم، ٢٠١٠ص ٣٣

[٧٨]نفسه،ص ٣٥

[٧٩] حذيفة الصديق عمر الإمام، التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان (١٨٢١- ١٩٨٩م)،ط١،مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، ١٩٩٨ص ٤١

[٨٠] منصورخالد، مرجع سابق، ص٤٤

[٨١]لام اكول، مرجع سابق، ص ٣٢٣

[٨٢] يوسف محمد علي، السودان والوحدة الوطنية الغائبة، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أمدرمان، ٢٠١٢ص٤٤

[٨٣]محمد سعيد القدال،معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني،دارالفارابي،بيروت، ١٩٩٩ص ١٤٨

[٨٤]محمد سعيد القدال، مرجع سابق ص ١٥٠

[٨٥] محجوب الباشا، السودان وقائمة الدول الراعية للارهاب، مقال، راديو دبنقا، يونيو ٢٠١٥ .https://www.dabangasudan org

[٨٦]تقرير، وزارة الطاقة والتعدين ،الخطة القومية للطاقة، يناير ١٩٨٥ ص ٩

[٨٧] بشير محمد بشير، قصة البترول السودانى من هجليج لبشائر، مركز دراسات المستقبل، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠ص١٠

[٨٨] بشير محمد بشير، مرجع سابق، ص ١٣

[٨٩] سيف الدين حسن صالح، البترول السودانى، قصة كفاح، الشبكة الدولية للعلومات، ص ٣٤٢

[٩٠] عنتر فرحات، الشبكة الدولية للمعلومات، ٨يوليو٢٠١١ ص٧

[٩١]نفسه، ص٩

[٩٢]عادل احمد ابراهيم، النفط والصراع السياسى فى السودان ، ط١، لقاهرة،٢٠١٢ ص٧

[٩٣]عادل احمد ابراهيم ، مرجع سابق، ص٤٤-٤٥

[٩٤]عادل احمد ابراهيم، مرجع سابق، ص ١٠٤

[٩٥]شمس الهدى ابراهيم ، رحيل قرنق هل يبقى السلام، لخرطوم ،٢٠٠٥ص٧٩

[٩٦]عمر سر الختم المكى ، الاسلام السياسى دراسة فى التجربة السودانية١٩٨٨-٢٠٠٥،١٩٨٩ ص٢٣٢

[٩٧]خطاب، العقيد جون قرنق، مصدر سابق، ص ٤٦٢

(١)جنوب السودان جدلية الوحدة والانفصال - عبد الماجد بوب – ص٢٢٠

(١)عبد الماجد بوب – ص٢٢٦ مرجع سبق ذكره – السيد باولوينوا– الجنوب لم يكن متخلف في يوم من الايام

[٩٨] المصدر موقع جمهورية جنوب السودان

[٩٩] المصدر موقع سودانيل http://www.sudanile.com نشر بتاريخ: ١٥ كانون٢/يناير ٢٠٠٩